الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(573)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان في العالم	70

4066شكوى لأشخاص لا يملكون الهوية الوطنية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=294661&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة، أن فروع جمعية حقوق الإنسان في المناطق استقبلت خلال العامين الأخيرين 4066 شكوى من أشخاص سعوا إلى الحصول على الهوية الوطنية ولم يتمكنوا من ذلك نظرا لتوقف معاملاتهم لدى الجهات المختصة وذلك لأسباب متنوعة.

مشاكل متعددة

قال المصدر القانوني إن عدم حصول هؤلاء الأشخاص على الأوراق التي تثبت هويتهم السعودية تسبب في وقوع الكثير من المشاكل لهم ولأسرهم، حيث تنوعت هذه المشاكل ما بين اجتماعية ومالية وصحية لكونهم محرومين من الخدمات التي يتحصل عليها المواطنون العاديون.

وأضاف المصدر أن المتضررين المتقدمين إلى فروع الجمعية اشتكوا من عدد من الصعوبات التي يعانون منها مع أفراد أسرهم من أبرزها صعوبة تسجيل الأبناء في المدارس الحكومية والخاصة وكذلك في الجامعات إلى جانب رفض قبولهم في الوظائف الحكومية، وعدم مقدرتهم على تسجيل عقود الزواج لدى وزارة العدل، مشيرا إلى أن كثيرا من المستشفيات والمنشآت الصحية ترفض استقبال المرضى منهم لعدم وجود أوراق تثبت هويتهم، وكلها أمور شكلت معضلة حقيقة أمام هذه العائلات.

أبناء قبائل نازحة

أوضح المصدر أن معظم الأفراد الذين تقدموا إلى جمعية حقوق الإنسان مطالبين بالهوية الوطنية ينتسبون إلى قبائل نازحة وهي قبائل سعودية في الأصل رحلت من الوطن إلى بعض الدول المجاورة ومن ثم عادوا، كاشفا أن الجمعية تبحث الآن مع الجهات المختصة إنهاء معاناة هؤلاء، معبرة عن رغبتها وأملها في أن يتم التعجيل في إنهاء إجراءاتهم القانونية لكي يتمكنوا من الحصول على الأوراق الثبوتية وإنهاء هذه المعاناة التي تستمر منذ سنوات طويلة.

وكشفت الجمعية في تقرير إحصائي في الفترة بين 1436 و 1437، أن عدد الأفراد الذين تقدموا لفروعها في كل المناطق مطالبين بالحصول على الهوية الوطنية بلغ عددهم 4066 شخصا، بينما بلغ عدد الأفراد الذين يطالبون بالجنسة السعودية 2651 مقيما.

شروط الجنسية

يبين المحامي أحمد المالكي لـ"الوطن"، أن المادة التاسعة من نظام الجنسية نصت على جواز منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط الآتية: أن يكون عند تقديم الطلب قد بلغ سن الرشد، وأن يكون غير معتوه أو مجنون، وأن يكون حين تقديم الطلب قد اكتسب صفة الإقامة الدائمة العادية في المملكة العربية السعودية بمقتضى أحكام نظامها الخاص لمدة لا تقل عن خمس سنوات متوالية.

وأضاف: كذلك من الشروط التي لابد من توفرها في المقيم لكي يتمكن من الحصول على الجنسية أن يكون حسن السير والسلوك، ولم يصدر عليه حكم قضائي بالسجن لجريمة أخلاقية لمدة تزيد عن 6 أشهر، وأن يثبت ارتزاقه بطريقة مشروعة، كما يشفع طالب التجنس بطلبه تصريح الإقامة الدائمة وجواز سفره القانوني أو أية وثيقة تعتبرها السلطات المختصة قائمة مقام الجواز القانوني وكل وثيقة تتعلق بالجنسية التي يتسلخ منها وبكل ورقة تؤيد ما هو مطالب بإثباته بمقتضى أحكام هذا النظام.

3جهات تتحمل مسؤولية تحرش المرضى النفسيين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=294870&CategoryID=3

مكة المكرمة: أحمد الجهني

حمل عضو جمعية حقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور محمد السهلي وزارات الداخلية، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، مسؤولية تعرض الصغار للتحرش من قبل المعتلين النفسيين، وذلك على خلفية مقطع فيديو تم تداوله أول من أمس عبر مواقع التواصل يظهر معتلا نفسيا يتحرش بطفلة.

وقال السهلي لـ«الوطن» إن «مهام الجهات الثلاث القبض على المريض النفسي، وعلاجه، والاعتناء به، كل على حسب تخصصه ومجاله»، مشيرا إلى ضرورة الحد من انتشار هؤلاء المرضى ومشاكلهم التي أصبحت في الآونة الأخيرة ظاهرة يتضرر منها كثيرون.

وأضاف «يجب على تلك الجهات أن تتعاون لاستحداث إدارة مختصة للعناية بالمعتلين نفسيا يعمل بها مختصون، وتهيئة البيئة المناسبة للمعتل، حتى يعود إلى مجتمعه صحيحا قادرا على مواكبة متغيرات الحياة.«

وأوضح استشاري الطب النفسي بوزارة الصحة الدكتور رجب بريسالي لـ«الوطن» أن «الشخصية المعادية للمجتمع تميل للعدوان والعنف، والتحرش بالأطفال، ولا ينطبق عليها وصف المرض نفسيا، فهي مضطربة نفسيا، ولا يعفيها ذلك من العقوبة»، مشددا على واجب أولياء الأمور والمؤسسات العلمية في المحافظة على الأطفال، وتوعيتهم بثقافة المحافظة على النفس، وإبلاغ ذويهم أو الجهات المعنية في حال تعرضهم لأي ضرر.

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة العقيد دكتور عاطي بن عطية القرشي، أنه «إشارة للمقطع المتداول في مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يظهر فيه أحد الأشخاص وهو يمسك بطفله، ويقوم بحركات غير لائقة معها أمام أحد المحال التجارية، تم جمع المعلومات عن المقطع وتحليله، حيث تمكنت شعبة التحريات والبحث الجنائي من تحديد هوية الشخص، وتم ضبطه، وبسماع أقواله اتضحت عليه علامات الاعتلال النفسي، فتم التحفظ عليه تمهيدا لإحالته لجهة الاختصاص».

تناول الجانبان الموضوعات المشتركة في مجال حقوق الإنسان

"العيبان" يستقبل السفير الأسترالي ووفداً من الكونجرس الأمريكي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
https://sabq.org

استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه اليوم سفير أستراليا لدى المملكة رالف كينج.
وتناول الجانبان الموضوعات ذات الاهتمام المشترك في مجال حقوق الإنسان وسبل التعاون بين البلدين الصديقين.
وخلال الاستقبال –وفق موقع هيئة حقوق الإنسان- استعرض الدكتور العيبان جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – في دعم قضايا حقوق الإنسان، على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
كما تناول الدكتور العيبان خلال اللقاء التطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة، التي تجعل من الإنسان محورها الأساس وتنعكس بشكل إيجابي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث بدأ العمل في تنفيذ "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة لتحقيق مستقبل أفضل للوطن وأبنائه.
وقد التقى الدكتور العيبان اليوم أيضًا وفدًا من مساعدي أعضاء الكونجرس الأمريكي. مُثَمِّناً هذه الزيارة التي تفتح آفاق تعاون بناء، وتتيح الفرصة أمام الوفد للاطلاع على ما يتحقق -ولله الحمد- على أرض الواقع من تنمية وتطور.
وجرى -خلال اللقاء- بحث علاقات التعاون التي تربط البلدين الصديقين، والسبل الكفيلة بتعزيزها، خصوصًا في مجال حقوق الإنسان، كما تم استعراض آخر التطورات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، إضافة إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك.
واستعرض جانبًا من أنظمة المملكة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة والشاملة، بما يحقق حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مؤكدًا أنَّ حقوق الإنسان في المملكة مكفولة للمواطن والمقيم على حد سواء، مبينًا أنَّ المملكة تستند في نظامها الأساسي إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، حيث إنَّها قد كفلت تحقيق العدالة وحفظت الحقوق للجميع.

نوهوا بجهودها في قضايا الوساطة.. مشاركون بالمؤتمر لـ الراية:

قطر رائدة في تعزيز حقوق الإنسان وفض النزاعات

المصدر: جريدة الراية الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.raya.com/news/pages/66a1f3d1

كتب - إبراهيم بدوي:
أشاد عددٌ من المشاركين بالمؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع بالمنطقة العربية، بالدور الرائد الذي تضطلع به دولة قطر في مجال تعزيز حقوق الإنسان وفض النزاعات بما يسهم في استتباب السلم

والأمن الدوليين.. مشيرين إلى أن المؤتمر يؤكد على دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد من حيث نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لا سيما في أوقات الصراع والأزمات.
ونوّه المشاركون، في تصريحات لـ الراية باهتمام قطر بقضايا حقوق الإنسان واتخاذها مبادرات من شأنها دعم جهود المجتمع الدولي نحو تعزيز حقوق الإنسان على المستويين الإقليمي والدولي. وأشادوا بحجم الحضور من مستويات رفيعة، وإلى أهمية توقيت المؤتمر في هذه الفترة الحساسة التي تشهد فيها المنطقة تصاعداً للنزاعات والصراعات.
النائب العام:
مطلوب دعم قضايا حقوق الإنسان
أكد سعادة الدكتور علي بن فطيس المري النائب العام، أهمية المؤتمر الدولي حول "مقاربات حقوق الإنسان في حالات الصراع في المنطقة العربية"، الذي بدأت فعالياته أمس بالدوحة، مشدداً على أنه "جاء في وقته، في ظل الوضع العربي الراهن على وجه الخصوص، والذي يحتاج لدعم قوي يحمي قضايا حقوق الإنسان بالمنطقة، وفي وقت يشهد فيه العالم بصورة عامة صراعات وقتلاً وتهجيراً."
ونوّه سعادة النائب العام، في تصريح لوكالة الأنباء القطرية "قنا" على هامش المؤتمر، بأهمية هذا الحدث الدولي.
رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية:
قطر تهتم بالتصدي للانتهاكات الناتجة عن الصراعات
عبر سعادة الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية عن بالغ الشكر والتقدير لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً، على استضافة المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في حالات الصراع في المنطقة العربية، في ظل الصراعات العديدة التي تشهدها المنطقة والتي تتطلب تضافر الجهود من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.
وأكد العيبان، في تصريح خاص لوكالة الأنباء القطرية "قنا" على هامش المؤتمر الذي انطلقت فعالياته أمس بالدوحة، أن استضافة دولة قطر لهذا الحدث الهام، تعكس اهتمامها بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الصراعات.. وقال إن هذا الاهتمام تجسد كذلك في افتتاح معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية للمؤتمر.
ونوه إلى أن ما يتم طرحه وتناوله خلال المؤتمر سيسهم في تحقيق مزيد من التعاون بين الدول وكذلك بين المنظمات الإقليمية والدولية في التصدي لهذه الانتهاكات.
طالبوا بتوثيقها لمحاسبة المسؤولين عنها .. متحدثون في الجلسة الثانية:
الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم
شدد عدد من المتحدثين في الجلسة الثانية للمؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في حالات الصراع في المنطقة العربية، على ضرورة توثيق الجرائم والانتهاكات ضد حقوق الإنسان لمحاسبة المسؤولين عنها مستقبلا، مؤكدين أنها جرائم لا تسقط بالتقادم. كما طالبوا بضرورة تفعيل القرارات الدولية بشأن حقوق الإنسان على أرض الواقع، وأن يكون المجتمع الدولي جزءاً من حالة الاستجابة.
فمن جانبه، أكد السيد فرانشيسكو موتا مدير مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أن كافة تقارير الأمم المتحدة توثق الجرائم التي تحدث في كل مناطق الصراع، حتى نتمكن من تحقيق العدالة مستقبلا، وتقديم المساعدات الإنسانية للضحايا، وتوفير الحياة الكريمة لهم، منوها إلى أن الأمم المتحدة تنظر أيضاً إلى مسألة المصالحات الوطنية بعد توقف الحرب، وهذا أمر مهم حتى لا تحدث النزاعات مرة أخرى.
وأشار إلى أن العمل في مجال حقوق الإنسان يصبح حيوياً بقدر ما تشهد المناطق من صراعات، نظراً لما يتولد عنها من مآس وجرائم تستدعي التدخل الحازم لحماية منظومة حقوق الإنسان.
وأوضح أن المنطقة العربية تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خاصة بعد اندلاع الثورات فيها ، وهو ما أدى إلى زيادة حدة العنف، الذي يحتاج إلى استجابة سريعة من أجل حماية الأرواح.
وقال العبيد العبيد مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن إن الأمم المتحدة توثق كل الانتهاكات حتى يتم التحقيق فيها مستقبلا.
جاي ميتان:
دور قطر بارز في تعزيز الأمن والسلم العالميين

رأى جاي ميتان مدير نادي الصحفيين في جنيف أن المشاركة الكبيرة بالمؤتمر من مستويات إقليمية ودولية رفيعة، تؤكد أهميته.. منوهاً في هذا الصدد بالدور البارز الذي تبذله قطر في قضايا الوساطة التي تعزز الأمن والسلام بالمنطقة والعالم.
وشدد على أهمية مشاركة اللاعبين الإقليميين والدوليين لبحث كيفية تحسين الوضع الحالي، لافتاً إلى أهمية جلسات المؤتمر المنعقدة لتحليل الأوضاع وكيفية التعامل معها في الوقت الراهن ومستقبلاً.
وقال إنه ليس من اللائق الربط بين الإرهاب والإسلام أو أي ديانة لأن التطرف طريقة تفكير ولابد من البعد عن العنصرية والتحيز ضد أي مجموعة بناء على عرق أو دين.

توفيق بو دربالة:

ضعف الأمة سمح للآخرين بالتدخل في شؤونها

توفيق بو دربالة رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس إن المؤتمر بادرة جيدة ويدق ناقوس الخطر حول أهمية المقاربة الحقوقية لملف حقوق الإنسان، خاصة في مناطق الصراع والنزاع، مؤكداً أهمية التثقيف حول حقوق الإنسان وتعزيز ثقافة الحوار وتقبل الآخر ونبذ العنف والمثابرة عليها لأنها عملية طويلة الأمد.
وقال إن تونس كانت محظوظة بتجنب العنف والحرص على التوافق، مشيراً إلى ضرورة أن نسأل أنفسنا لماذا منطقتنا على وجه التحديد التي تشهد كل هذه الصراعات، لافتاً إلى عدد من الأسباب الداخلية من انتشار القمع والاستبداد والفساد والأهم من ذلك التهميش وعدم قبول الآخر.
وأكد أنه لا يجب تغييب البعد الدولي في تأجيج صراعات المنطقة .. مشيراً إلى أننا كأمة إسلامية سمحنا للدول الأخرى بالتدخل في شؤوننا بسبب ضعفنا وأصبحنا لقمة سائغة.

كورتني إروين:

قطر قاطرة حقوق الإنسان بالمنطقة

قالت كورتني إروين الباحثة المستقلة بحقوق الإنسان، إن المؤتمر بالغ الأهمية ويؤشر على إيمان قوي بين كافة المجتمعات والدول من أعلى المستويات الرفيعة بالأمم المتحدة إلى من يعيشون في القرى، بأهمية قضايا حقوق الإنسان، والأهم هو كيفية ترجمة مثل هذه المناقشات المهمة إلى واقع الناس.
وشددت على أنه من المهم أن تستضيف دولة عربية مثل قطر هذا المؤتمر وأن يكون لها دور ريادي يقود قاطرة حقوق الإنسان بالمنطقة التي تشهد الكثير من الأزمات وإظهار مدى أهمية هذه القضية ليس فقط للدول العربية ولكن للعالم بأسره.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

«التعليم»: توفير النقل لمعلمات المناطق النائية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20245187

الرياض - «الحياة»
اعتمد وزير التعليم رئيس مجلس إدارة شركة تطوير التعليم القابضة الدكتور أحمد العيسى منهجية تنفيذ مشروع توفير وسائل النقل للمعلمات في المناطق النائية الوعرة وآلية تقويم استحقاق الخدمة، فيما تم تدشين بوابة إلكترونية تمكن المعلمات اللاتي تنطبق عليهن الشروط والمعايير من التقديم على الخدمة بكل يسر وسهولة.
وأشار خلال اجتماعه بالإدارة التنفيذية لشركة تطوير لخدمات النقل التعليمي بمقر الوزارة واطلاعه على الإطار التنفيذي للمشروع المتضمن التخطيط والتهيئة للتنفيذ، إلى أهمية استيفاء المشروع للجوانب كافة التي من شأنها توفير خدمة آمنة وموثوقة وذات مستوى مريح وملتزمة بمعايير الأمن والسلامة سواء ما يتعلق بالحافلات أم السائقين، مؤكداً أن توفير وسائل النقل للمعلمات في المناطق النائية الوعرة لا يرتبط إطلاقاً بحركة النقل للمعلمات، وإنما هو مشروع مستقل يستهدف تخفيف معاناة المعلمات اللاتي يتنقلن للوصول وخدمة العملية التعليمية في تلك المناطق.
كما بين أنه بمجرد انتقال المعلمة للعمل في موقع آخر يسقط اسمها تلقائياً من هذا المشروع.
في حين أوضح الرئيس التنفيذي لشركة تطوير لخدمات النقل التعليمي الدكتور سامي الدبيخي، أن الاجتماع تناول عدداً من المحاور المهمة منها استعراض الدراسات التي اجرتها الشركة خلال عامي 1437 - 1438هـ، التي ركزت على وضع تصنيف وتعريف واضح للمناطق النائية الوعرة وربطها بالبيئات التشغيلية، وشملت تحليل ودراسة الوضع الحالي لخدمة النقل التعليمي في تلك المناطق، والتجارب العالمية المعمول بها في هذا المجال، كما تم تحديد مستوى الخدمة الأمثل وآليات التشغيل والتعاقد في تلك المناطق، ووضع مجموعة من المبادرات التحسينية لمستوى الخدمة، وإطار تنفيذي لها.
وفي ما يتعلق بمنهجية تنفيذ مشروع نقل المعلمات في المناطق النائية الوعرة، لفت إلى أن الشركة قامت بعددٍ من الإجراءات التنفيذية من أهمها تعريف وتحديد المناطق النائية الوعرة، وتحديد آلية استحقاق الخدمة ومعايير التنفيذ، إلى جانب تطوير بوابة إلكترونية لتسجيل المعلمات وجمع ومعالجة بياناتهن ومتابعة وتقييم الخدمة المقدمة لهن، واعتماد نموذج لتشغيل المشروع بما فيها آليات متابعة الخدمة وإعداد العقود والتعاقد، وذلك للبدء في تنفيذ الخدمة ومتابعتها وتقييمها بصفة متواصلة.
وعن كيفية استفادة المعلمات من الخدمة بين أن هناك منهجية معتمدة لتقييم استحقاق خدمة النقل في المناطق النائية الوعرة، إذ سيتم إعلان بدء التقديم على الخدمة عبر البوابة الإلكترونية، مؤكداً أن المعلمات المستوفيات للمعايير سيتم إشعارهن من خلال وسائل الاتصال المدونة في البوابة الإلكترونية عند التسجيل. يذكر أنه أعلن في كانون الأول (ديسمبر) الماضي أن الشركة بدأت فعلياً العمل لإنهاء الترتيبات كافة والتهيئة المطلوبة لتنفيذ برنامج نقل المعلمات في المناطق النائية والوعرة، إذ سيتم إطلاق المرحلة التجريبية للبرنامج خلال عام 2017 على عدد محدود من المعلمات المشمولات بالخدمة، وسيكون هناك تدرج في التطبيق وصولاً إلى العدد المستهدف بنقل أكثر من 6 آلاف معلمة كمرحلة أولى في مقابل رسوم رمزية تقدر بحوالى 500 ريال في الشهر.
كما سبق أن أعلن وزير التعليم أواخر شهر ربيع الثاني الماضي أن وزارة التعليم أقرت برنامج نقل المعلمات بالمناطق النائية الوعرة من خلال شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي، وذلك في مسعى للتخفيف من معاناة المعلمات في تلك المناطق .

...وتؤكد: تحدي القراءة مشروع يربط الطالب بـ«الكتاب«

}الرياض - سعد الغشام

>اعتبرت وكيلة وزارة التعليم للبنات المشرف العام على مشروع تحدي القراءة العربي هيا العواد أن مشروع «تحدي القراءة العربي من أكبر المشاريع الثقافية العربية التي تأتي في وقت تزاحم فيه وسائل التقنية الكتاب، وأضافت أن التحدي في هذا المشروع سيدفع بطلاب وطالبات الوطن العربي في كافة مراحل التعليم العام نحو التنافسية الشريفة للقراءة،

وغرسها عادة متأصلة في حياتهم اليومية، فضلاً على تنمية مهارات التعلم الذاتي والتفكير الناقد، وتحسين مهارات اللغة العربية» مشيرة إلى أن القراءات الأولية في حياة الطفل تشكل بداية المسار المعرفي لبلورة علاقته بالكتاب.
ولفتت إلى أن وزارة التعليم عملت منذ بدء العام الدراسي الحالي على تشكيل لجنة مركزية لمتابعة تنفيذ المشروع، وإعداد الخطط التنفيذية لمراحله وفق حاجة الإدارات، وتشكيل لجان تنفيذية في كافة إدارات التعليم برئاسة مساعدي ومساعدات الشؤون التعليمية، وعضوية مشرفين ومشرفات مهتمين بمهارات البحث العلمي، إضافة إلى عدد من معلمي ومعلمات اللغة العربية المميزين، ودعت لنشر ثقافة المشروع في المدارس، ومتابعة تنفيذه في الميدان، وفق الإطار المنظم مع تعزيز الشراكة الفاعلة بين البيت والمدرسة، ومتابعة تسجيل الطلاب والطالبات إلكترونياً ضمن قاعدة البيانات الخاصة بالموقع الرسمي لمشروع »تحدي القراءة العربي». يذكر أن مشروع «تحدي القراءة العربي» يستهدف أكثر من مليون طالب وطالبة في الوطن العربي لقراءة 50 مليون كتاب كل عام دراسي، وتفتح المسابقة أبوابها للطلاب والطالبات من الصف الأول ابتدائي وحتى الصف الثالث ثانوي، يتدرجون خلالها عبر خمس مراحل تتضمن كل مرحلة قراءة (عشرة (كتب ويتم تلخيصها في جوازات التحدي التي تم توزيعها على المدارس، إذ يسلم الطالب والطالبة جواز مرور عند الانتهاء من تلخيص كل عشرة كتب، وصولاً إلى 50كتاباً، وبعد الانتهاء من القراءة والتلخيص، تبدأ مراحل التصفيات.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى" يصوت على مطالبة هيئة المدن الاقتصادية ببناء شراكات مع الجهات الحكومية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20245186

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ16 من أعمال السنة الأولى للدورة السابعة التي يعقدها غداً (الإثنين) تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1437-1436هـ. ومن أبرز توصيات اللجنة التي ضمنتها في تقريرها مطالبة معهد الإدارة العامة بالعمل على رفع طاقته الاستيعابية بالتوسع في تقديم برامجه التدريبية والاستعانة بالإمكانات المادية والبشرية في الجامعات السعودية بمناطق المملكة، والعمل على سرعة إشغال الوظائف الشاغرة التي تمثل النشاط الرئيس للمعهد لدعم جهازه التدريبي بالكفاءة المطلوبة.
كما يناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي 1436-1437هـ، وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي بالعمل على رفع مستوى أداء المرشدين والموجهين في المسجد الحرام والمسجد النبوي، ودراسة تنظيم الاعتكاف خصوصاً في العشر الأخيرة من رمضان.
ويناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي للعام المالي 1436-1437هـ، ومناقشة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح تعديل الفقرة (أ) من المادة الـ16 من النظام الصحي، المقدم من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي وعضو المجلس السابق الدكتور خالد المحيسن، استناداً للمادة الـ23 من نظام المجلس. ويهدف المقترح إلى تعزيز استقلال المجلس الصحي السعودي، ليمارس أدواره الرقابية والتنظيمية، بكفاءة وفعالية، بحيث يرتبط بجهة عليا.
ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في السعودية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في المغرب، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاق بين حكومتي المملكة وساحل العاج في مجال خدمات النقل الجوي.

وفي جلسة المجلس العادية الـ17 التي يعقدها (الثلثاء) المقبل يصوت المجلس على مطالبة هيئة المدن الاقتصادية بالتأكد من إدراج مشروع ربط ميناء الملك عبدالله في المدينة الاقتصادية بالجسر البري الذي يربط الرياض بجدة، وبناء شراكات مع الجهات الحكومية الخاصة لدعم مسيرة العمل في المدن الاقتصادية والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة الصعوبات التنظيمية والإدارية التي تعوق تنفيذ مشاريعها، وذلك بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ما أبداه الأعضاء من آراء وملاحظات تجاه التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي 1436-1437هـ.
كما يناقش المجلس خلال هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي 1436-1437هـ.
وطالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها للمجلس الهيئة العامة للرياضة بإدراج أقسام مدعمة بالأرقام في تقاريرها المقبل لواقع وتطور الرياضة في المجتمع ككل من حيث أعداد ونسب الممارسين، ومنها الرياضة للنساء.
كما دعت اللجنة الهيئة العامة للرياضة بتكثيف البرامج الرياضية والمجتمعية والبرامج والمشاريع، للشباب ذكوراً وإناثاً لتصل إلى مناطق المملكة ومحافظاتها كافة.
ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي 1436-1437 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن مشروع اتفاق الخدمات الجوية بين حكومتي السعودية وأذربيجان.
ويناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ18 التي يعقدها (الأربعاء) المقبل تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي 1436-1437 هـ .
وطالبت اللجنة في توصياتها التي ضمنتها في تقريرها بالتأكيد على الفقرة الثانية من قرار مجلس الشورى رقم 65-63 وتاريخ 2 محرم 1433هـ التي نصت على تطوير الكفاءات الفنية والخدمات التي تعمل في مواجهة المسافرين مع تقديم خدمات مميزة لكسب رضا العميل، وتضمين تقاريرها القادمة دراسة عن مدى انضباط مواعيد الرحلات والعوامل المؤثرة سلباً في انضباطها.
كما يناقش المجلس خلال هذه الجلسة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن التقرير السنوي للهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني للعام المالي 1436-1437هـ. ومن أبرز توصيات اللجنة التي ضمنتها في تقريرها مطالبة الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للإسراع باعتماد ترخيص تأسيس شركة تطوير العقير، والاسراع بإقرار الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية المحدثة.
ودعت اللجنة الهيئة في توصياتها إلى الاهتمام بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في خططها الحالية والمستقبلية لتمكنهم من زيارة المباني الأثرية والتاريخية والمواقع السياحية.
ويناقش المجلس في ذات الجلسة تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1436-1437هـ.
ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مقترح مشروع تعديل المادة الـ69 من نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م-78 (وتاريخ 19 رمضان 1428هـ المقدم من عضو المجلس اللواء طيار ركن مهندس حمد الحسون استناداً للمادة الـ23 من نظام المجلس، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة ووزارة الأرض والنقل والبنية التحتية في كوريا الجنوبية.

الحياة
AL HAYAT

28قيادية يناقشن تحديات المرأة ودورها في التحول الوطني

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 20 جماد اول 1438هـ - 17 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20207787

الرياض - الجوهرة الحميد

ناقشت 28 امرأة قيادية في مجالات مختلفة أول من أمس خلال اللقاء الحواري بعنوان: «دور المرأة في تحقيق أهداف التحول الوطني» في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني التحديات التي تواجهها المرأة لتحقيق الرؤية المستقبلية للمملكة 2030.

وكشفت النائبة السابقة في وزارة التعليم نورة الفايز أنها واجهت في مجال عملها كثير من التحديات من الرجال والنساء، لافتة إلى أن تحديات النساء أقوى من الرجال لها، إذ إن محاربة المرأة للمرأة هي أشد ألماً للمرأة، لاسيما إن جاءت المحاربة من نساء مثقفات.

فيما بينت أنها ليست بظاهرة وهي غير مقصودة، لكنها موجودة، مطالبة بوضع خطة توعوية بأهمية دعم المرأة للمرأة من منطلق أن النساء بحاجة إلى بعضهن البعض، وذلك على خلفية ما أثارته مداخلة عضو مجلس أمناء هيئة حقوق الإنسان سمها الغامدي بقولها: «إن عداوة المرأة للمرأة ثقافة سائدة في أوساط النساء ولا بد من القضاء عليها.«

وطالبت الفايز خلال اللقاء بتفعيل الأنظمة واللوائح التي تسهل على المرأة القيام بدورها، وزيادة معدل القيادات النسائية في جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات المجتمعية، وإعطاء الفرص للقيادات الشابة، مطالبة في الوقت نفسه بتمكين المرأة المعوقة ودعم انتظامها في العمل المجتمعي، فضلاً على ضرورة اعتماد جائزة للمرأة السعودية لإبراز دورها الفاعل تشمل جميع مناطق المملكة.

في حين رأت المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض للشؤون التعليمية نجلاء الزامل أهمية استحداث تعليم مهني للفتيات، ومشاركتهن في النشاط الاقتصادي للوطن، ما يتيح لهن مزاولة نشاطهن الاستثماري وإكمال تعليمهن الجامعي، وشاطرتها التوجه الدكتورة هيا السمهري التي طالبت بإقامة معاهد مهنية للفتيات على أن تكون تحت مظلة جامعية .

وتساءلت كبيرة المذيعات في التلفزيون السعودي هناء الركابي، قائلة: «ما الذي يمنع المرأة السعودية من أن تصبح وزيراً أو أميناً عاماً أسوة بدول الخليج العربي»؟ وزادت: «أين هي من تحمل مسؤولية التحول الوطني»؟ مشددة على أهمية المتابعة ودور الرقابة في تفعيل الأنظمة التي تخدم المرأة مثل حقها في السفر بعد بلوغها سن الأربعين من دون أذن الولي.

أما المستشارة المالية خلود الدخيل نوهت بضرورة مشاركة المرأة في الاقتصاد ورفع التمييز عنها في قيادة السيارة، وإعطائها الحق في ذلك مثلها مثل الرجل، ووصفت الصلاحيات التي تمنح للمرأة في وضعها الحالي لا تتعدى الشكليات، مشددة على إصلاح الأنظمة التي قالت عنها «متضاربة وغير واضحة في ما يتعلق بوظائف المرأة.«

فيما أشارت مديرة الفرع النسائي في معهد الإدارة العامة الدكتورة هند آل الشيخ إلى دراسة تؤكد أهمية تولي المرأة المناصب والمراكز القيادية، كونها تساعد على التقليل من الفساد، بينما شددت المنسقة العامة للمكاتب النسوية مديرة دائرة تمكين المرأة في الضمان الاجتماعي أسماء الخميس على أن المرأة لا بد لها من أن تؤهل وتدعم، نافية أن تقع هذه المسؤولية على الشؤون الاجتماعية.

ودعت الجهات المسؤولة إلى دعمها كي تصبح امرأة متمكنة ومنتجة، وقالت: «لا نرتكز على المرأة القيادية فقط، إنما نراعي المرأة البسيطة وتمكين المرأة من العمل عن بعد لمجابهة شح الوظائف في مختلف المناطق»، مطالبة بوزارة تعنى بشؤون الأسرة، فضلاً على أهمية دور المرأة في غرس القيم.

إلى ذلك، تناولت المداخلات قضايا عدة، كان أبرزها المطالبة بتمكين المرأة في المناصب العليا وإتاحة الفرص الوظيفية لهن في جهات، مثل وزارة العدل والمحاماة والصناعة والهندسة، والتوسع باستحداث أوصاف وظيفية تليق بالدور المستقبلي المأمول من المرأة، والسعي إلى رفع المعاناة عن النساء الأرامل والمطلقات والمهجورات، ومحاربة الفقر

وتعزيز دور الأسرة، وإعطاء المرأة حقوقها بما يتواكب مع متطلبات العصر، كذلك رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل للمساهمة في التنمية المستدامة، فضلاً على إشراك المرأة في برنامج التحول الوطني إشراكاً حقيقياً.

... ومطالبات بتمكين المرأة في المناصب العليا وإتاحة الفرص الوظيفية لها

طالبت المداخلات بإدراج المناهج التخصصية في ما يختص بالطفولة والتربية النفسية والوالدية، وتبسيط الإجراءات القانونية والأسرية والحكومية للنساء، وتخصيص نفقات للمطلقات والأرامل، إلى جانب توفير الحضانات والمواصلات في بيئة عمل آمنة، وإنشاء وزارة خاصة بالمرأة والطفل، وتفعيل مبادرة أسماء المدارس بأسماء سعوديات رائدات.

وأشارت المداخلات أيضاً إلى إدراج ساعات التطوع في الجامعات، والتنوع في التخصصات الدراسية لتتناسب مع سوق العمل، وتحديد مؤشرات الجهات الحكومية لقياس الرؤية لتحقيق التحول الوطني، إضافة إلى ضرورة مشاركة المرأة في الخطط التنموية، بجانب رفع الوعي المجتمعي في منح الثقة للمرأة بأنها قادرة على تحمل المسؤوليات، كونها رافداً مهماً من روافد نجاح رؤية المملكة 2030 التي تجسد ملامح مستقبل الوطن خلال السنوات المقبلة. بدورها أكدت مساعد الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لشؤون المرأة آمال المعلمي، أن اللقاء كان ناجحاً، وأن المداخلات كانت ثرية ومتنوعة، لافتة إلى أنه تمت دعوة قيادات من القطاعات المختلفة حتى يتم تناول القضايا من زوايا متعددة، ما يعد فرصة للنقاش وتبادل الحوارات في مجالات مختلفة، وكذلك استعراض ما يعانينه من تحديات مختلفة.

وأضافت: «كان في اللقاء رؤى تنويرية وطرح لآراء ومقترحات طموحة»، مبينة أنها المرحلة الأولى وستليها سلسلة من اللقاءات المصغرة التي يقوم عليها مختصون ومختصات، وورش عمل ودراسات واستطلاعات للرأي العام، إضافة إلى عصف ذهني للوصول إلى برامج ومشاريع ومبادرات مقترحة، التي نرجو أن يتم قبولها ودعمها ومن شأنها تسهم في تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في إدارة قضاياها.

الضمان الاجتماعي يخدم 200 مستفيد برماح

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572131

الرياض - "الرياض "

أنهى فريق من مكتب الضمان الاجتماعي بالرياض خلال اليومين الماضيين مهمة جديدة في محافظة رماح، تمثلت بزيارة المقعدين وكبار السن وذوي الإعاقة من الجنسين في منازلهم لتحديث بياناتهم، وتسليم بطاقات الصرف الآلي للمستفيدين والمستفيدات، والتحديث الشامل، وتسجيل الحالات الجديدة التي تنطبق عليها الشروط المحددة بعد دراسة حالاتهم، إلى جانب استقبال المستفيدين في مقر المكتب مع موظفيه.

وبحسب الإحصائية فقد استفاد من الزيارة الأخيرة مايزيد على 200 حالة من المشمولين برعاية الوزارة، منها حالات مساعدات مقطوعة، وحالات كبار السن "فوق 80 عاماً" وحالات النساء المهجورات؛ وتعد هذه الزيارة هي الثانية التي يقوم بها فريق من ضمان الرياض إلى محافظة رماح للغرض ذاته، رغبة من المكتب التابع لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض في التسهيل على المستفيدين وتذليل كل العقبات التي تواجههم، إذ قام الفريق قبل بضعة أسابيع بزيارة رماح وضرماء والمزاحمية، وسيواصل زياراته لعدد من المحافظات التابعة للعاصمة.

80 % منهم يستحق الدعم وفق مسار "التمويل الميسر"

ارتفاع عدد مستحقي الدعم السكني إلى 1.1 مليون

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572005

الرياض - خالد الربيش

لقي التنظيم الأخير لمواعيد طرح أول دفعة من منتجات وزارة الإسكان منذ أكثر من خمس سنوات ترحيباً من قبل المستفيدين؛ حيث حددت الوزارة منتصف كل شهر ميلادي موعداً لطرح دفعة من مستحقي الدعم السكني عبر بوابة "سكني"، وكشفت معلومات موثوقة أن 80% من مستحقي الدعم السكني الذي بلغ 1.1 مليون مواطن سيتم دعمهم بنسبة تتراوح بين 50% إلى 100%، من خلال أحد المسارات الأربعة التي أعلنت عنها الوزارة: مسار التمويل الميسر، مسار الادخار السكني، مسار الإسكان التعاوني، ومسار الإسكان الميسر .

ويقدر عدد الأسر السعودية التي يبلغ دخلها الشهري أربعة آلاف ريال حوالي 400ألف أسرة، في حين أن 180 ألف أسرة ستدخل ضمن الدعم المخصص من الجمعيات الخيرية، وتشير القراءات الإحصائية لأرقام ومعلومات المتقدمين أن 450 ألف مواطن يمكنهم تملك واحدات سكنية أسعارها تتراوح بين 600 إلى 750 ألف ريال .

وأنجزت الوزارة تطوير أكثر من 63 مليون متر مربع، يطرح جزء منها ضمن منتجات الأراضي المطورة البالغة 75 ألف قطة سكنية، ضمن منتجات الوزارة لهذا العام .

إلى ذلك يتوقع أن يتم خفض الدفعة الأولى للحصول على قرض سكني -لأول مرة -إلى 10%، وهو توجه يتناسب مع آلية التمويل الجديدة التي تعتمد على طرح منتجات تمويلية من قبل المنشآت التمويلية، بدلاً من القروض العقارية التي كانت تقدم من صندوق التنمية العقارية في السابق .

رئيس "الشورى" يشدد على تسهيل توظيف العمالة الإندونيسية في المملكة

المصدر: جريدة المدينة السبت 21 جماد اول 1438هـ - 18 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/509632

واس - الرياض

أكد الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى على تسهيل توظيف العمالة الإندونيسية في المملكة من خلال دور مجلسي الشورى والنواب في البلدين بما يعود بالفائدة على البلدين الشقيقين، وأبدى خلال اجتماع مع رئيس مجلس النواب الإندونيسي سيتيا نوفانتو بالعاصمة جاكرتا، أمس حرص مجلس الشورى على فتح المزيد من قنوات التواصل وتكثيف الزيارات المتبادلة بين المجلسين لتحقيق تطلعات القيادتين والشعبين، وشدد على أهمية زيادة

التبادل التجاري بين المملكة وإندونيسيا، مشيراً إلى أهمية تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين المملكة وإندونيسيا، ورحب بالمستثمرين الإندونيسيين، مؤكداً أهمية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم في إندونيسيا لحل ما قد يعترض مسيرة الاستثمار بين البلدين من عقبات.

وأشار إلى حرص المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على مد جسور التعاون مع دول العالم الإسلامي كافة وخاصة جمهورية إندونيسيا نظرا لما تمثله من ثقل على مختلف المستويات، وأدان ما تقوم به بعض القوى الإقليمية من تدخلات في العديد من بلدان العالم العربي مما أخل بالأمن والسلم الدوليين وعرض شعوب المنطقة إلى أخطار جسيمة أذكت معها روح الطائفية المقيتة وتهديد الأمن والسلم الإقليمي.

من جهته عبر رئيس مجلس النواب الإندونيسي سيتيا نوفانتو،عن سعادته لزيارة وفد مجلس الشورى برئاسة رئيس مجلس الشورى للبرلمان الإندونيسي.

ووصف الزيارة بالمهمة كونها بحثت عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ومن ضمنها توظيف العمالة الإندونيسية والتبادل التجاري بين البلدين وتسهيل الاستثمارات وسبل دعمها من قبل المجلسين.

وأزجى نوفانتو شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، على إعادة حصة حجاج إندونيسيا كما كانت في السابق، مثمناً الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في رعاية الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وجهودها المتواصلة في خدمة الحجاج والمعتمرين.

وعد رئيس مجلس النواب الإندونيسي زيارة رئيس مجلس الشورى إلى إندونيسيا، انطلاقة جديدة للتعاون البرلماني، الذي سينعكس في جميع المحافل البرلمانية الدولية، لافتا النظر إلى أن تبادل الزيارات بين المجلسين في إطار العلاقات بين البلدين سوف يكون له نتائج مثمرة.

ووصف العلاقات الثنائية بين المملكة وإندونيسيا بأنها متطورة، معرباً عن أمله في أن يثمر التعاون الثنائي بين البلدين في حل الأزمات في العالم وتوطيد السلام والأمن الدوليين والقضاء على الإرهاب والتطرف.

ساند: صرف إعانة التعطل عن العمل لـ(600) موظف سعودي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/509752

صرفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعويضًا ماليًا لأكثر من 600 موظف سعودي من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند» بعد أن تم فصلهم من جهة عملهم - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة من بين إجمالي نحو 1083 موظفًا تم فصلهم في سبتمبر الماضي، بينما العدد المتبقي تقاعدوا عن العمل.

وأوضح مصدر مطلع أن المؤسسة صرفت الإعانات خلال فترة شهرين من وقت التسجيل الإلكتروني لنظام (ساند) في 2 أكتوبر، معتبرًا أن عملية الصرف لهذا العدد الكبير من المفصولين خلال تلك الفترة يعد بمثابة إنجاز، حيث حصل كل من تقدم منهم بالتسجيل، وانطبقت عليه شروط الاستحقاق، على إعانة وبكل سهولة، ويسر.

من جانبه، أكد الوكيل عن الموظفين المفصولين من المجمع، إبراهيم سعد المزيني أن نظام (ساند)، قد بدأ بصرف التعويض بعد شهرين من 2 أكتوبر- وقت التسجيل الإلكتروني في النظام، لافتا إلى أنه تم صرف التعويض عن شهرين فائتين، بواقع 60%من متوسط السنتين الأخيرتين للأجور الشهرية الخاضعة للاشتراك عن كل شهر من الأشهر الـ 3 الأولى بحد أعلى قدره 9000 ريال لمبلغ التعويض، وبواقع 50 %من هذا المتوسط عن كل شهر يزيد على ذلك بحد أعلى قدره 7500 ريال لمبلغ التعويض بشرط ألا يقل المبلغ المصروف عن مقدار إعانة الباحث عن العمل». وأضاف: إن معظم الموظفين الذين سجلوا في النظام حصلوا على المكافأة، بكل سلاسة، واريحية، وأن التسجيل الإلكتروني كان متاحا للجميع، ولا يتطلب سوى إدخال بعض البيانات الأساسية، بينما استبعد عدد من المفصولين لعدم انطباق الشروط عليهم أو وجود ملاحظات تمنعهم بموجب النظام من الحصول على التعويض، كوجود سجل تجاري لديهم أو وجود عمالة على كفالتهم.

وقال المزيني: على الرغم من أن (ساند)، يوفر لهم دخلا شهريا خلال الفترة الانتقالية ما بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة، إلا أن التعويض المالي الذي يصرف لهم؛ لا يسد احتياج، ومتطلبات كثير من الموظفين وأسرهم، لاسيما من عليهم ديون، خاصة أن دخولهم انخفضت بنسبة كبيرة بعد الفصل، وأصبحت المعونة التي يحصلون عليها لا تغطي مصروفاتهم، لأنها أقل من رواتبهم، كما أن التعويض، الذي يحصلون عليه سيتوقف بعد عام من الصرف»، متسائلا: ماذا يفعل المفصولون بعد انتهاء فترة صرف التعويض؟ ومن أين ينفقون على أسرهم؟ وهل سينضمون إلى قائمة البطالة؟

يذكر أن تطبيق نظام «ساند» بدأ بتاريخ 1سبتمبر 2014 على جميع السعوديين دون سن التاسعة والخمسين الخاضعين لفرع المعاشات إذ يقوم على رعاية العامل السعودي، وأسرته خلال فترة تعطله عن عمله لظروف خارجه عن إرادته بحيث يعمل البرنامج إلى سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة، وذلك بتوفير حد أدنى من الدخل ليوفر له ولأسرته عيشًا كريمًا، بالإضافة الى توفير التدريب اللازم ومساعدته في البحث عن عمل آخر، والمدة القصوى لصرف التعويض تبلغ 12 شهرًا متصلة أو متقطعة عن كلِ مرة من مرات الاستحقاق.

»نزاهة" تعقد مؤتمرا لتعزيز الحوكمة والشفافية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528414

» »عكاظ» (الرياض @okaz_online)
تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تنطلق غداً)الإثنين)، أعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني، الذي تنظمه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بعنوان: (الحوكمة، والشفافية، والمساءلة)، وذلك بفندق رفال كمبينسكي في الرياض.

وأوضح رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن أن المؤتمر يأتي انسجاماً مع رؤية 2030، وحرصاً من المملكة على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في تعزيز الجهود المبذولة للإسهام في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والاستفادة من خبرات الدول، والمنظمات الدولية، وسعيها في تفعيل شراكتها الدولية الخاصة بالاتفاقيات في هذا المجال وفق مبادئ القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تضمنت تنظيم الدول الأطراف المؤتمرات الإقليمية والدولية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات.

ويهدف المؤتمر إلى رفع الوعي بأهمية الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، والقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والاستفادة من تجارب الدول والمنظمات الدولية الناجحة في هذه المجالات، وتعزيز التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات.

ويستضيف المؤتمر نحو (40) خبيراً ومتخصصاً في مجاله وموضوعاته ومحاوره من داخل المملكة وخارجها. ويتضمن برنامجه ثماني جلسات إلى جانب ورشتي عمل مصاحبة للمؤتمر.

وسيكون المتحدث الرئيسي الأول للمؤتمر في يومه الأول المستشار في الديوان الملكي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي.

نظام الـ 60عاماً لايزال صامداً

هل تعثّر ملف تجنيس أبناء السعوديات في "الشورى"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528385

مريم الصغير (الرياض @Maryam9902)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى علق مناقشة ملف تجنيس أبناء السعوديات من زوج أجنبي إلى وقت آخر.

ويأتي ذلك بعد أن تقدم أعضاء المجلس: الدكتورة لطيفة الشعلان وعطا السبيتي والدكتورة هيا المنيع في الدورة الماضية بمقترح لتعديل بعض بنود نظام الجنسية، وتضمنت التعديلات طلب منح الجنسية لأبناء الزوجة السعودية من زوج أجنبي.

وأوضح عضو المجلس ونائب رئيس اللجنة الأمنية في «الشورى» عطا السبيتي في تصريح سابق إلى «عكاظ» أن اللجنة انتهت من دراسة المقترح بشكل كامل، مرجحا وضعه في أجندة جلسات المجلس خلال الأشهر القادمة، مؤكداً «لم يتبق سوى إدراجه في جدول الأعمال بعد انتهاء اللجنة من النظر إليه تماما.«

وأفاد بأن المشروع دُرس وأخذ طريقه للهيئة العامة التي أقرته بدورها، ويُنتظر أن يأخذ طريقه إلى «الجدولة» حسب أولويات المجلس للتصويت عليه في جلسات قادمة.

بدورها، أكدت الشعلان في تصريح سابق ضرورة مراجعة الأنظمة والقوانين التي مضى على صدورها مدة طويلة كنظام الجنسية الذي لم يطرأ عليه سوى تعديلات محدودة جدا منذ صدوره قبل ٦٠ عاما تراكمت وتنوعت خلالها تجربة المملكة في المجالات الإدارية والتنظيمية والتشريع القانوني.

وأشارت إلى أهمية رفع الأضرار البالغة وتلافي المشكلات الاجتماعية والأمنية التي تنشأ عن حرمان أبناء الأم السعودية من الجنسية، «خصوصا مع ازدياد نسبة زواج السعوديات من غير السعوديين وضرورة حماية النسيج الاجتماعي من التمييز في الحقوق والواجبات، وحق المواطنة في حصول أبنائها على الجنسية السعودية«، لافتة إلى أن هناك صعوبة كبيرة في ذلك تبعا لنظام النقاط المعمول به في اكتساب الجنسية.

وأوضحت الشعلان أنها وزميليها السبيتي والمنيع استفادوا في مشروعهم المقترح من عدد من التشريعات المقارنة والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وأخذوا مرئيات خبراء القانون، واستندوا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة والنظام الأساسي في الحكم الذي يقرر في مادتيه »الثامنة» و«السادسة والعشرين» على العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان.

ويترقب عدد من أبناء السعوديات من أزواج غير سعوديين مسار المقترح في «الشورى«، وسط موجة تفاؤل بإقراره بعد طول انتظار كونه سيساهم في استقرارهم، خصوصا أن الكثيرين منهم لا يعرفون غير السعودية وطنا.

يذكر أن آخر لائحة لنظام الجنسية تشترط توفر ست نقاط حدا أدنى للنظر في طلب المتقدم، فإذا كان يحمل مؤهلاً دراسياً لا يقل عن الثانوي يحصل على نقطة واحدة، وإذا كان والد الأم وجدها لأبيها سعوديين يحصل على ست نقاط، وإذا كان والدها فقط سعودي فيحصل على نقطتين.

مبادرة لرفع الثقافة القانونية في المجتمع

المصدر: جريدة الوطن الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 195 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294503&CategoryID=5

جدة: الوطن 2017-02-18 11:09 PM

دشن عدد من الصحفيين والقانونيين السعوديين مبادرة تطوعية بمواقع التواصل الاجتماعي تهتم بنشر الثقافة القانونية، عبر طرح أكثر القضايا والجوانب القانونية التي تهم شرائح المجتمع، وأخذ المتطوعون على عاتقهم استقبال الاستفسارات القانونية من المواطنين والمقيمين بالمملكة، عبر نوافذ المبادرة بمواقع تويتر وانستقرام وسناب شات.

وقال المتحدث باسم المبادرة سعود العيد لـ"الوطن" إنه يعمل بالمبادرة فريق من الصحفيين والقانونيين والمصممين المتطوعين، بهدف إخراج محتوى قانوني مبسط عبر طرح القضايا والمسائل القانونية من قبل القانونيين والعمل على صياغتها تحريريًا من قبل الصحفيين المتطوعين بالمبادرة، وإخراجها للجمهور بكل احترافية لإخراج المحتوى بقوالب الإنفوجرافيك، والموشن جرافيك، والتي تعتبر أكثر القوالب الصحفية الحديثة تأثيرا وإيصالا للمعلومة.

وبيَّن أن المبادرة القانونية التي اتخذت من اسم (قانون Law) - شعارا لها تعد الأولى من نوعها من حيث التفاعل المباشر مع الجمهور ونشر الثقافة القانونية، عبر حساب تويتر وانستقرام (_saudilaw) وسناب شات(saudi-law) ، والتي تجاوز عدد متابعيها والمتفاعلين معها حاجز الـ60 ألف متابع وعشرات الملايين من مرات المشاهدات للمحتوى الذي تقدمه المبادرة.

المادة 77 لا تتوافق مع رؤية التوطين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 195 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=294499&CategoryID=2

الطائف: خالد الزهراني 2017-02-18 10:53 PM

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين والقانونيين أن المادة 77 من نظام العمل لا تتوافق مع الرؤية السعودية المتعلقة بالتوطين السعودي في القطاع الخاص، وستؤثر على مستوى الأمان الوظيفي في القطاع .

وقال أستاذ قانون العمل والقانون المالي في كلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، الدكتور خالد رشاد خياط، إن بعض التعديلات التي تم إدخالها على نظام العمل قبل عامين أحدثت ثغرات قانونية استغلها بعض أصحاب العمل بشكل سيئ جدا من أجل فصل العمال السعوديين بدون أي سبب مشروع من أجل تقليل التكاليف وتحقيق مزيد من الأرباح دون وجود أسباب مشروعة، حيث هناك إحصاءات غير رسمية تؤكد أنه بلغ عدد العاملين والعاملات السعوديين الذين تم فصلهم بشكل غير مشروع منذ تلك التعديلات أكثر من 50 ألفا، وهو رقم خطير جدا.

تعويض محدود

أشار خياط إلى أن إلغاء المادة 78 نجم عنه أضرار كبيرة، والتي كانت تمنح سلطة للهيئات تسوية الخلافات العمالية في الحكم بإعادة العامل الذي يتم فصله بشكل غير مشروع إلى العمل متى طلب ذلك، من خلال إلغاء تلك المادة، لم يعد هناك سلطة لهيئات تسوية الخلافات العمالية تستطيع بموجبها إعادة العامل للعمل.

حيث كان العامل المفصول فصلا غير مشروع يعوض ويتم تحديده من قبل الهيئة حسب كل حالة بما يتناسب مع الأضرار المتوقعة والمحتملة، وكان التعويض في الغالب مبلغا مجزيا للعامل وكبيرا، لكن بعد تعديل المادة أصبح التعويض محدودا في جميع القضايا ولا يتناسب ماديا مع الأضرار التي قد تلحق بالعامل.
وأكد خياط أن نظام العمل السعودي حاليا خالٍ تماما من أي عقوبة رادعة لأصحاب العمل في حالة فصل العمال السعوديين بشكل غير مشروع، حيث لا توجد غرامات مالية أو على الأقل إيقاف التأشيرات الأجنبية ومنعهم من تشغيل العامل غير السعودي مكان العامل السعودي المفصول.
سلبيات التعديل
تتضح خطورة نهج المنظم السعودي في تبني نص المادة 77 بعد التعديل في أنه قد أهدر شرطا مهما يتمثل في ضرورة توافر السبب المشروع عند إنهاء العقد، حيث كان هذا الشرط يمثل ضمانة حقيقية لحماية العامل في مواجهة الإنهاء التعسفي لعقد العمل. ويترتب على الوضع الجديد انتفاء أي أهمية من الناحية العملية أو القانونية لشرط المبرر المشروع، خاصة مع إلغاء نص المادة 78، ولا بد أن يعيد المنظم السعودي النظر في هذا النص المعدل، وأن يتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها مرة أخرى، خاصة بعد أن أفرز الواقع العملي سلبيات هذا التعديل الذي ترتب عليه فقدان عدد ضخم من العمال لمصدر رزقهم وبشكل تعسفي ودون تعويض عادل. ولا شك أن هذا الوضع قد يثير في حال تفاقمه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وقد يهدد السلام الاجتماعي، وقد يشيع الاضطراب ويزعزع التوازن بين شركاء العمل.
مخالفة القوانين الدولية
يقول وكيل كلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز وأستاذ القانون المدني، الدكتور محمد إبراهيم العثمان، إن المادة 77 تخالف بشكل صريح التزام صاحب العمل بعدم فصل العامل لسبب غير مشروع وفقا للمبادئ العامة لقانون العمل الدولية، ولا بد من إعادة النظر في صياغة هذا المادة، حيث إنه قد تم الخلط في صياغتها بين حق صاحب العمل في فصل العامل بسبب عدم حاجته للعمل لديه في حالة الإفلاس أو التعثر المالي، وثبوت ذلك بشكل قاطع وبين تجاوز صاحب العمل وفصله لسبب غير مشروع، ونص المادة 77 شكل صدمة لكل المحامين والقانونيين بسبب الخلط بين حق صاحب العمل في إنهاء علاقة العمل لأسباب موضوعية مرتبطة بظروف المنشأة التي يعمل بها العامل، وعدم حاجة المنشأة للعامل أو تغير طبيعة عمله أو النشاط الذي يعمل به، وبين فصله لسبب غير مشروع، ولا بد التأكيد على أن فصل العامل أو إنهاء عقد لا يعد بحد ذاته عملا غير مشروع في حال وجود سبب موضوعي ومقبول للفصل يتوافق مع قواعد نظام العمل.
ولا بد من إعادة النظر في هذه المادة، فهناك العديد من النصوص النظامية التي تم تعديلها في كثير من الأنظمة في الدولية وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة.
مخالفات العمل
أوضح خياط أن قرار وزير العمل المتضمن منع الفصل الجماعي غير كافٍ أبدا لحل تلك المشاكل، وقد يعتبر ذلك القرار معيبا قانونيا نظرا لكون مجرد قرار وزاري يتعارض مع نظام العمل الصادر من سلطة تشريعية الذي لم يتضمن أي نص قانوني يمنع أصحاب العمل صلاحية الفصل غير المشروع بشكل جماعي أو فردي متى تم التعويض وفقا المادة 77، حيث إن نظام العمل تشريع ولا يمكن تقيده أو إلغاؤه إلا بموجب نص تشريعي وليس مجرد قرار وزاري صادر من سلطة غير تشريعية، وذلك وفقا لمبادئ القانون.
مضمون المادة 77
قال عضو هيئة التدريس بكلية الحقوق بجامعة الملك سعود، الدكتور رضا محمود العبد، إن النصوص التي طالتها يد التعديل نص المادة "77" من نظام العمل والتي أصبحت تنص في صياغتها الجديدة على أنه "ما لم يتضمن العقد تعويضا محددا مقابل إنهائه من أحد الطرفين لسبب غير مشروع يستحق الطرف المتضرر من إنهاء العقد تعويضا على النحو الآتي:

أجر 15 يوما عن كل سنة من سنوات خدمة العامل إذا كان العقد غير محدد المدة.
أجر المدة الباقية من العقد إذا كان العقد محدد المدة.
يجب ألا يقل التعويض في الفقرتين 1 و2 من المادة عن أجر العامل لمدة شهرين.

التحفيز الاقتصادي
أشار الخبير الاقتصادي الدكتور أسعد جوهر إلى أن خلق التوازن بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل مطلب اقتصادي تسعى لتحقيقه جميع برامج التحفيز الاقتصادي عالميا، ولكن المادة 77 أخلت بكل القواعد المؤدية لخلق ذلك التوازن، إذ أعطت سيطرة كاملة لجانب الطلب أصحاب العمل، وأضعفت جانب العرض "العمالة السعودية"، بحيث أصبح الأجر السائد للعامل أقل مما يطالب به أصحاب العمل من كفاءة إنتاجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المضافين لأرقام البطالة التي هي أساسا مرتفعة حسب الإحصاءات الرسمية 12%. كما أن ظهور سوق سوداء على

استعداد للقبول بالأجر السائد والمتدني أصلا وتفضيل بعض أصحاب العمل لهذه العمالة أضاف بعدا أعمق للمشكلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية أيضا، بصورة تتعارض تماما مع أهداف رؤية 2030 التي أعطت أولوية مطلقة لحماية سوق العمل، وخلق فرص عمل وظيفية للسعوديين كأولوية نص عليها أيضا النظام الأساسي للحكم.
وإلغاء هذه المادة مطلب اقتصادي واجتماعي وقانوني لإعادة التوازن لجانبي العرض والطلب في سوق العمل، وبالتالي الوصول إلى أجر التوازني الذي يرضي كلا الطرفين.
زيادة البطالة
أشار رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية، نضال محمد رضوان، إلى أن هذه المواد التي طرأت على نظام العمل جعلت صاحب العمل يقوم بتسريح العامل المواطن بدون سبب مقنع. وهذه المواد التي استحدث في نظام العمل تسير في خطى معاكسة تماما لأهداف هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، كما أن التسريح غير المبرر يزيد الضغط على نظام التأمين ضد التعطل "ساند"، وبالتالي التأثير على قدرة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على الوفاء بالتزاماتها، والتسريح يرفع نسب البطالة ويسهم في زيادة الركود الاقتصادي في المملكة.
كما أن بطالة العمالة الوطنية مع تواجد الملايين من العمالة الوافدة خطر كبير على الاستقرار والسلم الأهلي، ومكافحتها مطلب اجتماعي واقتصادي وسياسي وأمني، والمواد 77 و78 من نظام العمل لا تتدرج بالتأكيد ضمن أنظمة مكافحة البطالة، ولا بد من إعادة صياغة المواد بما يوازن بين مصالح كافة أطراف الإنتاج ويحمي حقوق العمال المواطنين.

انخفاض نسبة الطلاق في المحافظة إلى 60%

المصدر: جريدة اليوم الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4179989

محمد العويس - الهفوف
أوضح مدير جمعية تيسير الزواج بالأحساء، تركي عايض التركي أن عدم فهم الحالة النفسية للزوجين (بعضهم البعض) وتدخل الأهل والأقارب في شؤونهم الخاصة والحالة الاقتصادية للزوج تعتبر من أهم مسببات حدوث الطلاق بين الزوجين، موضحا في الوقت نفسه أن محافظة الأحساء شهدت في الفترة الاخيرة انخفاض نسبة الطلاق إلى 60%، خاصة بعد أن شهدت السنوات الماضية ارتفاعا ملحوظا في الطلاق، وأن هذا الانخفاض في نسبة الطلاق يعود إلى الجهود التي بذلت وتبذل من جمعية تيسير الزواج ومن الجهات الأخرى.
وأضاف لـ«اليوم»: إن ارتفاع نسبة الطلاق التي سجلت في المملكة لعام 2014 والتي وصلت إلى أكثر من 34 ألف حالة طلاق مقابل 12 ألف حالة زواج، والتي جاءت في وسائل إعلام دفعت الجمعية إلى الوقوف جديا مع هذا الرقم من خلال جهود بذلت وتبذل من الجمعية ومن الجهات الأخرى، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في انخفاض نسبة الطلاق خاصة في الأحساء.
وبين التركي أن جمعية تيسير الزواج من الجمعيات العريقة في الأحساء والتي تأسست كلجنة في عام 1418هـ، ثم استقلت كجمعية متكاملة الأقسام في عام 1427هـ بدأت معها فعاليات الجمعية والتي من أهم أهدافها إعفاف الشباب والشابات بإعانتهم على الزواج، والتي منها الإعانة المالية التي تصل إلى 10 آلاف ريال، والمساعدات العينية التي تصل إلى 5 آلاف ريال، كمساعدات منها أدوات المنزل واحتياجاته.
وأكد أن جمعية تيسير الزواج تقوم ببرامج تأهيلية للشباب والشابات حيث نقوم سنويا بتأهيل 300 شاب وشابة وساعد هذا الأمر على النضوج العقلي للمتزوج بحيث يعرف مكونات المرأة التي سيتزوجها، ويعرف خصائصها النفسية والاجتماعية، مشيدا ببرامج القسم النسائي والتي تقدم برامج نوعية، وبين أن الجمعية تستعد لإطلاق برنامج كيف تنطلق المرأة المطلقة من جديد؟ والتي ستقدمها متخصصات ومدربات في هذا المجال، مشيرا إلى أن جمعية تيسير الزواج بالأحساء تستعد للكرنفال الكبير للزواج الجماعي برعاية صاحب السمو الأمير بدر بن محمد بن جلوي، محافظ الأحساء والاحتفال بالزواج الجماعي لعدد 500 شاب وشابة على مستوى الشرقية.

وزارة العدل تشكّل فريقاً لحماية النزاهة ومكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20264815

الرياض-الحياة
أعلن وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أمس (الأحد)، تشكيل فريق عمل في الوزارة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، لتنفيذ ست مهمات في هذا الملف، تشمل التنسيق مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) للوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.
وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن من بين مهمات فريق العمل أيضاً الإجابة على الأسئلة والاستفسارات الصادرة عن المنظمات الدولية، وتقديمها إلى «نزاهة» بحسب الاختصاص.
وأوضحت الوزارة أن هذا الفريق مسؤول عن تنفيذ ما يخصها في خطة «مجموعة الـ20 لمكافحة الفساد ACWG » G20، وإبراز جهود الوزارة في مجال مكافحة الفساد وحماية النزاهة.
وسيصدر الفريق دليلاً إرشادياً في مجال مكافحة الفساد في وزارة العدل، يشمل التعريف بالجريمة، وتوضيح الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة في هذا الشأن، ودور وزارة العدل والجهات القضائية في مكافحة جرائم الفساد، وإبراز آلية عمل الجهات الرقابية في الوزارة، ونشر بيان إحصائي بالأحكام الصادرة في قضايا جرائم الفساد وأنواعها.
والفريق أيضاً مسؤول عن إعداد الردود اللازمة لوسائل الإعلام المحلية أو الدولية، أو أي جهة أخرى، إضافة إلى تمثيل الوزارة في الاجتماعات الخاصة بمجال مكافحة الفساد محلياً ودولياً.

«العمل»: 13 حالة يجوز فيها نقل خدمات العمالة المنزلية من كفيل لآخر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20256809

الرياض-الحياة
أقرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم (الأحد)، إجراءات جديدة من شأنها تحسين سوق العمل لعمال الخدمات المنزلية في السعودية.
وأقر وزير العمل الدكتور علي الغفيص 13 حالة يجوز فيها نقل خدمات العامل أو العاملة من فئة عمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم، من صاحب عمل إلى آخر بهدف تنظيم سوق العمل، بحسب ما نشرت وكالة الأنباء السعودية (واس).(
وتتيح الضوابط الجديدة الفرصة لعمال الخدمة المنزلية، ومن في حكمهم، العمل مرة أخرى في الحالات التي لا يكون عامل الخدمة المنزلي ومن في حكمه سبباً فيها، وتكفل هذه الإجراءات تحسين وتسريع الخدمات التي تؤثر مباشرة على جاذبية سوق العمل لهذه الفئة .ونصت الإجراءات الجديدة بأنه يحق نقل خدمات العامل أو العاملة من الفئة المذكورة من صاحب عمل لآخر، في حال ثبوت تأخر صاحب العمل في دفع ثلاثة أجور متتالية أو متفرقة من دون سبب راجع للعامل، وعدم استقبال العاملة المنزلية من ميناء الوصول، وعدم استلامها من دور الإيواء خلال 15 يوماً من تاريخ وصولها إلى المملكة، وأيضاً في حال عدم استخراج صاحب العمل رخصة إقامة للعامل، أو عدم تجديدها بعد مضي 30 يوماً من انتهاء التاريخ المحدد لاستخراجها أو تجديدها .وأقر الوزير أيضاً نقل خدمات العامل أو العاملة المنزلية من صاحب عمل

إلى آخر في حال قيام صاحب العمل بتأجير خدمات العامل للآخرين من دون علم العامل، أو عند تكليف العامل بالعمل لدى الآخرين من غير أقارب صاحب العمل حتى الدرجة الثانية، وفي حالة ثبوت تكليف العامل بأعمال خطرة تهدد صحته أو تهدد سلامته .ونصت الإجراءات أيضاً على نقل خدمات العامل أو العاملة لصاحب عمل آخر في حال ثبوت قيام صاحب العمل الأول أو أحد أفراد أسرته بإساءة معاملة العامل، وفي حال وجود شكوى من العامل أو العاملة ضد صاحب العمل، وتسبب صاحب العمل في إطالة أمد نظرها، بشرط ألا يكون العامل أو العاملة قد تسبب أو ساهم في إطالة نظر الشكوى أيضاً .ومن الحالات التي يتم فيها نقل خدمات العامل، تقدم صاحب العمل ببلاغ تغيب غير صحيح ضد العامل أو العاملة، وعدم حضور صاحب العمل أو من يمثله أمام الجهة المختصة لجلستين تبلغ بهما للإفادة عن الشكوى المقدمة من العامل، وتوصية الجهة المختصة أثناء نظر الشكوى تفادياً لأي أضرار محتملة يمكن أن تقع على العامل أو العاملة، وفي حال تغيب صاحب العمل إما بسفره أو سجنه أو وفاته أو لأي سبب آخر، وترتب على ذلك عدم القدرة على الوفاء بأجور العامل لمدة ثلاثة أشهر متتالية، وأخيراً أي حالات أخرى فردية أو عامة يقررها الوزير .وأجازت الإجراءات لصاحب العمل الجديد تجربة العامل أو العاملة قبل نقل خدماته إليه لمدة لا تزيد على 15 يوماً بعد الحصول على إشعار «أجير»، على أن يلتزم بدفع أجر العامل المتفق عليه خلال تلك الفترة، ويشترط لإتمام نقل الخدمات قيام صاحب العمل الجديد بسداد رسوم نقل الخدمات المقررة، وتحمل كلفة إيواء العاملة لدى دور الإيواء خلال فترة بقائه فيها، بواقع 150 ريالاً عن كل يوم أو جزء من اليوم، وفق الآلية التي تضعها الوزارة لذلك.

الشورى: المنجز نسبته ضئيلة رغم تسهيلات الدولة والسيولة المالية والوظائف والأراضي

"الإسكان" تطالب بتفعيل نظامي السجل العيني للعقار ودعم استفادتها من "البيضاء"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572417

لرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت وزارة الإسكان بتفعيل نظام السجل العيني للعقار ونظام حصر ملكية المساكن في جميع المناطق والمحافظات ودعم جهودها في الاستفادة من الأراضي البيضاء حسب مانصت عليه الاستراتيجية الوطنية للإسكان، كما اقترحت في تقريرها السنوي المعروض على مجلس الشورى وضع آلية مرنة لإجازة الشركات العالمية ذات الإمكانات والتأهيل العالمي للمشاركة في تنفيذ مشروعات الإسكان وتسهيل إجراءات تصنيفها واستثنائها من بعض القيود، وإقرار وضع آلية للعمل مع المطورين العقاريين للدخول في شراكة لتوفير مساكن للمواطنين المستحقين، وإنشاء شركات تطوير عقاري بالشراكة بين الدولة والمطورين والمستثمرين الأجانب المتخصصين في هذا الجانب وطرحها للمساهمة العامة.

واشتكت الوزارة في تقريرها السنوي للعام المالي 1436/1437 الذي حصلت عليه "الرياض" من التعدي على بعض المواقع المخصصة لمشروعات الإسكان ووجود بعض الادعاءات عليها إضافة إلى تقاطع بعضها مع بعض الخدمات، مؤكدةً الوزارة متابعتها مع إمارات المناطق والبلديات لحل هذه المشكلات، واشتكت أيضاً من صعوبة الحصول على أراضٍ إسكانية في بعض مناطق المملكة وخصوصاً المدن الرئيسية وعدم مناسبة البعض منها لتنفيذ المشروعات عليها لأسباب فنية وطبوغرافية خاصة في المدن الرئيسة كالرياض وجدة والطائف والمدينة المنورة وأبها وغيرها من المدن والمحافظات.

وأظهر التقرير الأخير لوزارة الإسكان معاناتها من محدودية قدرات المقاولين المنفذين للمشروعات والاستشاريين والقصور الشديد في القدرات البشرية والفنية والإدارية رغم حصولهم على تصنيف عالٍ من وزارة الشؤون البلدية يؤهلهم نظرياً لتنفيذ هذه المشروعات ولكن واقع الحال يدل على عكس ذلك، وضعف الكلاءة المالية للكثير من المقاولين وعدم وجود ضوابط نظامية واضحة لتحديد حجم المشروعات التي يجب أن ترسى عليهم في ضوء ذلك. واشتكت الوزارة من تحملها تكاليف إيصال الخدمات لمشروعاتها وتبعات ذلك، كما أدى تعدد الجهات القائمة في مجال قطاع الإسكان وعدم وجود جهة محددة بمهمة التنسيق والتكامل بين تلك الجهات، إلى غياب توافر قاعدة متكاملة لبيانات القطاع وهو ما يشكل حسب - تقرير الإسكان - تحدياً كبيراً أمام إعداد الآلية المناسبة لتوزيع الوحدات السكنية على الفئات المحتاجة، وتشكو الوزارة أيضاً من نقص وتشتت بيانات قطاع الإسكان مثل بيانات قطاع البناء والملكية وسوق الإيجار ومؤشرات الإسكان كالتطورات الديموغرافية وأسعار المساكن والأراضِ ومواد البناء.

من جهتها، شددت لجنة الإسكان والخدمات بمجلس الشورى على أن تعطي وزارة الإسكان أولوية الإقراض للمواطنين وأن تتجنب تمويل المطورين، معتبرةً ذلك انحراف عن أولويات عمل الوزارة الأساس وهو تمكين المواطن للحصول على المسكن، مطالبةً بالإسراع في تسليم المنتجات الإسكانية للمواطنين مع التأكيد على إزالة المعوقات لخيار توفير القروض المباشرة من خلال نشاط صندوق التنمية العقارية، كما دعت الوزارة إلى دراسة أسباب تدني نسب إنجاز مشروعاتها وطالبت باتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بإنهاء المشروعات في مواعيدها، مذكرةً بسرعة إنشاء وتشغيل المركز الوطني للبحوث والرصد الإسكاني.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى ما حققته وزارة الإسكان من إنجازات خلال فترة التقرير لكنها لم تتجاوز بعض القضايا المساندة لمهمتها الأساسية وتحديداً كانت في زيادة عدد الموظفين لإشغال الوظائف الشاغرة وتجهيز الأراضي إلا أنها لم تمس المهام الجوهرية للوزارة وتمكين المواطنين من الحصول على الإسكان الكافي واللائق.

وأكدت اللجنة أنه وبالرغم من مطالباتها خلال السنوات الماضية ومناداتها بضرورة الإسراع بالبدء في تسليم المنتجات السكنية، وبالرغم من التسهيلات في الحصول على الموارد المختلفة من سيولة مالية ووظائف وأراض في السنوات الخمس الماضية، إلا أنها لم تنجز المطلوب فيما يتعلق بتوفير الأعداد المطلوبة من المساكن ولم تسهم في رفع مستوى الجودة الإسكانية، ولا في تحسين مستوى الاستطاعة للمواطن في الحصول على المسكن، كما لم يتحقق من المطلوب الأساس لتوفير الوحدات السكنية في مناطق المملكة المختلفة إلا نسبة ضئيلة جداً رغم قرارات ومطالبات مجلس الشورى بشأنها منذ نشأت الهيئة العامة للإسكان وحتى نهاية العام المالي 1430/1431 وإلى تقرير وزارة الإسكان 1436/1435 هـ.

صحة الرياض تحقق في بتر 3 أطراف لفتاة أثناء شفط الدهون

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/509957

أحالت الشؤون الصحيَّة في الرياض أخصائي تجميل بعد إيقافه عن العمل، إلى الهيئة الشرعية لتسببه في بتر يدين وقدمًا لفتاة نتيجة حقن وشفط الدهون. وأوضحت «صحة الرياض» أنها تلقت شكوى من والدة مراجعة ضد طبيب عربي يعمل نائبًا في جراحة التجميل في مجمع متخصص بالرياض وذلك بالنيابة عن ابنتها التي كانت ترغب بسحب كمية من الدهون من منطقة البطن وإعادة الحقن في منطقة الأرداف، إلا أنه وبعد إجراء العملية تدهورت صحتها وأدخلت مستشفى حكوميًا بالرياض والذي قرّر بضرورة بتر اليدين من مفصل المرفقين والقدم اليمنى من مفصل الركبة نتيجة ما حصل لها من مضاعفات صحيَّة.

وأضافت أنه تمّ ضبط المدّعي وإجراء التحقيق الأولي معه وسماع أقواله، حيث تبيّن أن العملية استغرقت قرابة الساعتين بالتخدير الموضعي وأجريت داخل عيادته في المجمع الطبي مما يعدّ مخالفة صريحة للنظام واستهتارًا باللوائح والتشريعات، وأنّ ما حدث للمواطنة من معالجة طبية انتهت ببتر 3 من أطرافها.

وأشارت إلى أنه تم تشكيل لجنة عاجلة من إدارة شؤون القطاع الصحي الخاص بالشؤون الصحية بالرياض بمشاركة عضوين من مدينة الملك سعود الطبية، حيث قامت اللجنة بزيارة للمجمع وتبيَّن لها أن التنظيم الإداري والطبي داخل المنشأة لم يصل إلى المستوى الأدنى المطلوب الذي يعدّ مخالفًا لنظام المؤسسات الصحية. وتابعت «الصحة»: وبعد كشف اللجنة على غرفة العمليات التي أجرى فيها الطبيب شفط وحقن الدهون للمواطنة تبيَّن أنه لا يوجد جهاز مراقبة للعلامات الحيوية بغرفة العمليات، كما لا يوجد عربة إنعاش قلبي رئوي، وبالون تهوية يدوي أو قناع أكسجين، وهو ما يندرج تحت بند ضمان سلامة المريض في حالة حدوث أي تعقيدات حيث أكدت اللجنة أن عدم وجود مثل هذه المستلزمات الطبية بعيادة تجرى فيها عمليات صغرى أو كبرى يعتبر مخالفة صريحة.

وأهابت «الصحة» بجميع المنشآت الصحية الخاصة الحرص الشديد على الالتزام بالأنظمة واللوائح الصحيَّة، ومن يخالف هذه الأنظمة والقواعد فسيكون عرضة لأشد العقوبات، مؤكدة ضرورة تقديم أفضل الخدمات الطبية للمواطنين والمقيمين.

5إجراءات ضد الطبيب المخطئ

- 1إيقاف أخصائي التجميل
- 2الرفع للهيئة الصحيَّة الشرعية للنظر في الحق الخاص
-3تطبيق النظام بإلغاء الترخيص بمزاولة المهنة الصحيَّة
-4شطب اسم الطبيب من سجل المرخص لهم
5- الرفع إلى لجنة النظر في مخالفات المؤسسات الصحية الخاصة لتطبيق أشد العقوبات على المنشأة لمخالفتها نظام المؤسسات الصحيَّة الخاصة، وافتقار غرفة العمليات التي استخدمها الطبيب للنظافة والتجهيزات الطبية والفنية اللازمة.

«الشورى" يدرس تخفيض ساعات العمل لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528579

فاطمة آل دبيس (الدمام)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى سيدرس مقترحا مقدماً من مواطن بتخفيض ساعات العمل لذوي الاحتياجات الخاصة، لما يتطلبه نقلهم من جهد مضاعف وساعات أكثر.

وأكدت مصادر لـ «عكاظ» أن المقترح قدم خلال اجتماع مع رئيس مجلس الشورى، إذ أوضح المواطن أن نقل ذوي الاحتياجات للسيارات الخاصة بهم يتطلب ساعات أكثر من الأشخاص الآخرين، وفي حال إذا كانت ساعات العمل المقررة ثماني ساعات فهو يعني غياب الموظف من فئة الاحتياج الخاص عن منزله نحو 10 ساعات، لأنه يحتاج إلى ساعة قبل الحضور ومثلها بعد الانصراف، مطالباً بأن تكون ساعات العمل ست ساعات فقط.

يشار إلى أنه سبق أن عقد مجلس الشورى لقاء مع المواطنين استمع فيه إلى مقترحاتهم ومشكلاتهم في ما يخص المادة 77 من نظام العمل، وناقش مع عدد من الكتاب والمهتمين بالشأن العمالي والمواطنين أجمعوا على ضرورة إيقاف العمل بهذه المادة المعروفة في أوساطهم بـ «مادة الفصل»، كونها أفقدت المئات من المواطنين وظائفهم، وطالبوا بالرفع للجهات العليا بتعليق العمل بها ونظيرتها (المادة 78) إلى أن تتم دراستهما أو تعديلهما.

وأكد رئيس اللجنة التأسيسية للجان العمالية نضال رضوان أن المادة 77 حدّت من صلاحيات لجان تسوية الخلافات العمالية.

وطالب الكاتب غسان بادكوك بإيقاف العمل بهذه المادة إلى حين دراستها بشكل أشمل وأعمق، فيما يرى الكاتب خالد السليمان، وعضو المجلس الدكتورة سامية بخاري أن من البدائل التي يمكن العمل بها للحد من الإفراط في استخدام هذه المادة، رفع قيمة التعويض كي يعيد صاحب العمل الفكرة مرة أخرى إذا ما رغب في فصل أي موظف سعودي.

كما قدمت توصية من عضوي المجلس الدكتورة لطيفة الشعلان وعساف أبو اثنين على التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تطالب الوزارة بالمسارعة في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من «أضرار فادحة لحقت بأعداد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص.«

»نزاهة" تتلقى 30 ألف بلاغ وتحقق في 8 آلاف قضية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528573

علي الرباعي (الباحة(
تلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) خلال خمسة أعوام نحو 30 ألف بلاغ، ثلثها خارج دائرة اختصاصها، فيما باشرت التحقيق في ثمانية آلاف قضية، أبرزها قضية توظيف ابن أحد المسؤولين في أحد القطاعات براتب تجاوز 20 ألف ريال، وقضية إبرام ثمانية عقود لشراء تراخيص في شركة الكهرباء بقيمة 80 مليون ريال.
وسلمت «نزاهة» هيئة التحقيق والادعاء العام ملفات مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية لعدد من المسؤولين، تنوعت بين عقود شراء رخص من دون وجود مشاريع أو دراسة جدوى، واستقطاب استشاريين أجانب في برنامج على مهمات وأعمال سبق إعدادها، واستبدال أحد مقاولي وزارة النقل (مشروع إنشاء جسر على طريق أبها - النماص المزدوج بنحو 160 مليون ريال)، بعبارات لتصريف الأمطار، ومشروع إنشاء 33 عمارة سكنية تابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في الساحل الغربي بنحو 230 مليون ريال، وإحالة أحد مسؤولي فرع وزارة النقل في منطقة جنوبية إلى الجهات المختصة لاستغلاله نفوذه الوظيفي في تجاوزات إدارية ومالية، ترتب عليها حصوله على تعويض نزع ملكية عقارات بأكثر من مليوني ريال، إضافة إلى حصول عدد من أقاربه على تعويضات تزيد على 12 مليوناً.
ورصدت «نزاهة» مخالفة أربعة موظفين في جامعة الباحة ووقوعهم في التزوير وسوء الاستعمال الإداري واستغلال النفوذ الوظيفي لتثبيت أقاربهم في وظائف دون أن يباشروا العمل فعليا، وإصدار شهادات خبرة وعقود مزورة لعاملين في الجامعة، وأحالت متهمين بتجاوزات تتمثل في التزوير والرشوة واختلاس المال العام في عقود لتوريد بعض المستلزمات الطبية لمستشفى ولادة وأطفال في منطقة شمالية شرقية، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة مليون ريال لأحد موظفي الشؤون الصحية في المحافظة، والسجن لمدد تراوح بين ثلاث سنوات وسبع سنوات لخمسة آخرين (سعوديين وثلاثة مقيمين)، وغرامات تراوحت بين 100 ألف ومليون ريال، وإعادة المبالغ المختلسة.
كما استعادت «نزاهة» 30 مليوناً صودرت بطرق غير قانونية من خلال نزع الملكيات لمصلحة الطريق الدائري في محافظة شمالية، ووجهت تهم الرشوة والتزوير وتبديد المال العام إلى أربعة موظفين حكوميين، اثنان في إدارة الطرق، وثالث في الزراعة، والرابع في البلدية، وحكم عليهم بالسجن والتغريم وإلزامهم برد المبالغ كافة.
وخسر كاتب عدل وظيفته بعد تورطه في قضية فساد تمثلت في بيع أرض مرات عدة من دون حضور مالكها الأصلي، ما يعني تزويراً وإثبات وقائع كاذبة على أنها صحيحة، وأدانته المحكمة وعاقبته بالسجن لمدة سنتين، فيما عاقبت موظفين آخرين في الدائرة نفسها بالسجن لمدة سنتين لأحدهما، وسنة للآخر، إضافة إلى قضية استئجار مبنى إداري تابع لمدينة الملك سعود الطبية من دون استخدامه، مع استمرار صرف الإيجار السنوي لأكثر من ثلاث سنوات، بمبالغ تجاوزت مليون ريال.
اختلاسات بنكية
ورصدت الهيئة تورط موظفي أحد فروع البنوك المحلية في قضية فساد تمثلت في اختلاس أموال من حسابات عملاء الفرع، وصدر في حقهم الحكم بالسجن لمدد تراوحت بين سنتين وأربع سنوات.
لا تهاون مع المفسدين
وشدد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الدكتور خالد المحيسن على ضرورة بذل الجهات العامة والخاصة المزيد من الجهود في مجال مكافحة الفساد، للمُساهمة في تحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتعزيز حماية النزاهة، والقضاء على الفساد والمفسدين وحفظ المال العام، ومحاسبة المقصرين، دعماً للجهود المبذولة

لتحقيق رؤية المملكة 2030، التي أكدت على عدم التهاون أو التسامح مع الفساد، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتفعيل المحاسبة والمساءلة، فضلا عن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، موضحاً أن «نزاهة» بذلت الجهود المطلوبة في إطار تعاونها مع الجهات الحكومية المعنية بتقييم المملكة في مؤشر مدركات الفساد (CPI) من خلال إقامة ثلاث ورش عمل تختص بتفاعُل الجهات مع آلية تقييم المؤشر خلال عام 2016، واستهدفت الورش الثلاث أكثر من (26) جهة حكومية، لتعريفها بأهداف المؤشر، ونوع الآليات التي يستخدمها في تقييمه لمستوى انتشار الفساد في المملكة.

ودعا المحيسن الجهات الحكومية إلى توفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد الهيئة بتقارير وافية عنها، كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

ليست كل الهدايا رشاوى

قال مصدر إداري في «نزاهة» لـ«عكاظ»: ليست كل هدية تصنف في خانة الرشاوى، إذ إن الرشوة تقوم على آلية غير قانونية يتحول بها الحق إلى باطل، وتقلب معادلة تطبيق النظام رأساً على عقب ليصبح مطوعاً لخدمة شخص المهدي (الراشي)، مشيراً إلى أن الهدية التي تستميل موظفاً أو مسؤولاً وتؤثر عليه في مخالفة الأنظمة أو المحاباة تعد رشوة وقضية فساد، أما الهدايا التكريمية ومن شخص ليس له عند الموظف أو المسؤول مصلحة آنية أو مستقبلية فليست من الرشوة. وعد قضايا الرشاوى من الأمور الملتبسة، كون البعض يقبل الرشوة على أنها هدية مباحة.

سعوديات يطالبن بوزارة لشؤون المرأة والمشاركة في «العدل»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528570

مريم الصغير (الرياض)

اقترحت مشاركات في لقاء «دور المرأة في تحقيق أهداف التحول الوطني»، الذي أقامه مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أخيرا، ضرورة إنشاء وزارة لشؤون المرأة، وتمكين سيدة لتولي الحقيبة باعتبارها الأقدر على معرفة ما تحتاجه المرأة، إضافة إلى أهمية المشاركة في وزارة العدل.

واتفقت 58 سيدة شاركن في اللقاء المقام في مقر المركز على تمكين المرأة في جميع المجالات، والحد من إقصائها، خصوصا في المناصب القيادية ومقار صنع القرار.

وعارضت المشاركات قرار إغلاق المدارس المستأجرة، باعتبار أن الخطوة تساهم في زيادة البطالة، خصوصا بين النساء، إذ يجعل القرار 60 ألف معلم ومعلمة بلا وظائف.

وطالبت نائب وزير التعليم السابق نورة الفايز بضرورة بتفعيل وتمكين المرأة، لأنها تواجه تحديات، من أهمها ضعف التمكين من المناصب القيادية ورفع الوصاية، باعتبارها قادرة، وقالت: «لا نريد المرأة أن تكون رقما فقط في التعداد السكاني»، موضحة أن الطريق ليس مفروشا بالورود، وأن المرأة ستجد من يحاربها، خصوصا من المرأة التي تعتبر حربها أشد ألما من محاربة أي شخص آخر.

وأكدت المستشار السابق لوكيل التعليم الدكتورة رقية العلولا ضرورة الاهتمام بقضايا مثل تغييب حق المرأة في المراتب العليا كالرابعة عشرة والخامسة عشرة وضمان حق المرأة بالمواقع القيادية التي تمثل فيها نسبة توظيف عالية، وأيضا حقها في مناقشة قضايا الشأن العام، إضافة إلى إعادة النظر في أنظمة تقلل فرص المرأة في العمل مثل نظام «أجير» الذي يسمح لمرافقات المقيم بالعمل.

ودعت عضو شورى سابقا الدكتورة نورة العدوان إلى ضرورة الاهتمام بالمجال الاجتماعي الخاص كالأسرة ومشكلات العنف والتأخر في الزواج وأيضا المجال المدني العام (البيئة التشريعية والبيئة التنظيمية)، ودعم حق المرأة بالعمل.
ولفتت إلى أن التفاعل مع مشكلات المرأة والأسرة يجب أن يتوافق مع سياسة الدولة بدلا من استيراد حلول خارجية غير متوائمة.
واعتبرت المذيعة هناء الركابي وصول المرأة إلى مناصب قيادية متقدمة كنائب وزير التعليم ونائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار يدعوها للتساؤل «ما الذي يمنع من أن تصبح وزيرة أو أمينا عاما.«
ودعت مدير عام الإشراف النسائي سمها الغامدي إلى أن يكون الهدف الرئيسي صناعة القيادات النسائية الصانعة للقرار، ويجب تمكين المرأة المعاقة وتسهيل انخراطها في العمل، وتوفير حضانات تخدم المرأة العاملة لتقوم بعملها باطمئنان، واعتماد جائزة للمرأة السعودية.
ورأت مدير عام الفرع النسائي لمعهد الإدارة الدكتورة هند آل الشيخ أن وجود المرأة على القمة في المناصب الوظيفية سيقلل من الفساد، مطالبة بضمان الحد الأدنى للمرأة في التمثيل المؤسساتي.
وأكدت الدكتورة آمال الفريح أهمية تخصيص مقاعد وظيفية في وزارة العدل وذلك لتفعيل دور المحاميات والحد من معاناتهن في البحث عن وظيفة.
ولفتت مديرة القطاع النسائي في مجلس الغرف ريم الفريان إلى الحاجة للتركيز على التخصصات الفنية في مؤسسات التعليم الفني والمهني.
ودعت عضو هيئة الصحفيين الإعلامية أسمهان الغامدي إلى ضرورة تأهيل المرأة بالورش والتدريب لاستحداث التغيرات التي يفرضها برنامج التحول لتحقق التوازن بين النجاح المهني والنجاح الأسري.
كما رأت عضو هيئة الصحفيين الدكتورة ناهد باشطح أهمية البدء بإستراتيجية إعلامية لدور المرأة على شاكلة «منظمة المرأة العالمية».

مطالبة "شورية" باستدعاء وزير التعليم.. وبافتتاح فروع للجامعات العالمية في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20284422

الرياض - «الحياة»
تحول أداء وزارة التعليم إلى مادة للسخرية والتندر تحت قبة مجلس الشورى أمس، مطالبين بحضور وزير التعليم تحت قبة الشورى للمساءلة، مبدين تعجبهم من كآبة وعبوس الطلاب عند دخولهم المدرسة في الصباح، ثم خروجهم ظهراً مبتسمين سعداء.
كما تعجب الأعضاء خلال مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي في المجلس حول التقرير السنوي للوزارة للسنة المالية 1436 / 1437هـ من اختبار «قياس»، وقالوا إن الطالب يحصل على شهادته الثانوية ثم يخضع لاختبار آخر للقياس، كأن هناك تشكيكاً في شهادته الثانوية، مطالبين بضم اختبار قياس وتدريسه ضمن مناهج المرحلة الثانوية.
وأشار خليفة الدوسري إلى معاناة الطلاب المبتعثين في تصديق شهاداتهم من وزارة التعليم عند عودتهم، ورأى ضم اختبارات «قياس» إلى مناهج المرحلة الثانوية متسائلاً: «كيف يقوم الطالب بالحصول على شهادة الثانوية ومن ثم يتوجه لاختبارات قياس التي توازي في مستواها اختبارات الشهادة الثانوية؟«، مهاجماً الازدواجية في إعلان نجاح الطالب ثم التشكيك في نجاحه باختبار قياس ليمنح الطالب شهادتين.
وقال: «لو امتلك السعودي القدرة المالية لما أبقى أب ابنه في مدارس حكومية نهائياً»، مشيراً إلى أن الطفل يوصله والده للمدرسة وهو مكتئب عكس سعادته وابتسامته وقت خروجه من المدرسة، على رغم الموازنة الهائلة للتعليم، فما زالت الكتب نفسها والتعليم كما هو.«

وطالب الدوسري بافتتاح فروع لجامعات هارفرد وأكسفورد التي لها تاريخ في السعودية، واستغرب الاعتراض على افتتاح جامعات لها سمعتها والسماح لجامعات خاصة غير معروفة وليس لها خبرة في الافتتاح في المملكة والوثوق بها.
واستغربت الدكتورة منى آل مشيط عمل الوزارة باتجاه معاكس في توظيف النساء في مناصب قيادية في الوزارة، وقالت : »بعد تعيين نائبة لوزير التعليم ست سنوات بقي مكانها شاغراً على رغم أن الطالبات في مقاعد التعليم 60 في المئة»، مطالبة بإعادة تعيين نائبة لوزير التعليم وباستحداث منصب وكيلة جامعة.
وقال الدكتور أحمد الزيلعي: «قدر لي مع أعضاء آخرين في مجلس الشورى حضور فعالية اليوم العالمي للغة العربية بحضور وزير التعليم، ورأيت العجب العجاب، فبعد توقعنا بحضور ورشة عمل مفيدة أو ندوة بدولة نزل فيها القرآن ومعهد العروبة ولغة الضاد تفاجأنا بحفلة باهتة لمدة ساعة، وأكاد أجزم أن إذاعة مدرسية ستقدم أكثر، وأن الدول الأفريقية غير الناطقة بالعربية ستقدم عملاً مميزاً للغة العربية.«
وأشار إلى حضور مندوبين فقط من وزارة التعليم للمجلس، منتقداً عدم اهتمامها بانتقادات المجلس.
من جهتها، انتقدت الدكتورة أمل الشامان، البنى التحتية لبعض المدارس ووصفتها بأنها غير آمنة وغير مشجعة على التعليم، معتبرة أن تميز بعض الطلاب في نتائج الثانوية العامة وضعفهم في اختبار القدرات يؤكد ضعف المخرجات، وهاجمت المقاصف المدرسية غير الصحية التي وصل بها الأمر إلى بيع مواد منتهية الصلاحية.
وتساءلت عن حلول وزارة التعليم لانتداب المعلمات لأكثر من مدرسة لسد النقص في المدارس، وضم الفصول، ما تسبب في تضخم أعداد الطالبات وتشتت الجهد التعليمي الذي تؤديه المعلمة.
وتطرق الدكتور سلطان آل فارح إلى صعوبات في التسجيل والنقل والتحويل سواءً في مدارس التعليم العام أم الجامعات لم يتم الإشارة إليها في التقرير، مطالباً بإغلاق التخصصات غير المواكبة لسوق العمل حتى لا تكثر العطالة بالبيوت، ودرس سوق العمل ومدى حاجته للتخصصات قبل إغلاقها.
وتساءل اللواء علي السبهان قائلاً: «لماذا لا يتم التعاقد مع موظفين سعوديين كمشرفين على الطلاب في الملحقيات الثقافية في الخارج»، في حين أشار الدكتور علي التيهاني إلى وجود ضعف في مستوى طلاب المراحل التعليمية الأولية، وطالب بمعرفة نتائج برنامجي «حسّن» و«قياس» اللذين قامت الوزارة بتنفيذهما على عدد من طلاب المرحلة الابتدائية.
وحضت الدكتورة مستورة الشمري على إعادة تأهيل خريجات كليات التربية وتوظيفهم، في حين طالب منصور الكريديس في حضور وزير التعليم تحت قبة الشورى ومساءلته لإلقاء الضوء على مستقبل التعليم، وتوفير معلومات عن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في مرحلته الثالثة «وظيفتك..بعثتك»، وعن أعداد الجهات المشتركة فيه وأعداد المبتعثين من خلاله للدراسة.
ورأى الدكتور محمد آل ناجي أهمية أن تمدد خدمة الأستاذ الجامعي وألا يعامل مثل أي موظف حكومي للاستفادة من خبراته، منتقداً توصيات اللجنة التعليمية بالمجلس والتي وصفها بأنها مستنسخة من رؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020. إلا أن رئيس اللجنة الدكتور محمد الجفري ذكر أنه عند مقابلة الأمير محمد بن سلمان جعل تحقيق الرؤية من مهمات الجهات الرقابية وأحيلت للمجلس، كما أشار إلى توجيه مجلس الوزراء عبر لجنة لدرس تطوير تقارير الجهات الحكومية المحولة للشورى لتتوافق مع برامج التحول وإمكان متابعتها ومناقشة ما جاء فيها.
توصية بحصر تخصصات المعلمين
وإعادة توزيعهم وفق تخصصاتهم
>دعت لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى في توصياتها في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للسنة المالية 1436 / 1437هـ، إلى حصر جميع تخصصات المعلمين والمعلمات (الذين هم على سلم الوظائف التعليمية) وإعادة توزيعهم على المدارس، وفقاً لتخصصاتهم وحاجة الوزارة. وطالبت بإيجاد حلول علمية وفق خطة زمنية محددة لأصحاب التخصصات التي لا تحتاجها الوزارة واستيعاب المتقدمين على وظائف تعليمية في التخصصات التي تحتاجها وتضمين ذلك في تقريرها السنوي القادم.
كما طالبت اللجنة وزارة التعليم والجامعات بمراجعة سياساتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها التعليمية وخططها ومناهجها الدراسية ودراساتها وبحوثها العلمية بغرض تطوير وتجويد مخرجاتها كماً ونوعاً بما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية الاستراتيجية المرتبطة برؤية المملكة 2030، ويعزز فرص تفعيل المبادرات التنفيذية التي اشتمل عليها برنامج التحول الوطني 2020، وتضمين ما يتم بهذا الشأن في تقريرها السنوي المقبل.

«الشورى»: أعضاء دعوا إلى إنشاء ممر علوي مستور للنساء لزيارة الروضة الشريفة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20284421

الرياض - سعاد الشمراني

طالب أعضاء مجلس الشورى أمس بإنشاء جامعة تابعة للحرمين الشريفين، تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، لتعزيز الوسطية والاعتدال، وتكون مختلفة عن الجامعات الإسلامية بالمملكة، وإنشاء ممر علوي للنساء في المسجد النبوي الشريف بطريقة مستورة، لتمكينهنَّ من زيارة الروضة الشريفة من دون مضايقة المصلين، علاوة على تحويل مياه زمزم إلى عبوات معلبة، للحد من إهدار استخدام حافظات المياه والكاسات البلاستيكية.

ووصف عضو المجلس الدكتور عبدالله السفياني، خلال مناقشة المجلس التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام 1436-1437هـ، توصيات اللجنة بأنها غير مواكبة للصعوبات والمعوّقات التي تواجه الحرمين الشريفين، باعتباره أكبر مقوّم للوجدان العربي والإسلامي، وإمكان تحقيق رؤية المملكة 2030 باستقبال 30 مليون معتمر سنوياً على رغم المعوقات التي تواجه الرئاسة.

وقال إن التوصيات لم تتطرق إلى تنظيم الاعتكاف والحجر الأسود بما يحقق العدالة، متناسياً أهمية المشاعر إعلامياً في مواجهة تهمة الإرهاب، وبدلاً من أن يكون الحرمان في مقام الثقة لبليون مسلم حول العالم أجمع أصبحا في مقام الدفاع، ما يلزم الرئاسة بذل جهد وعمل أكبر.

وتساءل السفياني عن توصيات المجلس السابقة في شأن الهيكل التنظيمي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي وخطتها الاستراتيجية، مطالباً بإنشاء جامعة تؤهل جميع الكوادر البشرية للتعامل الراقي، وتقديم الصورة الحقيقية للمملكة، والقضاء على بعض الشكاوى من سوء التعامل فيهما.

بدوره، طالب الدكتور صالح الشهيب بإنشاء جامعة تابعة للحرمين الشريفين، على ألا تكون تكراراً للجامعة الإسلامية، وأن تكون وسطية وفاعلة لنقل صورة الأمن والأمان للعالم، وفي التواصل مع الآخرين بالعالم، وإنشاء أوقاف لها لتكون ذات استقلال مالي وإداري، مشيراً إلى أن إنشاء مثل هذه الجامعة سيصب في رؤية المملكة 2030.

وحضّ الدكتور عباس هادي، في توصية جديدة قدمها على التقرير، على إنشاء ممر علوي للنساء في المسجد النبوي بطريقة مستورة، لتمكينهنّ من زيارة الروضة الشريفة من دون مضايقة المصلين.

أما العضو عساف أبواثنين، فطالب بتحويل مياه زمزم إلى عبوات معلبة، مستعرضاً الهدر في الحافظات والكاسات البلاستيكية التي تبلغ 44580 حافظة ماء في مكة المكرمة، والمدينة 3777 حافظة.

وأشار أبواثنين إلى أهمية السعي إلى إنشاء جامعة للحرمين الشريفين يكون مركزها الرئيس مكة المكرمة، ولها فرع في المدينة المنورة، تواصل من خلالها رسالة معهد الحرم المكي الشريف، وتحقق طموحات قاصدي بيت الله الحرام، وتخدم المسلمين في مختلف المعمورة، وتعزز الوسطية والاعتدال، وإبراز صورة الإسلام الناصعة وسماحته الظاهرة، وتعلِّم العلوم الشرعية المؤصلة.

وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للسنة المالية 1436-1437هـ.

وأكدت اللجنة في توصياتها أهمية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها رفع مستوى أداء المرشدين والموجّهين في المسجد الحرام والمسجد النبوي، ودرس تنظيم الاعتكاف عموماً من حيث سعة المكان وعدم مضايقة المصلين في الأيام العشر الأخيرة من شهر رمضان.

ودعت اللجنة إلى درس وضع آليات وإجراءات لتنظيم الحجاج والمعتمرين لتقبيل الحجر الأسود، بما يحقق الأمن والسلامة والعدالة.

الحياة
AL HAYAT

«مكافحة الفساد»: سنحمي الحالات التي تضررت من «الإبلاغ»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20283540

الرياض - أبكر الشريف

قال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» خالد المحيسن إن «الهيئة» وقفت على حالات لمواطنين تضرروا من الإبلاغ عن شبهة فساد، مستدركاً أن «الهيئة» ستقوم بحمايتهم بإمكاناتها، فيما أكد وجود متابعة يومية لحالات شُبه الفساد في مشاريع تصريف السيول والأمطار.

وافتتحت «نزاهة» أمس، أعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني بعنوان: «الحوكمة والشفافية والمساءلة»، برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وافتتحه أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر.

وأكد المحيسن أنه لا يستطيع أن ينفي أن هناك حالات تضررت بسبب التبليغ للهيئة، وقال: «يمكن أن تقع مثل هذه الحالات، و(نزاهة) تتعاون مع الجميع في سبيل كفالة حق المبلغين، وحمايتهم وفق إمكاناتها، وهي دائماً تحافظ على السرية الدائمة لمعلومات المبلغين». وأضاف: «المواطن دائماً في المقدم في تقديم البلاغات، وأعتبره من أهم الشركاء في عملنا، ونعتبر أنفسنا في الهيئة نخدم المواطن، ونفرح إذا تقدم ببلاغ يكشف فيه عن الفساد.»

وأشار إلى أن التشهير بالمفسدين يتعلق بالمسائل القانونية، إذ لا بد أن يصدر فيه نظام قانون ينص على التشهير، وإذا خلا القانون من نص التشهير أمكن للقاضي أن يصدر حكماً بالتشهير، والقاضي لا يستطيع أن يصدر حكماً لا يشمله النظام، وبالتالي لا بد من صدور حكم قضائي من أجل التشهير، ويأتي تنفيذه من الجهة المختصة، أما الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد فليس لديها دور مباشر في هذا الجانب، لأنها ليست جهة قضائية، أو الجهة التي تنفذ الأحكام، وإنما دورها هو التحقق من قضايا الفساد، ثم تحال إلى جهة التحقيق لتقوم بدورها في هذا الجانب»، مبيناً أنه ليس لـ«الهيئة» أي حرج بأن تكون معلوماتها متاحة، من خلال البيانات الصحافية التي تصدرها بكل شفافية». وبيّن المحيسن أن «نزاهة «تتابع كثيراً من المشاريع الحكومية، سواء في مرحلة الطرح والترسية والتعاقد أم في مرحلة التنفيذ. وأكد أن «تنظيم الهيئة، الصادر بالأمر الملكي، جعل لها اختصاصات محددة، إذ تستكمل إجراءاتها وتحيلها إلى هيئة الرقابة والتحقيق، والهيئة العامة للتحقيق والادعاء العام، باعتبارها هي المختصة بالتحقيق.»

وعن تعثر بعض المشاريع بسبب هطول الأمطار التي شهدتها المملكة الأسبوع الماضي، أكد المحيسن أن «الهيئة منذ، إنشائها تعمل على رصد حالات الفساد كافة، وإذا وجدت حالات ناتجة من القصور في المشاريع أو أي سبب فإن الهيئة تباشر تلك الحالات، ولدى فروع الهيئة تكليف بمباشرة أية حالات، ورصد الملاحظات في هذا الجانب، والهيئة سبق لها أن رصدت عدداً من الحالات وأعدت التقارير في هذا الجانب، واتخذت الإجراءات النظامية، ومنها ما رفع إلى المقام السامي في فترات سابقة وشُكلت لجان لبحث أسباب حدوثها واتخاذ إجراءات في شأنها، وحتى الحالات الجديدة يتم رصدها في شكل يومي.»

وعن الفائدة التي ستعود على المواطنين من تدشين المنصة الإلكترونية لوحدات المراجعة الداخلية، أكد المحيسن أن الفائدة منها هي الحصول على المعلومات من المراجعين الداخليين في الجهات الحكومية والجهات المشمولة في اختصاصات الهيئة، ومن خلالها ستكون هناك شراكة مع وحدات المراجعة الداخلية، بهدف الوصول إلى معلومات من الجهات المعنية.»

إلى ذلك، أوضح أمير منطقة الرياض، في كلمته، أن افتتاح أعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني يأتي في هذا الوقت، الذي تتضافر فيه الجهود الدولية لمكافحة آفة الفساد بصوره كافة، وتتخذ المملكة مواقفها تجاه آفة الفساد، مستمدة ذلك من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، عقيدة وشريعة ومنهج حياة، والركيزة الأساسية التي تحتكم إليها هذه الدولة منذ تأسيسها، على يد مؤسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن، ومن بعده أبناؤه الملوك.»

وأضاف» :النظام الأساسي للحكم جعل للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها، وتتعاون المملكة مع المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، إذ لا يمكن لأية دولة أن تكافحه بمفردها، لارتباطه بأنشطة إجرامية منظمة دولياً عبر الحدود.«
وأكد أن المملكة، من خلال رؤيتها 2030 التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، عازمة على أن تكون الشفافية ومكافحة الفساد والمساءلة ركائز أساسية في تحقيق التنمية.
من جهة أخرى، كشفت شركة علم المشرفة على تدقيق البيانات في الجهات الحكومية، أن الضمان الاجتماعي وفّر 300 مليون ريال من تدقيق البيانات الذي قامت به الشركة.
وقال الرئيس التنفيذي لشركة علم الدكتور عبدالرحمن الجضعي خلال الجلسة الثانية لأعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني ، إن تدقيق البيانات مع الجهات الحكومية قد يزيد كثيراً من الشفافية، مؤكداً أن الضمان الاجتماعي وفّر 300 مليون ريال من تدقيق البيانات، الذي قامت به مع شركة الشريف.
في حين قال مدير شركة كلايد البصيلي «أن المستثمرين الأجانب يعانون كثيرا من تضارب القرارات، وبعض الجهات الحكومية تصدر إصدارات مختلفة للوائح التنفيذية، وانه لابد من إعادة النظر في عملية هيكلة الأنظمة.«
وزاد» :هناك مسعى من مجلس الشورى لإلزام الجهات الحكومية كافة بتمرير اللوائح عليها، قبل اقراراها من الوزير»، مضيفاً «من المهم الشفافية على مستوى العقود، وهناك مشاكل في تفسير العقود من قبل الجهة والمنفذ، وعقبات أخرى تتعلق بإدارة العقود مع جودة النظام، كما بدأت تظهر مشاكل أخرى مع إلغاء بعض المشاريع بعد ترسيتها». وأكد على الضرر الذي ستحدثه طريقة استبدال المدير الجديد لكل الفريق القديم بفريق جديد، ما يعطل العمل في المنظومة، فضلا على ما سيخسره بسبب هذا القرار.

برنامج قضائي لتعزيز جودة الأحكام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572537

لرياض - مبارك العكاش
وجّه وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء د. وليد الصمعاني بإطلاق «برنامج الإسناد بالتخطيط والمتابعة»، الذي يهدف إلى تعزيز سلامة مراحل سير القضايا، وضمان إنجازها في الوقت المناسب، فضلاً عن تعزيز جودة أحكامها.
وأكد رئيس التفتيش القضائي د. ناصر المحيميد أنّ من أهداف «برنامج الإسناد بالتخطيط والمتابعة» تحقيق ضبط مراحل النظر القضائي، وضمان نظر القضية في مسارها الصحيح شرعاً ونظاماً، مشيراً إلى أن تنفيذ البرنامج من شأنه أيضاً تيسير نظر القضية بالدعم القضائي العلمي والإجرائي وبالموارد البشرية، إضافة إلى تجويد أعمال الجهات الإدارية المساندة وتحقيق مفهوم الوقاية من الخطأ القضائي.
من جهته أوضح المشرف على الإدارة العامة للجودة القضائية سعد الحقباني أن هذا البرنامج يعتبر برنامجاً نوعياً، لأنه يجمع بين تعزيز الاستقلال الكامل للقضاة في نظرهم الموضوعي مع إيجاد التحفيز التواصلي المساند الاختياري؛ إذ إن هذه المهمة ترتبط بالتفتيش القضائي وهو الجهاز الحريص على متابعة انتظام وتكامل العملية القضائية، مشيراً إلى أنّ رئيس المجلس الأعلى للقضاء كلف التفتيش القضائي بالتواصل مع المحاكم لإيضاح طريقة تنظيم »برنامج الإسناد بالتخطيط والمتابعة» وأعماله.

كذلك ابنتها في بيع المستلزمات النسائية

العمل: يحق لإبن المواطنة العمل بنشاط بيع وصيانة الجوالات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572506

متابعة - محمد بن حراص
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم الاثنين أن الوزير أصدر قراراً يسمح لابنة المواطنة بالعمل في محلات بيع المستلزمات النسائية، وأبناء وبنات المواطنة بالعمل في نشاط بيع وصيانة الجوالات، وذلك حسبما ذكر أباالخيل عبر تغريدة في حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

«العمل»: خطة لاستحداث 20 ألف وظيفة بالقطاعات غير الربحية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510183

كشف وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور سالم الديني عن عدد من الخطط والبرامج التي تعكف عليها وزارة العمل والتي تهدف إلى تطوير أداء العاملين في القطاعات غير الربحية، بالإضافة إلى الخطة الاستراتيجية للتوسع في هذه الأنشطة بزيادة 20%بحلول العام 2020 وفق مراحلها الأولية، واستحداث نحو 20 ألف وظيفة في هذا القطاع تماشياً مع رؤية المملكة 2030.
جاء ذلك خلال أعمال اليوم الثاني من فعاليات المنتدى السعودي الرابع للمؤتمرات والمعارض الذي تستضيفه المدينة المنورة برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، رئيس هيئة السياحة والتراث الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة. وأوضح الديني، خلال الجلسات المخصصة ليوم الجمعيات السعودي، التي ترأس أولى جلساتها الدكتور بهجت جنيد، رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للتقنية الحيوية، أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بدأت فعلياً بمرحلة التدريب لشاغلي وظائف القطاعات غير الربحية من خلال مبادرتين تهدف إلى الوصول إلى الاستدامة المالية عبر محفظة مالية قدرتها مليار ريال بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق تنمية الموارد البشرية.
واستهلت أعمال المنتدى السعودي الرابع للمؤتمرات والمعارض ثاني أيامه بجلسة خصصت لمناقشة الأنظمة والتنظيمات في صناعة الاجتماعية السعودية، التي أوضح فيها عضو اللجنة الاستشارية للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات الدكتور إيهاب أبوركبة، أن عدد الحسابات المسجلة ضمن البوابة الالكترونية لبرنامج المؤتمرات والمعارض تجاوز نحو 21 ألف حساب، فيما بلغ عدد الزوار الشهري للبوابة الالكترونية للبرنامج نحو 12 ألف زائر شهرياً. فيما تناول عبدالله

بن سلمان الجهني، مستشار سمو رئيس الهيئة والمشرف على تأسيس البرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات مقرر الجلسة التي عُنونت بـ»الأنظمة والتنظيمات في صناعة الاجتماعات السعودية»، دور البرنامج في مراجعة وتطوير الأنظمة واللوائح والتنظيمات والسياسات المتعلقة بعمل القطاع، وأشار إلى اعتماد الآليات الجديدة التي تشترط الحصول على ترخيص المعارض والمؤتمرات بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والخارجية لتسهيل إجراءات منح التأشيرات الخاصة بالزوار والمتحدثين المشاركين بالمعارض والمؤتمرات في المملكة، حيث جرى المصادقة على 7,454 تأشيرة خلال العام الماضي.

في حين ناقش رئيس وحدة الاستيراد والتصدير المؤقت في مصلحة الجمارك راشد المري، الإجراءات الحالية للاستيراد المؤقت، وقال: إن جميع الإجراءات سوف يتم العمل بها قريباً آلياً بجميع المنافذ الجمركية كما سيتم تفعيل العمل بدفتر (الاستيراد المؤقت) بالتعاون بين مصلحة الجمارك العامة ومجلس الغرف السعودية. كما استعرض المهندس طارق العيسى المدير التنفيذي للبرنامج الوطني للمعارض والمؤتمرات أبرز المبادرات لتطوير هذا القطاع والتيسير لاستصدار تراخيص الفعاليات وتوفير المعلومات واعتماد القواعد والإجراءات لإقامتها إلى جانب تأسيس الأكاديمية السعودية للمعارض والمؤتمرات، والجمعية السعودية للمعارض والمؤتمرات، والمكتب السعودي للمتحدثين. وطرح المشرف العام على إدارة الجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود الدكتور محمد العبيداء، مشكلة المعوقات التي تواجه عمليات تطوير تلك الجمعيات والمتمثلة في غيابها عن المشهد التنموي والضعف الإداري وتهميشها في تصنيف السجلات التجارية وتقادم الأنظمة والإجراءات المعتمدة لها وغيرها الكثير من المعوقات تحدّ من كفاءة عمليات التطوير لها. في حين لفت مستشار وزارة التعليم الدكتور تركي المبرد إلى أن المملكة تحتضن 130 جمعية علمية موزعة على حسب الجامعات السعودية ترتبط مباشراً بالبحث العلمي.

مجلس الوزراء: ضريبة انتقائية موحدة ونظام إلكتروني لفحص العمالة الوافدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510053

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على تطبيق قراري المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة القاضيين بالتزام سفارات وقنصليات دول المجلس والجهات ذات العلاقة بالتأكُّد من صحة العمالة الوافدة، عبر نظام الربط الإلكتروني لبرنامج فحص العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون، وعدم التعامل مع مراكز صحيَّة لم يعتمدها مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

وتضمَّنت الموافقة فرض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة بشكل موحَّد ضريبة انتقائيَّة، على النحو الوارد في القرار، وتفويض وزير الماليَّة بتحديد تاريخ تطبيق الضريبة الانتقائيَّة بالنسبة إلى المملكة.

وكان الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الاثنين، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

الملك يطلع "المجلس" على نتائج مباحثاته مع أردوغان

أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس على مباحثاته مع الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس جمهوريَّة تركيا، واستقباله صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، وما جرى خلالهما من استعراض للعلاقات الثنائيَّة الوثيقة بين المملكة والبلدين الشقيقين.

كما أطلع الملك المفدى، المجلس على فحوى الاتِّصالين الهاتفيين اللذين أجراهما -أيَّده الله- بفخامة الرئيس محمد عبدالله فرماجو بمناسبة انتخابه رئيسًا لجمهوريَّة الصومال الفيدراليَّة، وفخامة الرئيس فرانك شتاينماير بمناسبة انتخابه رئيسًا لجمهوريَّة ألمانيا، وما تمَّ خلال الاتِّصالين من تهنئة لفخامتيهما، ومن تأكيد على متانة العلاقات بين المملكة والبلدين،

وحرص على تعزيزها في المجالات كافَّة، وكذلك استقباله -أيَّده الله- معالي وزير الدفاع الماليزي هشام الدين حسين، ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم كيم.

إشادة سعودية بمؤتمر ميونخ للأمن

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، في بيانه عقب الجلسة، أنَّ مجلس الوزراء استمع بعد ذلك، إلى جملة من التقارير عن مختلف الجهود الدوليَّة بشأن تطوُّرات الأحداث في المنطقة والعالم، والتحدِّيات التي تواجه المجتمع الدولي للحفاظ على الأمن والاستقرار، مشيدًا في هذا السياق بانعقاد مؤتمر ميونخ للأمن، واجتماع وزراء خارجيَّة مجموعة العشرين، اللذين انعقدا في مدينتي ميونخ، وبون بألمانيا، وبالجهود القائمة لاستئناف المفاوضات السياسية بشأن الأزمة السوريَّة بناءً على إعلان (جنيف 1)، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

إدانة تفجيرات البحرين والصومال وباكستان

أعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الإرهابي الذي وقع في جزيرة سترة بمملكة البحرين، وللهجوم الذي استهدف سوقًا شرقي العاصمة الصوماليَّة مقديشو، والانفجار الذي وقع في مدينة لاهور الباكستانيَّة، مجددًا تضامن المملكة ووقوفها إلى جانب مملكة البحرين، وجمهوريَّة الصومال، وجمهوريَّة باكستان الإسلاميَّة في مواجهة الأعمال الإرهابيَّة بمختلف أشكالها وصورها، مقدِّمًا التعازي لذوي الضحايا مع التمنِّيات للمصابين بالشفاء العاجل.

التصدِّي للأنشطة الإرهابيَّة وإحالة المتورِّطين للقضاء

ثمَّن مجلس الوزراء المتابعة المستمرة من قِبل الجهات الأمنيَّة لأنشطة الفئة الضَّالة، وإحباط مخططاتهم الإرهابيَّة الرامية للنَّيل من أمن المملكة واستقرارها، مشيرًا إلى أنَّ تمكُّن الجهات الأمنيَّة -ولله الحمد وفي عمليَّات استباقيَّة- من الإطاحة بأربع خلايا عنقوديَّة إرهابيَّة في كلٍّ من منطقة مكَّة المكرَّمة، والمدينة المنوَّرة، والرياض، والقصيم نشط عناصرها بأدوار متنوِّعة، يؤكِّد العزم -بعون الله وتوفيقه- على التصدِّي بكلِّ قوة وحزم لهذه الأنشطة الإرهابيَّة، وتشكيلاتها، ودفع شرورها عن الوطن وأبنائه، والمقيمين فيه، وإحالة المتورِّطين فيها للقضاء الشرعي لنَيل جزائهم العادل.

انفوجرافيك

18قرارًا اتَّخذها مجلس الوزراء

أولاً:

تفويض صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الياباني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ورئاسة هيئة السلامة العامَّة الوطنيَّة في اليابان للتعاون في المجال الأمني، ومكافحة الجريمة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

ثانيًا:

تفويض وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي وزير التجارة والاستثمار، ومعالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنيَّة، بالتباحث مع الجانب الياباني في شأن مشروع مذكرة تعاون بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة اليابان حول تنفيذ الرؤية السعوديَّة - اليابانيَّة (2030)، والتوقيع عليه.

ثالثًا:

تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الياباني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون ي مجالي العمل والتنمية الاجتماعيَّة بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ووزارة الصحة والعمل والرفاه في اليابان، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

رابعًا:

تفويض وزير التجارة والاستثمار -أو مَن ينيبه- بالتباحث في شأن برنامج تعاون في المجال التجاري بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربيَّة السعوديَّة، وكلٍّ من جمهوريَّة إندونيسيا، وجمهوريَّة المالديف، وجمهوريَّة الصين الشعبيَّة، واليابان، والتوقيع عليها.

خامسًا:

تفويض وزير التجارة والاستثمار -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة ماليزيا للتعاون في المجال التجاري والاستثماري، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

سادسًا:

تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنيَّة -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في المجال الصناعي بين وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنيَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ووزارة التجارة الدوليَّة والصناعة في ماليزيا، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

سابعًا:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعيَّة -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات العمل والموارد البشريَّة بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة ماليزيا، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

ثامنًا:

تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة جمهوريَّة إندونيسيا بالتعاون في مجال المصايد البحريَّة والثروة السمكيَّة، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

تاسعًا:

تفويض وزير التجارة والاستثمار، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامَّة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن برنامج تعاون في مجال تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الهيئة العامَّة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ووزارة التعاونيَّات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهوريَّة إندونيسيا، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

عاشرًا:

تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعيَّة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعيَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ووزارة الموارد البشريَّة والضمان الاجتماعي في جمهوريَّة الصين الشعبيَّة، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

حادي عشر:

تفويض وزير النقل -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب اليوناني في شأن مشروع اتفاقيَّة تعاون بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة جمهوريَّة اليونان في مجال النقل البحري، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

ثاني عشر:

تفويض وزير التعليم -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانبين الإندونيسي والصيني في شأن برنامج تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربيَّة السعوديَّة، وكل من وزارة التعليم والثقافة في جمهوريَّة إندونيسيا، ووزارة التعليم في جمهوريَّة الصين الشعبيَّة، والتوقيع عليهما.

ثالث عشر:

تفويض صاحب السمو، رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب اليوناني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي والتقني بين حكومة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وحكومة جمهوريَّة اليونان، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

رابع عشر:

تفويض صاحب السمو رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية -أو مَن ينيبه- بالتباحث مع الجانب اليوناني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في المملكة العربيَّة السعوديَّة، ووزارة السياسة الرقميَّة والاتِّصالات والإعلام في جمهوريَّة اليونان للتعاون في مجال الأقمار الصناعيَّة وتطبيقاتها، والتوقيع عليه، ومن ثمَّ رفع النسخة النهائيَّة الموقَّعة، لاستكمال الإجراءات النظاميَّة.

خامس عشر:

الموافقة على تطبيق قراري المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة الصادر في دورته (السابعة والثلاثين) التي عقدت في البحرين يومي 7 و8/ 3/ 1438هـ، والمتعلِّقين بما يلي:

1- التزام سفارات وقنصليَّات دول المجلس، والجهات ذات العلاقة بالتأكُّد من صحة العمالة الوافدة عبر نظام الربط الإلكتروني لبرنامج فحص العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون، وعدم التعامل مع مراكز صحيَّة لم يعتمدها مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.

2- فرض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيَّة بشكل موحد ضريبة انتقائيَّة، على النحو الوارد في القرار، وتفويض معالي وزير الماليَّة بتحديد تاريخ تطبيق الضريبة الانتقائيَّة بالنسبة إلى المملكة.

سدس عشر:

الموافقة على إضافة ممثل هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة إلى عضوية مجلس إدارة الهيئة العامَّة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المشكَّل بموجب المادة (الرابعة) من تنظيم الهيئة العامَّة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 11/ 7/ 1437هـ.

سابع عشر:

بعد الاطِّلاع على ما رفعه معالي وزير الخدمة المدنيَّة، وبعد الاطِّلاع على التوصية المُعدَّة في مجلس الشؤون الاقتصاديَّة والتنمية رقم (18 - 9/ 38/ د)، وتاريخ 7/ 2/ 1438هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (40/ 21)، وتاريخ 17/ 5 /1433هـ، قرر مجلس الوزراء تعديل المواد (6)، و(7)، و(14)، و(18)، و(29)، و(35) من نظام الخدمة المدنيَّة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 49)، وتاريخ 10/ 7/ 1397هـ الموضحة تفصيلاً بالقرار.

ثامن عشر:

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية عبدالرحمن بن علي بن عبدالرحمن العودان على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخليَّة.

2- ترقية عبدالمجيد بن عبدالرحمن بن سليمان الشميسي على وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخليَّة.

3- ترقية المهندس محمد بن بطي بن سليم الكلبي على وظيفة (مهندس مستشار حاسب آلي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخليَّة.

4- ترقية سعد بن صالح بن سعيد الغامدي على وظيفة (أمين عام اللجنة الوطنيَّة لمكافحة المخدرات) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخليَّة.

5- ترقية عبدالمنعم بن ياسين بن عوض الشهري على وظيفة (مدير عام الأحوال المدنيَّة بمنطقة مكَّة المكرَّمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الداخليَّة.

6- ترقية عبدالله بن عبدالعزيز بن علي السلامة على وظيفة (رئيس كتابة عدل) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.

7- ترقية عادل بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يوسف على وظيفة (وكيل الوزارة المساعد لتصنيف الوظائف والرواتب) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخدمة المدنيَّة.

8- ترقية خالد بن عبدالرحمن بن إبراهيم القروني على وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامَّة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

منح الجهات الحكومية صلاحية شغل وظائفها من العاشرة وما دون رسمياً.. منح زيادة لا تقل عن "علاوة" للموظفين الحكوميين عند ترقيتهم لمراتب أعلى

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
https://sabq.org

كشف نائب وزير الخدمة المدنية عبدالله الملفي عن أهم التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء اليوم على بعض مواد نظام الخدمة المدنية، مشيرًا إلى أن من أبرزها أن التعديل سمح أن تعطَى الجهات الحكومية إمكانية شغل وظائفها من المرتبة العاشرة وما دون؛ وبذلك صار ممكنًا للجهات الصحية والتعليمية أن تشغل وظائفها.

وأضاف في اتصال مع أخبار التلفزيون السعودي: "هناك تعديل آخر على مادة أخرى؛ إذ كان سابقًا عند توافر شروط الترقية لدى الموظفين، وعندما تتم ترقيتهم لمرتبة أعلى تكون الزيادة بالراتب محدودة جدًّا، مثلاً تكون الزيادة مائة ريال، أو تصل إلى ثلاثين وعشرين ريالاً.. وأتاح التعديل الجديد للموظف عندما تتم ترقيته لرتبة أعلى أن لا تقل الزيادة التي تمنح عن هذه الترقية عن علاوة، وهذا حافز جيد."

وقال: "من التعديلات إمكانية الاستفادة من المميزين من موظفي القطاع الخاص في القطاع الحكومي بالإعارة، مع الإبقاء على وظائفهم."

وبيّن أن الترتيب الجديد تضمّن استثناء عند نقل من يشغل المرتبة الرابعة عشرة فما فوق داخل الجهة؛ إذ يصبح ذلك بقرار من الوزير المختص بدلاً من قرار مجلس الوزراء، إلا أنه اشترط موافقة رئيس مجلس الوزراء.

وكانت "سبق" قد نشرت بعض تفاصيل التعديلات في تقرير سابق مساء اليوم .

الصحة: منسوبو التشغيل الذاتي يتظلمون من إلغاء بدل الساعات الإضافية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304991

الرياض - الجوهرة الحميد

ناشد موظفو برنامج التشغيل الذاتي في وزراة الصحة المسؤولين بإعادة ما كانوا يتقاضونه من بدل باعتباره حقاً لهم، نظير ساعات العمل الإضافية التي تعادل ثلث الراتب.

وقال عبدالله الغفيص» :نتظلم نحن منسوبي التشغيل الذاتي كوننا إداريين مربوطين بالكادر الصحي غير أن لائحة الكادر الصحي لا تشملنا»، مشيراً إلى أن الضرر لحق بهم بعد إلغاء بدل السكن وهو في الأساس تعويض عن ساعات العمل الإضافية، إذ يعملون 48 ساعة في الأسبوع مقارنة بالزملاء في الخدمة المدنية الذين يعملون 35 ساعة.

وأفاد في حديثه لـ«الحياة» أن البدل هو عوض عن العمل الإضافي وليس كما هو موجود في الجدول بمسمى بدل سكن، مطالباً المسؤولين «وعلى رأسهم وزير الصحة بأن يرفعوا إلى من يلزمه الأمر، كي ينصفونا في هذا الحق الذي هو من أجلنا، وبما يضمن لنا حياة كريمة وألا نضطر إلى تحمل أعباء مادية لأن هذا البدل يشكل 25في المئة من الراتب الأساسي.»

في حين اعتبر الموظف الذي رمز اسمه (ع. م) قرار إلغاء بدل الساعات الإضافية التي سميت ببدل السكن عقبة أثقلت كاهلهم، ووضعت كثيراً من الصعاب أمامهم وأمام أسرهم، فضلاً عن أنها انعكست سلباً على حياتهم الاجتماعية والنفسية والمادية.

وأضاف لـ«الحياة»: «بدل السكن الذي كان يصرف لنا هو عبارة عن 25 في المئة عن ساعات العمل الإضافية التي نعملها، مناشداً بأن يسمع صوتهم ونقل معاناتهم وأن يدمج البدل مع الراتب الأساسي، أسوة بزملائهم بمن هم على الكادر الصحي بوزارة الصحة.»

وتابع: «من المعلوم أن العاملين على برنامج التشغيل الذاتي يعملون 48 ساعة في الأسبوع بينما الزملاء في الخدمة المدنية يعملون 35 ساعة أسبوعية ناهيك عن إجازات الأعياد والإجازات السنوية فهم يفوقوننا بـ18 يوماً». بدوره، وصف الموظف (د ح) القرار بالصدمة التي وقعت على جميع منسوبي التشغيل الذاتي، وقال إن «التعويض عن ساعات العمل بمسمى بدل سكن تم إقراره واعتماده من وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة، وهو حق من حقوقنا الذي يلزم أدائه لمستحقيه.»

وزاد: «إن نظام التشغيل الذاتي خاضع لوزارة العمل ووضعت الساعات الإضافية بمسمى بدل السكن لأنه يجبر نظام العمل والعمال على ذلك، فالوزارة السابقة أطلقت على ساعات العمل الزائدة بدل سكن حتى لا تقع في مطالبات مع الموظفين»، مشيراً إلى أنهم الآن يعانون ويدفعون الثمن كون التسمية غير صحيحة.

وطالب باعتماد سلم رواتب جديد متوافق مع قرارات المقام السامي، وإضافة ساعات العمل الزائدة ضمن الراتب الأساسي، مناشداً وزير الصحة قائلا: «لا تألون جهداً في الحفاظ على حقوقنا ولا تقبلون أن نتحمل خطأ إضافة الساعات الزائدة باسم بدل السكن»، مؤكداً أن ذلك حق مشروع لهم خصوصاً وأنهم لا يطالبون بشيء ليس لهم حق فيه.

كما لفت إلى أن قرار الإلغاء وقع أثره في أسرته بأكملها وزاد: «كلماتنا ليست إلا بوحاً بما في صدورنا فلا تجعلونا ضحايا قرار لم نكن جزءاً منه ولم يكن في الحسبان.»

تعديلات "الخدمة المدنية" تسمح للموظفين الاشتغال بالمهن الحرة بضوابط

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304925

جدة - عائشة جعفري

أعلنت وزارة الخدمة المدنية تفاصيل تعديلات نظام الخدمة المدنية، التي أقرها مجلس الوزراء خلال جلسته أول من أمس، التي منحت الموظفين حق الاشتغال بالمهن الحرة لمن تقضي المصلحة العامة السماح لهم بذلك للحاجة إلى مهنهم، ونظمت التعديلات إعادة الموظف بعد تركه للخدمة، وإعارته.

وأوضحت وزارة الخدمة المدنية في بيان صحافي، أن التعديلات تضمنت ست مواد في مواد نظام الخدمة المدنية، أولها التعديل في المادة السادسة المتعلقة بآلية شغل المرتبتين الـ14 و15، إذ إنه في حال شغل أي منها عن طريق النقل من داخل الجهة، أن يكون ذلك من صلاحية رئيس الجهة المختص، بعد أخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء.

ومنحت المادة السابعة المتعلقة بصلاحية الوزارة في شغل الوظائف الواقعة بالمراتب العاشرة فما دون، إمكان تفويض تلك الصلاحية للجهات الأخرى، إذ نصت على أن تعلن وزارة الخدمة المدنية الوظائف التي في المرتبة العاشرة فما دون

وما يعادلها في سلالم رواتب الخدمة المدنية، ويخضع جميع المتقدمين لشغل هذه الوظائف لتقويم تحدد وزارة الخدمة المدنية مقاييسه وإجراءاته في ضوء متطلبات الوظائف، ويجوز بعد اتفاق وزير الخدمة المدنية ورئيس الجهة المختص، أن تعلن الجهة الإدارية عن الوظائف التي يتفق في شأنها وفق المقاييس والإجراءات التي تحددها وزارة الخدمة المدنية.
وأوضحت المادة الـ14 أنه لا يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى، على أنه يجوز وفق لائحة يصدرها مجلس الوزراء السماح بالاشتغال بالمهن الحرة لمن تقضي المصلحة العامة السماح لهم بذلك، للحاجة إلى مهنهم، في حين حددت المادة الـ18 الدرجة الوظيفية لمن يتم تعيينه أو يعاد تعيينه أو تتم ترقيته، إذ تكون وفق عدد من الإجراءات، أولها أن يُمنح الموظف المعين راتب أول درجة في مرتبة الوظيفة التي عين عليها، فإذا كان راتبه عند التعيين يساوي راتب هذه الدرجة أو يزيد عليه، يمنح راتب أول درجة تتجاوز راتبه عند التعيين.
وبحسب التعديلات يمنح الموظف المرقى راتب أول درجة في مرتبة الوظيفة التي يرقى إليها، فإن كان راتبه عند الترقية يساوي راتب هذه الدرجة أو يزيد عليه، فيمنح راتب أول درجة تتجاوز راتبه، على ألا تقل الزيادة التي يحصل عليها المرقى في راتبه عن مقدار العلاوة المحددة للمرتبة التي كان مثبتاً عليها قبل الترقية على المرتبة الأعلى.
وفي حال أعيد الموظف الذي ترك الخدمة إلى وظيفة في المرتبة نفسها التي كان يشغلها عند انتهاء خدمته، فيوضع في الدرجة نفسها التي كان عليها، أما إذا أعيد إلى وظيفة ذات مرتبة أعلى أو أدنى فيمنح راتب أول درجة يتجاوز راتبها راتب الدرجة التي كان يشغلها في السلم المطبق عليه، فإن كان راتبه يزيد على راتب آخر درجة في مرتبة الوظيفة، فيمنح هذه الدرجة.
وشمل التعديل الخامس المادة الـ29 المتعلقة بجواز إعارة أو استعارة الموظف، إذ تسمح بإعارة خدمات الموظف بعد موافقته للعمل لدى الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة، أو الخاصة، أو الحكومات، أو الهيئات، أو المنظمات الدولية، كما يجوز للجهة الإدارية أن تستعير للعمل لديها أحد موظفي الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة، أو الخاصة، أو أحد موظفي الحكومات، أو الهيئات، أو المنظمات الدولية. وتحدد اللائحة قواعد الاستعارة والإعارة.
وكان التعديل السادس والأخير في المادة الـ35 المتعلقة بابتعاث الموظف للدراسة في الخارج أو إيفاده للدراسة في الداخل، وفق مقتضيات مصلحة العمل، وتحدد لائحتي الابتعاث والإيفاد قواعد ذلك، وشروطه، وإجراءاته.
وأكدت الوزارة أن هذه التعديلات، تأتي ضمن مخرجات المراجعة الشاملة والمستمرة التي تجريها وزارة الخدمة المدنية على نظام الخدمة المدنية، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، وتزامناً مع برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية والذي يهدف إلى رفع جودة أداء الموظف الحكومي، وإنتاجيته وتطوير بيئة العمل.
وحول التحديثات في شأن نظام الخدمة المدنية علقت المحامية بيان بنت محمود زهران وقالت: «إنها تحديثات في غاية الأهمية، خصوصاً التي اهتمت بالمصلحة العامة ووضع إجراءات ومقاييس لشغل الوظائف وتحديد صلاحية التعين بحسب المرتبة الوظيفية.»

«الشورى» يهاجم توظيف «معهد الإدارة» الأجانب برواتب مغرية وتجاهل السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20304949

الرياض - سعاد الشمراني
تواصلت انتقادات أعضاء مجلس الشورى لمعهد الإدارة لليوم الثاني على التوالي، خلال جلسة المجلس أمس، بسبب توظيفه مدربين وموظفين أجانب، إذ بلغت نسبة المدربين الأجانب 54 في المئة، ونسبة الموظفين 19 في المئة، كما أعلن المعهد حاجته لموظفين أجانب، على رغم أن المؤهلات التي يطلبها موجودة لدى السعوديين مثل الماجستير والدكتوراه في اللغة العربية والحاسب واللغة الإنكليزية والإدارة.

وكان مجلس الشورى استكمل في مستهل الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام 1437/1436هـ.
وأشار الدكتور أحمد الغامدي إلى أن هناك صرفاً هائلاً على الموظفين الأجانب بتقديم رواتب مغرية لهم وعلاج وسكن مجاني وتذاكر سفر، في حين أن هناك خريجين سعوديين في حاجة للوظائف يتمتعون بالخبرات المطلوبة، إلا أن معهد الإدارة ما زال يعلن حاجته للوظائف من الخارج.
وتساءل الدكتور سعيد الشيخ عن أسباب عدم تقدم الجهات الحكومية لطلب الاستشارات الإدارية من معهد الإدارة وتوجهها الى المكاتب الدولية، موضحاً أن التقرير أشار إلى أن نسبة الاستعانة بمشورات المعهد متدنية وبلغت 58 في المئة، والغريب ان المعهد اكتفى باللوم على الجهات الحكومية ولم يدرس أسباب عزوف الجهات الحكومية عن طلب استشارات المعهد، وذلك لأن استشاراته لا تكفي لتطلعات الأجهزة الحكومية.
وشدد الدكتور عبدالله البلوي على ضرورة أن يوضح المعهد مدى حاجة الجهات الحكومية للبرامج التدريبية وأعداد المتدربين كل عام، واقترح أن يقوم المعهد ببناء شراكات مع الجامعات في مجالات التدريب والاستشارات، مطالباً بمعرفة أسباب شغل الوظائف بغير السعوديين، في حين رأى الدكتور عبدالله الجغيمان أن معهد الإدارة العامة لا يبني برامجه التدريبية على حاجات الجهات الحكومية.
وطالب الدكتور الأمير خالد آل سعود بتحويل معهد الإدارة إلى جامعة حكومية، مشيراً إلى أن ذلك سيمكنه من تنويع برامجه الدراسية وتقديم برامج للماجستير في الإدارة، وفتح فروع ككليات في مختلف مناطق المملكة، ما يخدم الموظفين السعوديين لقربه من مواقع سكنهم، مؤكداً في الوقت نفسه أهمية تطوير معهد الإدارة من خلال رفع طاقته الاستيعابية وتنويع برامجه بما يؤدي إلى رفع كفاءة الموظف ورفع قدرته الإنتاجية.
وكان مجلس الشورى استكمل في مستهل الجلسة مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام 1436 / 1437هـ، وتضمنت توصيات التقرير المطالبة برفع الطاقة الاستيعابية لمعهد الإدارة العامة وذلك بالتوسع في تقديم برامجه التدريبية مع الاستعانة بالإمكانات المادية والبشرية في الجامعات بمناطق المملكة، والعمل على سرعة إشغال الوظائف الشاغرة في المعهد وبالذات التي تمثل النشاط الرئيس للمعهد لدعم جهازه التدريبي بالكفاءات المطلوبة.
وطالبت اللجنة معهد الإدارة العامة بتضمين تقاريره المقبلة معلومات وافية عن نتائج دراسات وحدة الجودة حول فاعلية التدريب، وتضمين السياسات والخطط والبرامج اللازمة لتحقيق ما يخصه للوصول لرؤية المملكة 2030.
إلى ذلك، حض مجلس الشورى خلال جلسته العادية أمس هيئة المدن الاقتصادية بالتأكد من إدراج مشروع ربط ميناء الملك عبدالله في المدينة الاقتصادية بالجسر البري الذي يربط مدينة الرياض بجدة ضمن مشاريع شبكة النقل بالخطوط الحديدية.
ودعا المجلس الهيئة إلى بناء شراكات مع الجهات الحكومية الخاصة لدعم مسيرة العمل في المدن الاقتصادية والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة الصعوبات التنظيمية والإدارية التي قد تعوق تنفيذ مشاريعها، والعمل على تحديد منظومة مقومات مدينة المعرفة شاملة الرؤية، والهوية العمرانية والمعرفية.

القصيم: قصر العمل في المولات على السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572857

بريدة - ملفي الحربي
أكد صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، أن القيادة الرشيدة تحثنا دائماً على العمل فيما يخدم شباب وشابات الوطن، وإيجاد فرص العمل المناسبة، وهي من أولويات المسؤولين وهي واجب وطني، مشيراً سموه إلى أن برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بالمنطقة من خلال مشروع توطين العمل

في المولات التجارية والعربات المتنقلة يأتي تأكيداً لترجمة المشروع على أرض الواقع، لافتاً إلى أن الإمارة سوف تعمل مع القطاعات الحكومية المعنية على تطبيقه، مطالباً محافظي المحافظات ومديري القطاعات الحكومية بتفعيل المشروع وإزالة العقبات التي قد تواجهه، مبيناً سموه أنه ستكون هناك خطة اعلامية توعوية لتوعية المواطنين ورجال الأعمال، بالإضافة إلى ايجاد منصة في المولات تقوم بعملية التوعية، لتحقيق أهداف المشروع بعيداً عن التنظير.

جاء ذلك في تصريح صحفي لأمير منطقة القصيم عقب أن أقرت اللجنة الإشرافية العليا لبرنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه في منطقة القصيم برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج، وبحضور معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية نائب رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج الدكتور علي بن ناصر الغفيص في اجتماعها المنعقد بمقر ديوان إمارة المنطقة بمدينة بريدة امس قصر العمل في محال المراكز التجارية)المولات) في المنطقة على السعوديين والسعوديات.

وجاء إقرار توطين المراكز التجارية في إطار مذكرة التفاهم التي وقعت في وقت سابق بين سمو أمير منطقة القصيم، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تم بموجبها إطلاق برنامج التوطين والتنمية الاجتماعية الموجه بمنطقة القصيم، بهدف زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين الوظائف في القطاع الخاص بالمنطقة، بما يوفر فرص العمل اللائق لأبنائها وبناتها، تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ومستهدفات برنامج التحول الوطني 2020 ويهدف إقرار توطين "المولات" إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات، ولاسيما أن للأنشطة المتنوعة للمحال الواقعة في المولات والمراكز التجارية، الأثر الأبرز في تحقيق المردود المادي المناسب، والاستقرار الوظيفي، فضلاً عن التضييق على ممارسات التستر التجاري ويحقق توطين المجمعات التجارية، السمة البارزة في دعم رواد ورائدات الأعمال، إضافة إلى مساهمته في إشراك المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ونزلاء دور الرعاية، والجمعيات الخيرية في سوق العمل، وتحويلهم إلى طاقات منتجة.

ويوفر إقرار توطين المجمعات التجارية، حلولاً نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام، ومجابهة الانكشاف المهني، والانتقال من المسار الرعوي إلى المسار التنموي، وذلك بالاستفادة من خدمات الدعم والتدريب والتوظيف المقدمة من منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، لضبط وتطوير سوق العمل بالمنطقة.

وانطلاقاً من التشاركية في التطبيق، ستنفذ إمارة منطقة القصيم ووزارات :العمل والتنمية الاجتماعية، الداخلية، الشؤون البلدية والقروية، والتجارة والاستثمار، حملات وزيارات تفتيشية، للتحقق من قصر العمل في محال المولات والمراكز التجارية المغلقة في القصيم على السعوديين والسعوديات.

وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية نائب رئيس اللجنة الإشرافية العليا للبرنامج الدكتور علي بن ناصر الغفيص: إن الشباب والشابات سيكونون إضافة نوعية للمجتمع، مبيناً أن انطلاقة مشروع توطين المولات سيكون على مستوى مناطق المملكة، وهي مبادرة وطنية، ونوع من التوطين لقطاعات التجزئة، لافتاً إلى أن الوزارة ستعمل على هذا المشروع ضمن برنامج التحول الوطني 2020، الذي سيوفر أكثر من 200 فرصة عمل سنوياً.

وأوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن هذه الحملات تأتي للتحقق من التطبيق وامتثال القائمين على توطين وإحلال "المولات" بالكوادر الوطنية بدلاً من العمالة الوافدة. ولدعم المرحلة الانتقالية، سعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والمؤسسات الشقيقة ممثلة في: (صندوق تنمية الموارد البشرية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بنك التنمية الاجتماعية (بالتعاون مع إمارة المنطقة، والوزارات المعنية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ومعهد ريادة الأعمال الوطني إلى تصميم برامج تدريبية وتأهيلية تواكب هذه المرحلة، دعماً لتوطين محال المولات والراغبين في العمل فيه، وتقديم الدعم المالي وخدمات التوظيف، تسهيلاً لمرحلة الانتقال وفق المهلة المحددة.

بدوره، سيوفر صندوق تنمية الموارد البشرية مجموعة من خدمات التوظيف المساندة للمنشآت والباحثين عن عمل في الإعلان عن الفرص الوظيفية، والبحث عن الوظائف في المحال التابعة للمولات والمراكز التجارية المغلقة، عبر زيارة موقع البوابة الوطنية للعمل على الرابط التالي **: HYPERLINK "http://www.taqat.sa/" \t "_blank" www.taqat.sa.**

أما في جانب الدعم المالي، فسيقدم صندوق تنمية الموارد البشرية مجموعة من البرامج الموجهة للمنشآت، والتي تسهم في دعم أجور من سيتم توظيفهم من السعوديين في هذا النشاط، كما يتيح الصندوق لرواد الأعمال الراغبين في الاستثمار إمكانية الاستفادة من برنامج دعم تدريب وتأهيل أصحاب المنشآت الصغيرة، وبرنامج دعم ملاك المنشآت الصغيرة.

في حين سيقدم برنامج "دروب" أحد مبادرات صندوق تنمية الموارد البشرية، والذي صمم لتلبية احتياجات سوق العمل، دورات تدريبية وتأهيلية للراغبين في العمل في المحال التابعة للمولات، وذلك بما يخدم الطلاب والباحثين عن العمل من جهة، ويصب في مصلحة أصحاب العمل من جهة أخرى، فضلاً عن توفير الكوادر المؤهلة لهم وفق الاحتياجات ووفقاً لمقتضيات العمل، سيقدم برنامج "دروب "فرصة التدريب على رأس العمل، بشكل مجاني للمستفيدين، في حين يستمد

البرنامج قوته من الدعم الحكومي الكبير، والشراكة مع الجامعات العريقة، وبيوت الخبرة العالمية في مجال التدريب الإلكتروني، كما يتمتع بشراكات إستراتيجية مع كبرى الشركات في القطاع الخاص.
في حين ستتولى منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المعنية وشركائها في القطاع الخاص، توفير وسائل النقل المناسبة للعاملات السعوديات في المولات، إضافة إلى توفير حاضنات للأطفال، بما يضمن تهيئة البيئة المناسبة للمرأة السعودية العاملة في المراكز التجارية، ويحقق لها الاستقرار الوظيفي.
وسيراً مع آلية العمل، أكدت الوزارة على الدور المهم للقطاع الخاص، وأهمية التشارك والتعاون، موضحة أن قرار توطين المولات يأتي بالشراكة مع رواد التغيير من الشباب السعودي الذين أثبتوا جدارتهم في أعمالهم وحققوا النجاحات، في الوقت الذي تم إشراك ممثلين من القطاع الخاص في المنطقة، والاستماع لآرائهم ومقترحاتهم وجهودهم البناءة في سبيل تحقيق ما تفرضه الأمانة والحس الوطني، للوصول إلى أفضل النتائج المرجوة لأبناء وبنات الوطن.
وشددت الوزارة على حرصها بالتعاون مع الوزارات المعنية على متابعة تنفيذ هذا القرار، وعدم التهاون فيه، منبهة المخالفين من عاملين وأصحاب عمل بأنه ستطبق عليهم أحكام أنظمة الإقامة والعمل ومكافحة التستر التجاري.
من جانبه، استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم، في مكتبه بمقر ديوان الإمارة بمدينة بريدة معالي وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص، وبحثا عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
حضر الاستقبال وكيل الإمارة عبدالعزيز الحميدان، ومدير فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تركي المانع.

فيصل بن بندر: دور مهم للتعاملات التقنية في التسهيل على المراجعين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572947

الرياض ــ واس
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه في قصر الحكم أمس، معالي وكيل إمارة المنطقة الاستاذ عبدالله بن مجدوع القرني، ومدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات المهندس محمد الرويغ، وأعضاء لجنة التعاملات الإلكترونية بالإمارة بمناسبة تحقيق الإمارة جائزة أفضل جهة في القياس الحكومي على مستوى إمارات المناطق في ملتقى "أبشر" الثالث، الذي أقيم برعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - حفظه الله.-
وأكد سموه أهمية التعاملات التقنية، ودورها المهم في المتابعة الإدارية والتسهيل على المراجعين، مبيناً أن هذا الإنجاز يعكس عمل القائمين عليها في إمارة المنطقة، مما يبهج ويسر، ويجعلنا نتطلع دائماً إلى الأفضل.
من جهته قدم معالي وكيل إمارة منطقة الرياض شكره لأمير منطقة الرياض على متابعته ودعمه للعمل التقني في إمارة المنطقة، مشيراً إلى أنه انعكس أثره على القائمين على الإدارة العامة لتقنية المعلومات.
وأفاد مدير عام الإدارة العامة لتقنية المعلومات بإمارة منطقة الرياض أن الإدارة دأبت على تطوير العمل التقني بتوجيهات من أمير الرياض، لتسهيل التواصل بين المراجع والإمارة، وتقديم خدمة إلكترونية فاعلة سواء للعمل الداخلي أو خدمة المراجع من موقعه دون الحضور، منوهاً بالتعاون بين كل من إمارة منطقة الرياض ومكتب سمو مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية ووكالة الوزارة لشؤون المناطق وبرنامج ريادة، بالإضافة لمركز المعلومات الوطني لما له دور في تطوير العمل التقني في الإمارة.

وفي نهاية اللقاء تمنى سمو أمير منطقة الرياض للجميع التوفيق في عملهم ورفع اسم الإمارة في المشاركات المحلية والدولية، ومن ثم التقطت الصور التذكارية مع سموه بهذه المناسبة.

مؤتمر نزاهة مختتماً أعماله: لا بد من توفير الحماية للمبلغين عن الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572953

الرياض - راشد السكران

اختتمت أمس في الرياض، أعمال مؤتمر نزاهة الدولي الثاني) :الحوكمة، والشفافية، والمساءلة)، والذي رعاه نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله-، صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض، ونظمته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، واستمر لمدة يومين بمدينة الرياض.

وقدم المتحدث الرئيس الأول للمؤتمر في يومه الثاني الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك، وزير الخدمة المدنية سابقاً، ورقة عمل، وأدار الجلسة الدكتور خالد بن عثمان اليحيى، الرئيس التنفيذي لشركة بلاديوم، واعتبر معاليه أن إعادة هيكلة القطاع الحكومي تعد أمراً معقدا، وتشكل تحديا كبيرا لا سيما إذا ما جرى العمل على تطبيقها بموارد أقل، وأنه يجب على القطاع الحكومي دعم عمليات التحول التقني وتطبيق الخصخصة. وأكّد أن إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة وتمكين مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات الحكومية عناصر وركيزة أساسية في التنمية.

ثم بدأت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان: المساءلة، وتناولت موضوعات :وسائل وآليات التعامل مع قضايا الفساد، وتطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، والتطبيقات القانونية لتحقيق المساءلة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، وأدارها الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الصقيه، المحامي وعضو مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين، وتحدث فيها كل من: السيد بروس ماك اليستر، المستشار العام للعمليات الدولية في شركة جنرال الكتريك، ونبّه في ورقته حول وسائل وآليات التعامل مع قضايا الفساد بأن هناك أمورا وقائية يجب أن تعمل بها المنظمات، منها: بناء ثقافة النزاهة، وخلق قيم للمنظمة، وتوفير وسائل لتقديم البلاغات عن الشبهات.

ثم تحدثت البروفيسورة ألينا ميونقو، رئيس قسم الدراسات الديموقراطية في جامعة هيرتي للحوكمة بألمانيا بورقتها عن تطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، وذكرت بأن الحوكمة الرشيدة لا تعمل على نحو جيد إلا عندما تكون الموارد المالية محكومة بعدد من الإجراءات والقيود، وأكّدت عدم تحقيق إجراءات إبراء الذمة المالية أهدافها مالم يكن هناك إعلام حر يساعد على كشف التجاوزات.

بعد ذلك تحدث محمد نعمان، المستشار في شركة جنرال إلكتريك للعمليات والنمو العالمي بالسعودية والبحرين، بورقة حول تطبيقات المحاسبة الفورية في التشريعات، وأشار إلى أهمية توفير الحماية للمبلغين عن الفساد.

وتناول د. عبدالوهاب بن سعود السديري، نائب رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام للادعاء العام، في ورقته التطبيقات القانونية لتحقيق المساءلة وذكر بأن الهدف من الأنظمة القانونية هو تحقيق مبدأ المشروعية والقيام بالدور التنظيمي وبالإضافة إلى ذلك فإن لها دورا عقابيا، وأكد أهمية تضمين مدونة قواعد السلوك الوظيفي في المناهج التعليمية بالمدارس.

وأشارت البروفيسورة تينا سوريد، أستاذ القانون والاقتصاد في الكلية النرويجية للاقتصاد، في ورقتها الى أن وقوع حالات الفساد في العمل الإداري أمر لا بد منه وذلك لما يتطلبه هذا النوع من العمل من إجراءات بيروقراطية وخصائص تفويض السلطة.

وتحدث المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الصقير، نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة، عن دور مؤسسات المجتمع المدني، وأكّد أن هناك حاجة لإطلاق عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني لدعم جهود الحكومة الجادة في مكافحة الفساد. وعن دور مؤسسات المجتمع المدني ذكر صلاح بن محمد الغزالي، رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية

الكويتية، في ورقته بأن جمعية الشفافية في الكويت أعدت مؤشرا لمدركات الإصلاح، والذي يتابع ويحث على تطوير الأداء الحكومي عبر استطلاع آراء الموظفين والمراجعين.
وبعد ذلك قدم المتحدث الرئيس الثاني للمؤتمر في يومه الثاني السيد مايكل هيرشمان، الرئيس التنفيذي لمجموعة المركز الدولي للأمن الرياضي، ورقة عمل، ورأس الجلسة سعادة الدكتور خالد بن عثمان اليحيى، الرئيس التنفيذي لشركة بلاديوم، وقال هيرشمان: إن أفضل الأنظمة والممارسات لمكافحة الفساد هي تلك التي تنبع من نفس ثقافة الدولة وبيئتها وليس من الممارسات الغربية الوافدة، وذكر بأن 99% من الموظفين هم صادقون وأمينون عند تطبيق سياسات وأنظمة لمحاربة الفساد، وأكّد أن مؤشر مدركات الفساد غير كاف للحكم على بيئة النزاهة في أي دولة.
وبعدها بدأت الجلسة الثانية بعنوان: التعاون الدولي واسترداد الموجودات، وأدارها د. عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة سابقاً.
وتحدث فيها كل من: د. عيسى بن عبدالرحمن العيسى، مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية، وتطرق إلى تجربة المملكة حول طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وذكر بأن الجرائم أصبحت تتسم باختراق الحدود الوطنية وعبورها، منوّهاً بأهمية تظافر الجهود والتعاون الدولي في هذا السبيل.

رهائن الخمرة متسللون.. والخاطفون مقيم وزائر ومجهولان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510359

كشفت «المدينة» تفاصيل جديدة في قضية الـ«30» رهينة، الذين نجح رجال الأمن بمنطقة مكة في تخليصهم من أيدي المحتجزين الأربعة بمنطقة الخمرة، جنوب محافظة جدة، حيث تم إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادِّعاء العام بعد الانتهاء من التحقيقات الأوليَّة، وإيداع الرهائن الـ30، والذين قدموا إلى البلاد عن طريق التسلل في دار الإيواء، بعد أن تمَّ تقديم الرعاية اللازمة لهم، وذلك حتَّى انتهاء القضيَّة، وأخذ كل أقوال جميع الأطراف.
وعلمت «المدينة» بأن الرهائن سوف يتم إعادتهم إلى بلادهم بعد إحالتهم إلى إدارة الوافدين، التي يتم من خلالها استبعاد القادمين للبلاد بالطرق غير الشرعيَّة.
وأوضحت المصادر أنَّ التحقيقات الأوليَّة كشفت بأنَّ الرهائن -وهم من الجالية اليمنية والإفريقية- قدموا إلى المملكة حتَّى محافظة جدَّة عن طريق التسلل، بواسطة أفراد العصابة الأربعة من الجالية اليمنيَّة، ويحمل أحدهم هويَّة مقيم، بينما يحمل آخر هوية زائر، والمتَّهمان الآخران من مجهولي الهوية، وكان اتفاق العصابة مع الرهائن بأن يتم دفع مبلغ النقل لهم بعد الوصول إلى نقطة محدَّدة من خلال أقاربهم الذين يسكنون في جدَّة، وكانت عمليَّة نقل المتسللين على دفعات، ومن يقم بدفع مبلغ النقل يتم إطلاق سراحه من قِبل العصابة، حيث أقرَّ أفرادها بقيامهم بربط الرهائن بالسلاسل فور الوصول؛ خوفًا من هروبهم، وعدم دفع مبالغ النقل، التي تراوحت ما بين 3 إلى 5 آلاف ريال لكل شخص.
وكانت شرطة منطقة مكة المكرمة قد نجحت بتخليص 30 رهينة من الجاليتين اليمنيَّة والإفريقيَّة احتجزهم 4 وافدين باستراحة في منطقة الخمرة جنوب المحافظة، بعد أن طالبوا أقاربهم بدفع أموال (فدية) مقابل الإفراج عنهم، وحذَّروهم من اللجوء إلى الجهات الأمنيَّة، بعد أن توعَّدوا الأسرة، التي تقوم بالإبلاغ بقتل ابنهم.
السديري: عقوبة الخاطفين تصل لـ {الحرابة».. والاستبعاد ينتظر الرهائن
قال المستشار القانوني أحمد السديري لـ»المدنية»: إن الجناة الذين قاموا باختطاف واحتجاز الرهائن ستكون عقوبتهم تعزيرية وتصل لحد الحرابة كونهم من المفسدين واعتدوا على أنظمة البلاد، مشيرًا إلى أنه كذلك تطبق بحقهم عقوبة نقل المتسللين كونهم قاموا بتسهيل نقل مجهولين لداخل البلاد، وهذه مخالفة أخرى للأنظمة والتعليمات.
وعن الرهائن أشار إلى أنه بعد سماع أقوالهم وأخذ شهادتهم والبت في القضية يتم استبعادهم كونهم قدموا إلى البلاد بطريقة غير نظامية ومخالفة وتطبق بحقهم أنظمة الجوازات.

أنواع العقوبات التعزيرية:
-1ما يتعلق بالجاه كالتوبيخ والتشهير والعزل عن المنصب.
-2ما يتعلق بتقييد الإرادة كالحبس والنفي.
-3ما يتعلق بالأموال كالإتلاف والغرامة ومنع التصرف.
-4ما يتعلق بالأبدان كالقيد والجلد والقتل.
5- ما يتعلق بالأبدان والأموال كجلد السارق من غير حرز مع إضعاف الغُرْم عليه

الشورى لديوان المراقبة: حلولكم غير كافية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294790&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2017-02-22 12:08 AM
انتقد عدد من أعضاء مجلس الشورى أمس، تقرير ديوان المراقبة العامة السنوي للعام المالي 1436/ 1437، ورصدوا عددا من الملاحظات تمثلت في ارتفاع معدل ملحوظات الديوان على عدد من الجهات الحكومية، وتكرار الصعوبات التي يواجهها، وعدم كفاية الحلول التي يتخذها، وتسرب موظفيه.
وعدّ الأعضاء تكرار الصعوبات التي تواجه الديوان دليلا على عدم كفاية الحلول التي يتخذها، إضافة إلى مطالبة أحد الأعضاء بمراجعة السلم الوظيفي للديوان، للحد من تسرب موظفيه.
رصد عدد من أعضاء مجلس الشورى 3 ملاحظات في تقرير ديوان المراقبة العامة السنوي للعام المالي 1436/1437، تمثلت في ارتفاع معدل ملحوظات الديوان على عدد من الجهات الحكومية في تكرار الصعوبات التي يواجهها، وعدم كفاية الحلول التي يتخذها الديوان، وتسرب موظفيه. جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس أمس، تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن التقرير السنوي للديوان في جلسة حجبت أمام وسائل الإعلام.
التوسع في العقود الاستشارية
بحسب بيان رسمي أصدره المجلس، فقد لاحظت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية أثناء دراستها للتقرير توسعا في العقود الاستشارية التي تبرمها بعض الجهات الحكومية لدعم التدريب والتوظيف وتقنية المعلومات، مؤكدة ضرورة دراسة وضع سقف مالي محدد لعقود الاستشارات للجهات الحكومية، وفي حال تطلب عمل الجهة الحكومية زيادة السقف المالي المحدد، فيتم الرفع بذلك إلى مجلس الوزراء.
معايير لبرنامج الخصخصة
طالبت اللجنة ديوان المراقبة العامة بوضع معايير لبرنامج الخصخصة المزمع لعدد من الجهات الحكومية، كما طالبته بالاكتفاء برفع تقرير سنوي واحد يشمل تفاصيل عن أدائه وجهوده الرقابية، والمعوقات التي تواجه عمله. ولاحظ عدد من الأعضاء في مداخلاتهم على التقرير، ارتفاع معدل ملحوظات ديوان المراقبة العامة على عدد من الجهات الحكومية. ورأى أحد الأعضاء أن تكرار الصعوبات التي تواجه الديوان يعني عدم كفاية الحلول التي يتخذها الديوان، إضافة إلى مطالبة أحد الأعضاء بمراجعة السلم الوظيفي للديوان للحد من تسرب موظفيه.
ازدواجية الصلاحيات
أشارت إحدى العضوات إلى أن ازدواجية الصلاحيات في الجهات الرقابية يضعف أدائها، مطالبة بتوحيد جهود الجهات الرقابية في جهاز رقابي واحد، فيما شددت إحدى العضوات على ضرورة إجراء تقويم شامل لأداء الجهات الرقابية.
تنويع برامج معهد الإدارة
ناقش المجلس التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1436/1437. وأكد الأمير الدكتور خالد آل سعود أهمية تطوير معهد الإدارة برفع طاقته الاستيعابية وتنويع برامجه بما يسهم في رفع كفاءة الموظف، مطالبا بدراسة تحويل معهد الإدارة لجامعة حكومية بما يمكنه من تنويع برامجه الدراسية ومنح درجة الماجستير في الإدارة.

كما تساءل الدكتور عبدالإله ساعاتي عن نتائج مخرجات معهد الإدارة العامة وانعكاسها على كفاءة الموظف الحكومي وأداء الأجهزة المختلفة، إضافة إلى مطالبته بتحويل معهد الإدارة العامة إلى أكاديمية متطورة لتقنيات التنمية الإدارية.
وفيما لفت الدكتور عبدالله الجغيمان إلى أن المعهد لا يبني برامجه التدريبية على احتياجات الجهات الحكومية. وتساءل الدكتور سعيد الشيخ عن أسباب عدم تقدم الجهات الحكومية لطلب الاستشارات الإدارية من معهد الإدارة وتوجهها إلى المكاتب الدولية. وشدد الدكتور عبدالله البلوي على ضرورة قيام المعهد ببناء شراكات مع الجامعات في مجالات التدريب والاستشارات. وتساءل الدكتور عبدالعزيز الحرقان عن أسباب قلة أعداد المتدربين في المعهد من موظفي الجهات الحكومية.

شغل الوظائف الشاغرة

طالبت لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس برفع الطاقة الاستيعابية لمعهد الإدارة العامة، وذلك بالتوسع في تقديم برامجه التدريبية مع الاستعانة بالإمكانات المادية والبشرية في الجامعات بمناطق المملكة، كما طالبت بالعمل على سرعة إشغال الوظائف الشاغرة في المعهد، وبالذات التي تمثل النشاط الرئيسي للمعهد لدعم جهازه التدريبي بالكفاءات المطلوبة.

الهيئة العامة للرياضة

ناقش مجلس الشورى التقرير السنوي للهيئة العامة للرياضة للعام المالي 1436/1437. وطالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في توصياتها التي رفعتها للمجلس الهيئة بمراعاة المادة (23) من نظام مجلس الوزراء عند رفع تقريرها السنوي، مؤكدة ضرورة إدراج الهيئة العديد من العناصر الرئيسية والضرورية في تقاريرها القادمة لتشتمل على الهيكل الإداري التنظيمي الجديد للهيئة، وجداول أعداد الموظفين والموظفات السعوديات العاملين في الهيئة وميادين أعمالهم ونسب السعودة وخطوطها البيانية مقارنة بالعام السابق لسنة التقرير. وطالبت اللجنة الهيئة كذلك بإدراج جداول إحصائية في تقاريرها القادمة توضح مراكز ترتيب المنتخبات السعودية في كافة الألعاب بما في ذلك الرياضة لذوي الإعاقة، ونتائج المشاركات في البطولات القارية والعالمية، ورصد التغيرات الشهرية والدورية في المراكز في فترة التقرير، وعدد الميداليات في كافة الألعاب في آخر البطولات الإقليمية والقارية والدولية، ومقارنة عدد الميداليات والبطولات المتحققة بالمستهدف السنوي والدوري. وتساءل الدكتور منصور الكريديس عن البرامج التي ستتخذها الهيئة للوصول إلى مراتب متقدمة في الألعاب الأولمبية الآسيوية. واقترحت لينا المعينا إدخال منهج دراسي للتربية الرياضية في مراحل التعليم يعلم الطلاب أهمية الرياضة ونبذ التعصب. أما الدكتور فيصل آل فاضل فطالب الهيئة بسد الفراغ النظامي الذي شكل أزمات مالية وإدارية في الأندية الرياضية.

هيئة المدن الصناعية

طالب المجلس هيئة المدن الاقتصادية بالتأكد من إدراج مشروع ربط ميناء الملك عبدالله في المدينة الاقتصادية بالجسر البري الذي يربط الرياض بجدة، كما طالب بتحديد منظومة مقومات مدينة المعرفة شاملة الرؤية والهوية العمرانية والمعرفية. ودعا المجلس هيئة المدن الاقتصادية إلى بناء شراكات مع الجهات الحكومية والخاصة لدعم العمل في المدن الاقتصادية.

أحدهم أُخرج من الفصل وتُرك في البرد ومدير "التعليم" يوجّه بالتحقق

روضة بالطائف تطرد أطفال "متلازمة داون": "خلّوهم بالبيت أفضل"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
https://sabq.org

رفضت مديرة إحدى الروضات الحكومية إبقاء مجموعة من أطفال "متلازمة داون" لديها، ومنعت استكمال دراستهم ضمن برنامج الدمج الرسمي؛ بحُجة أن هؤلاء الأطفال لا يعتمدون على أنفسهم في قضاء حاجاتهم بدورات المياه، على الرغم من حضور أمهاتهم ووجودهن بداخل الروضة، واللاتي يساعدنهم على ذلك.

وأدى ذلك التصرف لتذمر أولياء أمور الأطفال، والذين تقدموا بشكوى لمدير عام التعليم بالطائف، يُطالبون بأخذ حقهم وحق أطفالهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، والذين تكفلت الدولة بتعليمهم والاهتمام بهم، ورعايتهم، لتأتي تلك المديرة وتضرب بتلك الأوامر، وترفض بقاء هذه الفئة من الطلاب.

وكان المدير العام للتعليم بالطائف الدكتور محمد بن حسن الشمراني، قد وجّه بالتحقق من شكوى ولي أمر الطالب، والتي تقدّم بها ضد تلك المديرة -تحتفظ "سبق" بنسخة منها- وفقاً لما أوضحه المتحدث الرسمي بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة الطائف المشرف التربوي عبدالله الزهراني.

وبدأت تفاصيل مُعاناة أطفال "متلازمة داون" والذين طُردوا من الروضة بالطائف -تحتفظ "سبق" باسمها- عندما جسّدها شقيق الطفل "ثامر بن عبدالشكور العيلي "المواطن "عبدالماجد"، لـ"سبق" باعتباره أحد المُتضررين من تصرف إدارة الروضة، بقوله: "ثامر أخي، وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة "متلازمة داون"، وحسب تقرير مستشفى الأطفال، يطلب أن يُدمج الطفل بالروضات الحكومية، وبناءً على ذلك أدخلناه العام الماضي بالروضة، وبعد ثلاثة أسابيع من دخوله للروضة، كان ردّ المديرة: خلوه يجلس في البيت فترة."

ويواصل "عبدالماجد" شقيق الطفل المُتضرر حديثه: "أبقيناه في الفصل الدراسي الثاني بالمنزل، حتى تواصلنا مع الإشراف التربوي وأعادوه للروضة، إلا أنه هذا العام حاولت المديرة فصله أكثر من مرة، وتواصلنا مع مشرفة التربية الخاصة بتعليم الطائف خديجة الحربي، وكانت متفهمة جداً، وأعادت الطفل، وكلّفت معلمتين بالتعامل مع الطفل، وكانت متعاونة، وأمس الأول أوصلنا الطفل إلى الروضة، وبعد نصف ساعة وجدناه خارج الفصل، وتواصلنا مع المعلمة عن طريق والدته وأفادتها بأنها لن تدخله الفصل حسب أمر المديرة، مؤكداً أن الطفل كان في حالةٍ يُرثى لها من شدة البرد وهطول الأمطار وقت طرده من الفصل وبقائه في حوش الروضة دون أي مُراعاة."

وأشار إلى أن الدولة -حفظها الله- أولت الرعاية والاهتمام لهذه الفئة من الأطفال، لافتاً إلى أنَ سمو ولي العهد -حفظه الله- استقبل جمعية "متلازمة داون" في الديوان الملكي، وهذه الروضة تطرد ابننا وغيره الكثير في الشارع.

وطالبت أسر أطفال متلازمة داون، والذين حُرموا من تلقي التعليم بالروضة والبقاء بها، بمحاسبة المُتسبب فيما حدث لهم.

حماية المستهلك تنظم ورشة عمل للحد من ارتفاع أسعار المنتجات الخدمية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
https://sabq.org

تُنظم جمعية حماية المستهلك ورشة عمل بعنوان "الحد من ارتفاع الأسعار في المنتجات والخدمات" يوم غد الأربعاء.
وتأتي هذه الورشة لمناقشة ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات وتأثيرها على المستهلك للوصول إلى مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تحدّ من ارتفاع الأسعار. حيث يشارك في هذه الورشة نخبة من المختصين والأكاديميين بمجال الاقتصاد والمال والجهات الحكومية ذات العلاقة.
وسيتم خلال الورشة مناقشة عدد من المحاور ذات العلاقة بأسعار السلع والمنتجات، وتشمل الوضع القائم لأسعار السلع في المملكة، ومقارنة ذلك بدول الجوار والأسواق العالمية، كما تستعرض المؤشرات الإحصائية المتعلقة بأسعار السلع ومدى نجاحها في قراءة الواقع الفعلي في السوق. إضافةً إلى مناقشة التجارب الدولية في الحد من ارتفاع الأسعار أمام سياسة الأسواق الحرة، ودور حملات المقاطعة في مواجهة ذلك، والأدوار المقترحة للجمعية في هذا الصدد.
وقال الأمين العام لجمعية حماية المستهلك، الدكتور عبدالرحمن القحطاني إن هذه الورشة تأتي انطلاقاً من اختصاصات الجمعية وما تلحظه من ارتفاع أسعار بعض السلع بطريقة غير مبررة، ولا تتوافق مع المؤشرات الاقتصادية وأسعار السوق العالمية. وأضاف أنه من المتوقع أن تخرج الورشة بعدد من الحلول العملية لمعالجة ارتفاع الأسعار، وتحديد ما يمكن للجمعية أن تقوم به من دور في الحد من ارتفاع الأسعار.
كما أكد الدكتور القحطاني أن الحد من ارتفاع الأسعار يحتاج إلى مزيد من الدعم السياسي من القيادات، وتكاتف القطاعات المعنية لوضع أنظمة تسهم في تحقيق سوق متوازنة وعادلة، تتوافق مع المؤشرات العالمية.
يجدر الإشارة إلى أن هذه الورشة ستُعقد برئاسة رئيس المجلس التنفيذي للجمعية الدكتور رزين الرزين وبحضور ممثلين عن وزارة التجارة والاستثمار ووزارة الاقتصاد والتخطيط ومؤسسة النقد العربي السعودي ومجلس المنافسة ومجلس الغرف السعودية وعدد من المستشارين الاقتصاديين والماليين والأكاديميين .

الربط الإلكتروني بين "العدل" و"الداخلية" يرفع نسبة تنفيذ الأحكام إلى 86 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326248

الرياض – الحياة
أعلنت وزارة العدل أمس (الأربعاء) أن الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية رفع نسبة تنفيذ الأحكام بنسبة 86 في المئة.

وقال وكيل وزارة العدل لشؤون التنفيذ الدكتور حمد الخضيري إن الربط الإلكتروني رفع كفاءة العمل القضائي ومستوى الخدمات العدلية، مبيناً أن العمليات المنفذة تتضمن التبليغ، والمنع من السفر، وإيقاف الخدمات، ورفع منع السفر، ورفع إيقاف الخدمات، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء السعودية (واس.(

وأضاف أن قضاء التنفيذ يشهد تطوراً متسارعاً ويحظى باهتمام بالغ من وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، إذ اعتمد الوزير 22 مشروعاً ومبادرة تتضمن حزمة من الإجراءات الرقمية النوعية الهادفة إلى إيجاد حلول مبتكرة لآليات تنفيذ وتفعيل الأحكام القضائية وتطوير بيئة العمل في محاكم التنفيذ.

وكشف أن نسبة العمليات المنفذة من طريق الربط الإلكتروني بلغت 80 في المئة في الفترة من مطلع العام الحالي إلى نهاية ربيع الأول الماضي، إذ بلغت 91776 أمراً من طريق وزارة الداخلية، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، التي بلغ عدد الطلبات المنفذة خلالها 49296 أمراً.

وأوضح أن الربط الإلكتروني بين الوزارتين مكّن قضاة التنفيذ من إكمال العمليات على المنفذ ضدهم إلكترونياً، وفق منظومة رقمية متطورة، مقارنة بالآليات السابقة المتمثلة بمخاطبات حكومية تصل إلى 60 يوماً تقريباً، ليصبح التنفيذ حالياً لحظياً.

وبين أن هذه الخطوة تأتي ضمن توجهات الوزارة لاختزال مدة تنفيذ المادة 46 من نظام التنفيذ من 60 يوماً إلى يوم واحد، وكذلك إلغاء المخاطبات الورقية في ما يخص التبليغ، والمنع من السفر، وإيقاف الخدمات، والقبض، ورفع ذلك إلكترونياً.

وذكر وكيل وزارة العدل أن الربط الإلكتروني مع وزارة الداخلية أفضى إلى تنفيذ 726238 عملية إلكترونية منذ بدء الربط عام 1436هـ.

»التفتيش القضائي» يدشن موقعه الإلكتروني.. ويفعل عدداً من خدماته

>دشن التفتيش القضائي بالمجلس الأعلى للقضاء موقعه الإلكتروني (http://www.ji.scj.gov.sa)، بهدف رصد إنجازاته في قياس الأداء ومتابعة المحاكم وأعمال القضاة والأعمال التطويرية، إلى جانب اللجان العاملة والاجتماعات في التفتيش القضائي المتمثلة في لجنة «الاجتماع الأسبوعي»، وهو اجتماع رئيس التفتيش القضائي بمشرفي إدارات التفتيش، واجتماعات الهيئة العامة للتفتيش القضائي، ولجنة متابعة المساهمات العقارية، واجتماعات رؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الوطن العربي، ولجنة القضايا المتعثرة، ولجنة رد الاعتبار.

فيما تتمثل المكتبة الرقمية للتفتيش القضائي في لوائح التفتيش القضائي في الوطن العربي، الدراسات والبحوث وأوراق العمل، إصدارات التفتيش القضائي، فهرسة مكتبة التفتيش القضائي، لوائح التفتيش القضائي في المملكة، الإصدار الأول لمدونة التفتيش القضائي بالمملكة، وثائق المؤتمر الـ11 لرؤساء أجهزة التفتيش القضائي في الدول العربية. أما المركز الإعلامي، فيتضمن: الأخبار، والفيديو، وسجل الصور، وأسئلة متكررة حول التفتيش القضائي، مع إتاحة متابعة أخبار التفتيش القضائي من خلال إدخال البريد الإلكتروني، كما وضع التفتيش القضائي مؤشراً إحصائياً للمتابعات الإلكترونية، قياس الأداء، قرارات لجنة فحص التقارير، متابعات مباشرة للمحاكم. ويستهدف جهاز التفتيش القضائي ضبط العملية القضائية وتحقيق الرقابة المتكاملة للوصول لعمل قضائي شرعي متقن ذي جودة عالية، من خلال أهداف تفصيلية تتمثل في تقييم وتقويم أعمال القضاة وسير العمل في المحاكم للارتقاء بالأداء القضائي، وحسن سير العمل في المحاكم ولدى القضاة وانتظامه لتحقيق العدالة، والتحقق من سلامة شكوى المستفيدين ضد القضاة من خلال فحصها وسرعة معالجتها والحد منها، والوصول إلى الحقيقة العادلة بالتحقيق في كل ما يقدح في سلامة عمل القاضي أو أدائه لواجباته الوظيفية.

كما يهدف أيضاً للوصول إلى تقويم وتقييم عادل متقن لتقارير المفتشين القضائيين لضمان جودة العملية التفتيشية، والارتقاء بالعملية القضائية في الجانب الموضوعي والإجرائي من خلال تطبيق معايير الجودة الشاملة والمستدامة، لتحقيق غاية ومقصد القضاء الشرعي، وتطوير الأنظمة الإلكترونية العاملة في المحاكم والتفتيش القضائي، وربط المفتشين القضائيين بهذه الأنظمة، وتقريب المعلومة القضائية الموضوعية والإجرائية للقضاة من خلال رصد الملحوظات التفتيشية المعتمدة، وإصدار مدونة بها، وتوثيق قاعدة بيانات لأعمال القضاة للإفادة منها عند الاقتضاء تتصف بالسرية والخصوصية.

ويستعرض التفتيش القضائي من خلال موقعه، الهيئة العامة للتفتيش القضائي التي ينضوي تحتها عموم المفتشين القضائيين وتجتمع بصورة دورية لرسم سياسة التفتيش القضائي وتقرير مبادئه وضبط إجراءاته ومناقشة آلية تطويره ومعوقات جودة منتجاته وفق رؤية جماعية تشاورية منضبطة بقواعد وخريطة تنظيمية لعملها الموضوعي والإداري يتحقق معه هدفها.

مطالبة برفع الراتب التقاعدي ليتناسب مع التضخم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326247

الرياض - سعاد الشمراني

طالب عضو شورى برفع الراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية، بما يتناسب مع التضخم السنوي، في حين طالب آخر بإلغاء حسم »ساند» من رواتب موظفي الحكومة.

وحذّر أعضاء المجلس خلال مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام 1436-1437هـ، من أن التأمينات متجهة إلى عجز مالي، مطالبين بضرورة مواجهة العجز بدراسة استثماراتها وليس على حساب الموظف، منتقدين خبير التأمينات الاجتماعي وشككوا في خبرته.

وانتقد الدكتور واصل المذن الخبير الاكتواري للتأمينات الذي وضع توصيات وحلولاً »تفسر الماء بالماء»، منها المطالبة بإصلاحات لسد العجز المالي في المؤسسة، وتساءل عن ماهية الإصلاحات التي طالب بها.

ولاحظ الدكتور سعيد الشيخ أن جزءاً من مداخيل التأمينات الاجتماعية تتم تغطيته من الاشتراكات الجديدة وليس من الدخل الاستثماري للمؤسسة، ما يسبب عجزاً اكتوارياً متصاعداً كل عام.

وأكد ناصر النعيم ضرورة الحصول على معلومات عن أعمال شركة «حصانة» الذراع الاستثمارية لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، في حين تساءل الدكتور إياس الهاجري عن قيمة استثمارات التأمينات الاجتماعية واستراتيجيتها الاستثمارية للمرحلة المقبلة لرفع عوائدها المالية.

واقترح الدكتور خالد آل سعود إلغاء الحسم من رواتب موظفي القطاع الحكومي المشمولين بالتأمينات الاجتماعية من خلال نظام التعطل عن العمل (ساند)، وطالب بمعلومات تفصيلية عن فئات المشتركين وأعدادهم والتي ستكشف عن حجم السعودة الوهمية. ورأى الدكتور سعدون السعدون أن الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية الذي يصل إلى 3 آلاف ريال لا يتناسب مع تكاليف المعيشة، وطالب بأن يكون الراتب متناسباً مع التضخم السنوي، وعدم التعامل مع راتب المتقاعد المتوفى على أنه إرث شهري يوزع على الورثة، مؤكداً ضرورة صرفه كاملاً. غير أن الدكتور عبدالله البلوي توقع أن ترتفع مداخيل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الاشتراكات في ظل التوجه لخصخصة بعض الجهات الحكومية بحسب ما تقتضيه رؤية المملكة 2030، داعياً على إعادة الدراسة الاكتوارية بناء على ذلك .وشدد الدكتور غازي بن زقر على ضرورة مواجهة العجز الاكتواري المتوقع، مطالباً بأهمية أن تكون حلولاً مناسبة لا يتأثر منها الموظف، في حين طالب محمد العقلا بإعادة دراسة المجال الاستثماري والمالي للمؤسسة حتى لا تصل الحال بالمتقاعدين إلى الاستفادة من الضمان الاجتماعي.

وحض الدكتور صالح الشهيب على ضبط الاستثمارات في سوق الأسهم والتي تشارك المؤسسة فيها بقيمة 99 بليون ريال، وتساءل عن الآثار الاجتماعية لذلك.

وكانت اللجنة المالية بمجلس الشورى أوصت في تقريرها حول التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام 1436-1437هـ، بتضمين التقرير المقبل ما تم تفعيله من التوصيات التي قدمها الخبير الاكتواري، والإسراع إلى تبني المرئيات التي توصل إليها تقرير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بأهمية تحديث شروط التقاعد الباكر.

«شرطة الرياض» تحرر مواطنة وابنتها من قبضة «طليقها»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20326264

الرياض - «الحياة»
تمكنت شرطة منطقة الرياض من تنفيذ عملية اقتحام ناجحة لأحد المباني السكنية غرب العاصمة الرياض، وتحرير مواطنة وابنتها وعاملة منزلية كن محتجزات داخله والسيطرة على محتجزهن (سعودي الجنسية- في العقد الرابع من العمر)، وبحوزته سلاح ناري وذخيرة حية، وذلك بتوجيه ومتابعة من أمير المنطقة.
وكان مركز شرطة العريجاء تلقى نداءات استغاثة من امرأة (سعودية الجنسية) تفيد بقيام طليقها باحتجازها وابنتها وعاملتها المنزلية داخل المنزل، وإطلاق النار عليهن بقصد تهديدهن بسلاح من نوع رشاش ومسدس. وعلى الفور قامت شرطة المنطقة بدراسة الموقف وتحليل المعلومات كافة، وتشكيل قوة أمنية بإسناد من (قوة المهمات والواجبات الخاصة والدفاع المدني) للتعامل مع البلاغ بما يقتضيه الموقف، مع الحرص على سلامة المحتجزات وعدم تعرضهن لأي أذى.
وبالانتقال للموقع، شوهد الجاني أمام البوابة الرئيسة، إذ بادر القوة المكلفة بالتعامل مع البلاغ بإطلاق النار والتحصن داخل المبنى.
إثر ذلك، قامت القوة المكلفة بالمهمة بمباشرة خططها الميدانية لتحرير المحتجزات من خلال إحداث فتحة في جدار المبنى، بالتعاون مع إدارة الدفاع المدني في المنطقة، كما قامت بعملية إنزال على سطح المبنى، واقتحامه ومباغتة الجاني والسيطرة عليه وضبطه بعد قيامه بإطلاق النار باتجاه فريق الدهم، حال مشاهدته لهم (من دون وقوع أي إصابات، ولله الحمد.)
وعثر بحوزته على سلاح من نوع رشاش، ومسدس، ومخزنين وعدد من الذخيرة الحية، وتم ضبط المتهم وتوقيفه بمركز الشرطة المختص، وتحريز الأسلحة والذخيرة المضبوطة، وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة الرياض لإكمال اللازم بحسب الاختصاص.

عضو يقترح إلغاء الحسم من راتب الموظف الحكومي لـ«ساند»

«الشورى» يحث التأمينات الاجتماعية على تحديث شروط التقاعد المبكر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573177

لرياض - عبدالسلام البلوي
طالب مجلس الشورى التأمينات الاجتماعية بالإسراع في تبني المرئيات التي توصل لها تقرير المؤسسة بأهمية تحديث شروط التقاعد المبكر، ودعاها إلى تضمين التقرير المقبل ما تم تفعيله من التوصيات التي قدمها الخبير الاكتواري.
واقترح عضو شورى إلغاء الحسم من رواتب موظفي القطاع الحكومي المشمولين بالتأمينات الاجتماعية من خلال نظام التعطل عن العمل (ساند)، مطالباً بمعلومات تفصيلية عن فئات المشتركين وأعدادهم والتي سوف تكشف عن حجم السعودة الوهمية، كما رأى عضو أن الحد الأدنى للراتب التقاعدي للمشمولين بالتأمينات الاجتماعية لا يتناسب مع تكاليف

المعيشة، وطالب بعدم التعامل مع راتب المتقاعد المتوفى على أنه إرث شهري يوزع على الورثة، مؤكداً على ضرورة صرفه كاملاً، وأكد أحد الأعضاء ضرورة الحصول على معلومات عن أعمال شركة حصانة الذراع الاستثماري لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتساءل آخر عن قيمة استثمارات التأمينات الاجتماعية واستراتيجيتها الاستثمارية للمرحلة القادمة لرفع عوائدها المالية.

جاء ذلك في مناقشة التقرير السنوي للعام 36-1437 للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في جلسة الشورى التي عقدت أمس برئاسة د. محمد الجفري.

وتوقع عبدالله البلوي ارتفاع مداخيل المؤسسة من الاشتراكات في ظل التوجه لخصخصة بعض الجهات الحكومية مطالباً بإعادة الدراسة الاكتوارية بناءً على ذلك، كما دعا غازي بن زقر إلى مواجهة العجز الاكتواري المتوقع للمؤسسة.

وضمن جلسة الشورى الثامنة عشرة، ناقش المجلس تقرير هيئة السياحة وتوصيات اللجنة المختصة، ورأى أحد الأعضاء أن ثمة العديد من المواقع السياحية لم تتوفر فيها الخدمات مما يتطلب من الهيئة العامة للسياحة التنسيق مع جهات حكومية ومستثمرين من القطاع الخاص لتوفيرها، فيما لاحظ آخر أن هناك تجاوزات للأسعار في العديد من الفنادق والشقق المفروشة خصوصاً خلال المواسم، وطالب آخر بإيجاد بيئة سياحية مثالية تتوفر فيها الخدمات بجودة عالية وأسعار في متناول المواطنين، واقترح عضو أن تنسق هيئة السياحة مع هيئة الترفيه لتنظيم الفعاليات الترفيهية في الأماكن السياحية، وتساءلت عضو عن جهود الهيئة في مواجهة تشويه صورة السياحة الداخلية خاصة فيما يتعلق بأسعار الفنادق والشقق المفروشة، وعن مدى التعاون بين هيئتي السياحة والترفيه.

وأشاد فيصل آل فاضل بجهود هيئة السياحة في تحديث البنية التحتية لقطاع السياحة، كما تساءل عن أوضاع مرافق الإيواء السياحي في ظل الرسوم التي تفرضها الهيئة والرسوم البلدية مما قد يتسبب في ارتفاع أسعار تلك المرافق، وأشار أحد الأعضاء إلى تعطل المنفعة من بعض الأوقاف بسبب تصنيفها من قبل الهيئة تراثاً وطنياً.

حاسة سادسة للمرأة تكشف «المتحرش»

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573203

جدة - منى الحيدري

طالبت رئيس وحدة التمكين في جامعة الملك عبدالعزيز استشارية النساء والتوليد والعقم، د. سامية العمودي، بسن قوانين وتشريعات وعقوبات لردع المتحرشين، أسوة بكل دول العالم، سعياً للحد من سلبياته على المجتمع، خصوصاً مع توجه الدولة العام لتعزيز إشراك المرأة في العمل والإنتاج.

وقالت خلال فعاليات مؤتمر الجمعية السعودية للنساء والولادة الذي حمل شعار "صحة المرأة محط اهتمامنا"، "إن فعل التحرش شعور قاسي وخطر يهدد صحة المرأة وسلامة الطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمراهقين والمراهقات والمربيات في المنازل، مؤكدة أن التمكين الصحي يسعي لتوفير المعلومة لأخذ القرار السليم في الحياة بشكل عام"، لافتةً إلى أن كل المجتمعات تعاني من مشكلات التحرش، وهي مشكلة أزلية، لكنها مع تطور وسائل الإعلام أصبحت ظاهرة على السطح، مضيفة "الأنثى لديها حاسة سادسة لشم رائحة التحرش، من خلال نظرة مزعجة أو من خلال كلمة تحمل مدلولات تثير الريبة أو تلميحات غير لائقة."

وأشارت د. العمودي، خلال محاضرتها "التحرش الجنسي في البيت والعمل"، إلى أن التحرش الجنسي ليس بالضرورة أن يكون ممارسة جنسية حتى يطلق عليه "تحرش"، منوهة إلى وجود بعض الإحصاءات التي تشير إلى كثرة أعداد الأطفال دون سن الرابعة عشرة الذين تعرضوا للتحرش، ما يثير القلق، خصوصاً أن المتحرش عادة ما يكون من أقارب الطفل.

«التأمين الطبي» للمعلمين والمعلمات ٠اختياري» وبالتقسيط من رواتبهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510564

علمت «المدينة» من مصادرها أنه سيتم فرض رسوم على التأمين الطبي للمعلمين والمعلمات، يتم سدادها في شكل اشتراك دوري.. على أن يكون هذا الأمر اختياريًا لمن يرغب، وكذلك وفق الخطة المعدة للعلاج بالمستشفيات الخاصة والحكومية الكبرى.
فيما أنهت وزارة التعليم أعمال التنسيق مع بعض شركات التأمين؛ للحصول على تخفيض خاص، من أجل المساهمة في حصول المعلمين والمعلمات على «تأمين طبي»، ومن المقرر أن يستلم المستفيدون بطاقات التأمين الصحي خلال 3 أشهر مقبلة.. ويتوقع أن تقوم الوزارة بتدشين موقع ليقوم المعلمون الراغبون في التأمين بتسجيل بيانتهم للاشتراك بأسمائهم وعوائلهم، لكي يتسنى لهم الاستفادة من الخدمات الطبية المقدمة.

تجدر الإشارة إلى أن التأمين الطبي المجاني، على حساب القطاعات الحكومية، ممنوع حتى الآن؛ لعدم وجود أي ميزانية لهذا النوع من المشروعات، إضافة إلى وجود علاج مجاني بالمراكز الصحية، والمستشفيات الحكومية، في الوقت الحالي.
فيما أن هناك مخاوف من عدم نجاح المشروع، خاصة أن وزارة الشؤون البلدية والقروية، شرعت في تطبيق المشروع قبل أشهر، ولم يحقق إقبالاً من الموظفين بها.

وفاة سيدة بينبع نتيجة حقنها بإبرة في مستوصف خاص

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510563

توفيت امراة في العقد الخامس من العمر بعد أن تم حقنها بإبرة في أحد المستوصفات الخاصة بمحافظة ينبع.
وتبين من التفاصيل حسب مصدر مطلع لـ«المدينة» أن سيدة في العقد الخامس من العمر من خارج ينبع، حضرت بمعية أولادها لمراجعة أحد المستوصفات الخاصة بمحافظة ينبع، وكانت تعاني من حساسية، وقامت طبيبة بالمركز بصرف إبرة للسيدة وتم حقنها بها، حيث توفيت مباشرة في المستوصف، وتم نقلها لثلاجة الموتي بينبع.
وأضاف المصدر: إنه حدثت مشادة بين أبناء المتوفية والأطباء وتم استدعاء الشرطة، وتم أخذ أقول الأطباء وأخرجوا بكفالة نظرًا لعدم الاختصاص في التحقيقات الطبية.
وذكر مصدر طبي أنه لا يمكن الجزم بحدوث خطأ طبي إلا بعد إجراء التحقيقات والكشف عن ملابسات الواقعة.

مليونا ريال لأسر السجناء والمفرج عنهم بالباحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510532

محمد البيضاني - الباحة
فذ فرع اللجنة الوطنية للسجناء وأسرهم والمفرج عنهم «تراحم» بمنطقة الباحة عددًا من البرامج الثقافية والاجتماعية والصحية والمساعدات المالية والدورات التدريبية بالتعاون مع سجون الباحة والجامعة والضمان الاجتماعي والمؤسسة العامة للتدريب التقني لأسر النزلاء والمفرج عنهم خلال الأربعة أشهر الماضية بما تزيد قيمته عن مليونين وخمسمائة ريال.
وأوضح المدير التنفيذي للجنة أحمد بن حيان حرص مجلس إدارة الجمعية على تفعيل دور اللجنة والقيام بدورها على أكمل وجه وتحقيق أهدافها من خلال إنشاء المشروعات وإقامة الورش التدريبية لنزلاء في السجون والتي شملت دورات تدريبية في مجال اللغة الإنجليزية وأخرى في صيانة الجوالات والحاسب إضافة الى تغطية احتياجات السجناء وأسرهم بالمواد الغذائية والمستلزمات الضرورية مثل الملابس والبطانيات والكسوة الشتوية وغيرها، كما تعمل اللجنة على احتواء المفرج عنهم وأسرهم ومساعدتهم على مواجهة الحياة عن طريق عمل شريف يقتاتون منه وأسرهم.

أكد استقبال 800 قضية يومياً بكادر لا يتجاوز 2300محقق

رئيس "هيئة التحقيق": لا مشكلات.. لا مواقف سلبية.. لا قصور مع الأمن العام

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1529265

عيسى الشاماني (الرياض(
قدر رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد آل عبدالله ما يصل للهيئة من قضايا يوميا بنحو 800 قضية على مستوى المناطق، في وقت يعمل بالهيئة نحو 2300 عضو، يساندهم أربعة آلاف إداري، مؤكدا أن «العمل ضخم والإحصاءات كبيرة، لكن رجال هيئة التحقيق والادعاء العام يواصلون العمل ليل نهار بتعاون مستمر مع رجال الشرطة.«
وقال في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس الأمن العام الفريق عثمان المحرج، على هامش الملتقى الثالث بين الهيئة والأمن العام في نادي الضباط في الرياض أمس (الأربعاء)، إن الهيئة تعمل برفقة الشرطة بما يخدم الصالح العام، ولا توجد هناك أية مشكلات أو مواقف سلبية.

واعتبر الاجتماع مع الأمن العام لا يعني أن هناك مشكلات، وإنما هو بمثابة لقاء لرفع النشاط والحيوية والارتقاء بمستوى الأداء، وهو المطلب الرئيسي الذي يسعون إليه، مؤكدا «لا مشكلات أو مواقف سلبية ولا قصور في العمل، ولكن نطمح للأداء الأفضل.«

وأضاف: «هناك إنجازات ضخمة وتحقيقات عدلية وشيء يقدم للمحاكم، وكل ذلك وفق التعاون القائم بين رجال الأمن ورجال هيئة التحقيق والادعاء العام، فهناك تواصل قائم ومستمر على مدار الساعة بين الادعاء العام ورجال الأمن، وهو ما يثبت أن هناك رجالا يعملون في الليل والنهار.«

واعتبر آل عبدالله كفاءة المحققين وتدريبهم وتأهيلهم تجعل المحقق يقوم بعمل كبير، «فالهيئة تهتم باختيار الكفاءات، وتعتني أيضا بالتدريب وتطوير الخبرات، وعندها يصبح المحقق يقدم عملا كبيرا، فلا يصح أن نقول إن المحققين لديهم قصور في عملهم، لكننا نتطلع إلى زيادة عددهم.«

وأضاف: «في جميع دول العالم إذا وجدت قضية ما فإن المدعي العام هو من ينوب عن المجتمع للتحقيق فيها». وردا على سؤال لـ«عكاظ» قال: «الهيئة تقوم بما يوكل إليها من تحقيقات في قضايا الإرهاب، وأيضا تقوم بمهمة الادعاء في هذه القضايا.«

من جهته، قال مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج إن الملتقى يهدف في النهاية إلى تطوير آلية العمل الأمني في ما يخص الجوانب المشتركة بين الجهتين، مبينا أن معظم القضايا الأمنية تحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وأن رجال الأمن العام هم رجال قبض، وهم من يبحث عن الدليل، ويقدمه لرجل التحقيق في الهيئة.

وبين المحرج أن «هناك تناغما وانسجاما ورقيا في العلاقة إيمانا من الجميع بسمو الهدف وأحادية الرسالة، فهدفنا واحد ومهمتنا واحدة»..

10شروط للمملكة قبل تنفيذ المساعدة القانونية لأي دولة أخرى

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=294952&CategoryID=5

كشف دليل إجراءات استرداد الموجودات التابع للإدارة العامة للشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية، عن 10 شروط يجب توافرها في أي طلب مساعدة قانونية يرد إلى المملكة من الدول الأخرى، في حين أوضح النظام المعمول به في المملكة جواز إرسال معلومات ذات صلة بمسائل جنائية إلى سلطات مختصة في دول أخرى، دون تلقي طلب مسبق، عندما يعتقد أن هذه المعلومات يمكن أن تساعد تلك السلطات على القيام بالتحريات والإجراءات الجنائية.

توافر المعلومات حول الطلب

من الشروط والبيانات التي يجب توافرها في طلب المساعدة القانونية، أن يتوافر في الطلب أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوع الطلب، وذلك لتسهيل تنفيذ الطلب من حيث توجيهه للجهة المختصة به، وكذلك سلامة تحديد الوصف القانوني للجرم المقترف.

ومن تلك البيانات:

- 1 المستند القانوني المعتمد عليه في تقديم الطلب.
- 2تحديد اسم واختصاصات السلطة الصادر عنها الطلب المكلفة بالتحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية، وقنوات الاتصال المباشر في حال توافرها.
- 3موضوع الطلب موضحا به نوع القضية ووصف للتهمة أو الجرم المرتكب والبيانات التفصيلية المتعلقة بوقائعها.
- 4الغرض الذي من أجله تطلب الأدلة أو المعلومات أو الإجراءات.
- 5تحديد أسماء الأشخاص المعنيين ومعلوماتهم الشخصية، ومحال إقاماتهم وجنسياتهم، والأسئلة المطلوب توجيهها إليهم قدر الإمكان.

- 6تحديد مهلة زمنية في حال تطلب الأمر لتحقيق الطلب خلالها.
- 7الأسباب والحيثيات التي بني عليها الاعتقاد بأن موضوع الطلب على علاقة بالجرم المرتكب.
- 8إذا كان الطلب يتعلق بتفتيش مكان أو ضبط موجودات أو مصادرتها فيجب أن يتضمن الطلب وصفا دقيقا لها.
- 9نسخة من الأمر أو الحكم الصادر عن الجهة القضائية المختصة عند الاقتضاء.
- 10تعهد خطي من الدولة الطالبة على سرية المعلومات أو الأدلة التي تزود بها في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية، وألا تستخدم في غير الأغراض التي وردت في الطلب، دون موافقة سابقة.

التعاون غير الرسمي

وبيّن النظام أن المملكة ترحب بالتعاون غير الرسمي في هذا المجال، وتبذل كامل جهودها لتيسير تبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار أن التعاون غير الرسمي لا يمكن أن يحل محل الطلب الرسمي للمساعدة القانونية، لكن من شأنه التمهيد له.

المعاملة بالمثل

وبحسب النظام المعمول به، يتم تقديم المساعدة القانونية في المملكة فيما يتعلق بالمسائل الجنائية، بما فيها استعادة الموجودات، وفقا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي حال عدم وجود اتفاقية أو معاهدة مع دولة أجنبية حول ذلك، فإن المملكة تقدم المساعدة القانونية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، ويكون ذلك بالتزام مكتوب يوجه للمملكة من السلطات المختصة في الدولة الطالبة للمساعدة القانونية.

شرط وجود اتفاقية ثنائية

أكد النظام أن المملكة تشترط وجود اتفاقية ثنائية قبل البدء في رد أي أموال أو موجودات أو التصرف فيها للدول الأخرى، وإذا تلقت المملكة عدة طلبات للمساعدة القانونية من دول مختلفة، فتكون الأولوية للدولة التي ترتبط مع المملكة باتفاقية ثنائية، ثم للدولة التي ترتبط مع المملكة باتفاقية متعددة الأطراف، ثم للدول الأخرى وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

النفقات والتكاليف

أكد النظام أن المملكة لا تتقاضى أي رسوم أو مصروفات على ما تبذله من مساعدة قانونية متبادلة، وتتحمل التكاليف العادية لتنفيذ الطلب، كما أن للمملكة أن تستقطع نفقات معقولة مقابل الجهود، التي تكبدتها سلطاتها المختصة في عمليات التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية المؤدية إلى استرداد الموجودات المصادرة.

حالات عدم تنفيذ طلب المساعدة أو تأجيله

إذا لم يقدم الطلب وفقا لمقتضيات البيانات المطلوب توافرها

إذا كان تنفيذ الطلب يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو يمس سيادة المملكة أو أمنها أو نظامها العام أو مصالحها الأساسية

إذا كان هناك انتفاء لازدواجية التجريم، إلا أنه يجوز للمملكة تقديم المساعدة بالقدر الذي تقرره حسب تقديرها

للمملكة تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة، لكونها تتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية.

وظائف القياديين الأجانب تقضي على البطالة لـ10 سنوات قادمة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=294917&CategoryID=2

الرياض : بندر التركي 2017-02-22 11:20 PM

انتقد نائب رئيس اللجنة السعودية لسوق العمل بمجلس الغرف السعودية مجد المحمدي سياسة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حيال السماح للقطاع الخاص بتعيين الأجانب في وظائف قيادية، كاشفا أن وظائف المسؤولين الوافدين من مديرين ورؤساء أقسام في حال استبدالها للسعوديين ستقضي على البطالة السعودية لمدة 10 سنوات قادمة، يأتي ذلك في الوقت الذي بلغ معدل البطالة خلال الربع الثالث من العام الماضي 12.1%، مرتفعا عن معدله في الربع الثاني من العام نفسه الذي سجل 11.6%.

الهرم المقلوب

مجد المحمدي كشف لـ«الوطن»، أن الوزارة تنظر إلى الهرم الوظيفي من القاعدة دون أن تنظر إلى رأس الهرم من الوظائف القيادية التي تتناسب مع مؤهلات السعوديين، موضحا أن هناك ما لا يقل عن 500 ألف وظيفة أجنبية من الممكن استغلالها لتوظيف المواطنين والمواطنات، مبينا في الوقت ذاته أن عملية استبدال هذه الوظائف تتم عبر إيقاف هذه المهن من الاستقدام أو تجديد الإقامة، حيث يصرف للوافد مكافأة نهاية الخدمة لتكون شاغرة ومهيأة للسعودي.

تعليم الجامعات

ذكر المحمدي، أنه يجب على الجامعات السعودية أن تفتح خط مسار وظيفي بالتعاون مع القطاع الخاص بحيث تلبي المتطلبات الوظيفية للمؤسسات والشركات، مشيرا إلى أن الخطة التعليمية الحالية خاطئة كون أغلب التخصصات فيها لا تتناسب مع السوق المحلي، وأن بعض التعيينات في هذه الشركات تتم عبر احتساب شهادة الثانوية للمتقدم على الوظيفة والاستغناء عن الشهادة الجامعية كونها تختلف عن التخصص المطلوب في شغل الوظيفة. وشدد على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في مشروع المسار الوظيفي مع الجامعات السعودية ليتم توظيف الشباب بعد فترة تدريبية مكثفة بحيث يكون المواطن إضافة إيجابية للشركة.

أسواق الخضار

طالب المحمدي بضرورة سعودة مبيعات سوق الخضار بنسبة 100% خلال سنة لكي يعطى صاحب العمل فرصة لتوظيف السعوديين والاستغناء عن الأجنبي، لأن القطاع يتعلق بالأمن الغذائي للمجتمع، ويجب أن يكون بيد السعوديين، مضيفا أن توطين قطاع الاتصالات تمكن من القضاء على التستر التجاري في السوق.

استفزاز السعوديين

استفز عدد من المؤسسات والشركات السعوديين مؤخرا من خلال تعيين مديرين ومستشارين من العنصر الأجنبي دون الإعلان عن تلك الوظائف أو إتاحة الفرصة للسعوديين للمنافسة على الوظيفة الشاغرة، الأمر الذي استفز الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لتفتح تحقيقا في استعانة شركة الخطوط الجوية السعودية مؤخرا باللبنانية كريتسي سركيس لشغل مديرة العلاقات العامة والإعلام داخل منظومتها.

وتفاعلت الهيئة مع بلاغات عدد من المواطنين عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ممن تذمروا من قرار الشركة وعدم إتاحتها الفرصة للكوادر الوطنية بدلا من الاستعانة بأجنبية، بالتأكيد على تحويلها الموضوع للوحدة المختصة في الهيئة لإجراء اللازم حياله.

إعداد القيادات الوطنية

أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل لـ«الوطن» أن وزارته قصرت عددا من الوظائف على السعوديين، وأنه سيتم توطين عدة وظائف أخرى وفق مراحل. كما أن الوزارة هيأت الفرص للمنشآت والسعوديين للعمل في الوظائف القيادية، ولديها برامج لتدريب عدد من السعوديين في الوظائف القيادية، وأن الوزارة أيضا لديها برنامج في التحول الوطني لإعداد القيادات الوطنية من أجل خلق قيادات وطنية في قطاعات محددة.

توقيف كفيل عاملة معنفة في نجران

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=294875&CategoryID=3

نجران: بدر عون

أوقفت الجهات الأمنية بمنطقة نجران كفيل عاملة منزلية معنفة، عقب تداول مقطع فيديو يظهر وجود آثار للضرب على وجهها.
وأوضح المتحدث الرسمي لشرطة منطقة نجران، النقيب عبدالله محمد العشوي لـ»الوطن»، أنه «إشارة إلى المقطع المتداول حول العاملة المنزلية التي تعرضت للضرب من كفيلها، باشر مركز شرطة حي الفهد بمنطقة نجران الحالة، وتم إحضار الكفيل واستجوابه، وأودع التوقيف، وأُحيلت أوراق القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحكم الاختصاص.«
وقال المدير العام لفرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنطقة نجران عبدالله محمد الدوسري، «في مثل تلك الحالات يتم تحويل العاملة المنزلية إلى دار الإيواء لحين اكتمال قضيتها في الجهات الأمنية.«
وتشير مصادر «الوطن» إلى أن «العاملة المعنفة تلقت العلاجات اللازمة بمستشفى الملك خالد بمنطقة نجران، وغادرت المستشفى.«

المرأة السعودية.. قدرة وإرادة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572089

كلمة الرياض

قبل نحو ثلاثين عاماً لم يكن من المقبول الحديث عن توطين قيادات نسائية خارج إطار العمل التعليمي.. لكنه غدا مقبولاً فيما بعد في بعض القطاعات الصحية، ثم في قطاع الأعمال، وحتى في قطاعات حكومية مهمة.. خصوصية المرأة السعودية، وطبيعة المجتمع التي تختلف باختلاف المناطق وطبيعة المدن لم تعقها عن العمل بجد، وغدت نماذج يُفتخر بها، ومنها من حصل على أوسمة رفيعة محلياً وخارجياً .
في مجلس الشورى يصل عدد العضوات إلى قرابة الثلث، وهو تمثيل نعتقد أنه غير موجود حتى في الدول التي تنتقد وضع المرأة لدينا.. من الناحية الشرعية لم ولن يكون الحجاب والالتزام بالضوابط الشرعية عائقاً دون عمل المرأة السعودية، أنظر إلى منجزات بناتنا في الخارج في مجالات الطب، والعلوم، وعلوم الأمراض.. كان بعضهن بالحجاب، وحتى بالنقاب .
المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تبقى الأساس في دخول المرأة السعودية مجالات عمل حققت جزالة إبداع مرموق، وأعطى البعض منهن مثالاً يحتذى للأخريات، حتى إن البعض تجاوز حدود الوطن في نجاحه إلى منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي .
حتى وإن رأى البعض أن هناك مساحة لمجاملة البعض في جهات حكومية؛ إلا أنه أبداً لا مكان لها في القطاع الخاص، خاصة عندما يكون قطاع حساس وذو علاقة مباشرة باستثمارات عموم الناس ومدخراتهم، لذلك يأتي تعيين سارة السحيمي رئيساً لمجلس إدارة شركة "تداول" الذي احتفى به الكثير الأسبوع الفائت ..شهادة على قدرة المرأة السعودية التي لايزال البعض يرى أنها مخلوقة منزلية لايتجاوز طموحها جولة في أحد الأسواق؛ وقدرتها مساحة صحن لبعض الأكلات ..رغم أن الأولى حق لها، والثانية عليها ..
كم من امرأة حققت قدرات إدارية وطبية وعلمية وتعليمية خارج المنزل، وأخرى لاتقل عنها داخله، فكانت المخرجات أبناء صالحون؛ ومواقع عمل تشهد بقدراتهن في ذات الوقت.

بطالة الدكتوراة والماجستير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=33363

صالح زياد

إذا كانت الجامعات تُخرِّج من لا تثق في مستواه، فكيف نثق في قدرتها على اختيار أعضاء هيئة التدريس فيها، وقبول المتقدمين إلى وظائفها الأكاديمية أو رفضهم؟!

الحكايات المتداولة عن عذابات بعض العاطلين من أصحاب الشهادات العليا دالة من أكثر من جهة. فهي دالة على العقبات الكأداء التي اجتازوها للحصول على الدرجة، ودالة على صدمتهم وإحباطهم من غموض سياسة التوظيف في الأقسام الجامعية و"مزاجيتها"، ودالة على تخصصات نوعية يحملونها وبعضها نادر، ودالة على الضائقة التي تعضهم بأنيابها وهم يعجزون عن توفير ضرورات المعيشة لزوجاتهم وأبنائهم.

لن أتحدث عن حكايات لم أقف على حقيقتها، بل سأتحدث عما شهدت حقيقته عن قرب ومعرفة بالتفاصيل، وهي حكاية الدكتور "سين" الذي حظي بفرصة الالتحاق بالبعثات الخارجية إلى أميركا لدراسة الماجستير والدكتوراة في تخصص "العمارة المستدامة.Sustainable architecture "

يقول: أخذت اتصل بالجامعات السعودية قبل تخرجي، ولم يلتفت إلي أحد. وبعد حصولي على الدرجة أوائل عام 2015، عدت مع أسرتي إلى المملكة وأخذت أراسل القسم المختص في الجامعات وفي غيرها، وأذهب إلى بعضها، من دون نتيجة.

في قسم الهندسة في إحدى الجامعات الناشئة، كان رئيس القسم من إحدى الدول الشقيقة، فقابلني وحين أخذ يقلِّب ملف شهاداتي، سألني عن تخصصي، فتأهبت للإجابة بما يليق، مبتدئاً بتوطئة عن فكرة "العمارة الخضراء Green building"، فقاطعني بسَأَم قائلاً: "آه... زَرْع يعني!"

قرأت بعد مدة لم تطل إعلاناً في موقع أجنبي عن حاجة جامعة خليجية لأكاديميين وخبراء، فأرسلت أوراقي عبر الموقع الإلكتروني المسجَّل. وجاءني اتصال من بريطانيا يجيبني على طلبي؛ فالجامعة الخليجية متعاقدة مع مؤسسة متخصصة لجلب الكفاءات من أنحاء العالم، والإعلان منشور من قبل المؤسسة.

طلب مني المتحدث التوجه إلى موقع محدَّد في برج المملكة في الرياض، وهناك وجدت من استقبلني وفتح شاشة اتصال كبيرة مع لجنة المقابلة في الجامعة الخليجية. قال: وكان مفاجئاً لي أنهم قد اطلعوا على أبحاث نشرتها في مجلات مصنفة في قاعدة بيانات ISI العالمية، واختصوها بجزء من مناقشتهم معي.

وبالفعل انتهت الإجراءات إلى قبول الدكتور "سين" وتوقيع عقد مجز بامتيازاته المالية له، وفازت تلك الجامعة الخليجية به.

إن بطالة أصحاب الشهادات العليا أشبه باللغز لدى من يعانونها من أصحاب الشهادات الذين باءت محاولاتهم المتكررة بالفشل في الانضمام إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ولدى شريحة عريضة ممن ينظرون إلى أصحاب هذه الشهادات باحترام يليق بجهدهم في الحصول عليها وبالقيمة العلمية التي تؤهلهم لها.

فكل التفسيرات المطروحة تجاه بطالتهم، والأسباب والأعذار والتبريرات المقدمة عنها، تخفق في إساغتها وتبريرها والإقناع بها، وتخلق تعمية والتفافاً على الفهم لها.

وأول ملامح التعمية عليها يكمن في التعميم والإجمال في تفسيرها؛ فالتفسير الرسمي، فيما نَطَق به المتحدث باسم وزارة التعليم، يعزو "معظمها" إلى التخصصات النظرية، ثم يصمت عن تعليل بطالة البقية من ذوي التخصصات العلمية التطبيقية.

هكذا يخصِّص هذا التفسير البطالة في تخصصات بعينها، وينتهي إلى تعميمها وإجمالها باسم هذه التخصصات.

ولا تقف التعمية على التعميم والإجمال، بل تتعداهما إلى ملمح آخر هو المخالفة للواقع، فإذا كانت التخصصات النظرية سبب البطالة لأصحاب الشهادات العليا، فلماذا لم تزل هذه التخصصات في أقدم الجامعات في المملكة وأحدثها على حد سواء، تعيّن معيدين بالبكالوريوس، وتحوي متعاقدين على درجة أستاذ مساعد.
وكما عزا المتحدث باسم الوزارة سبب بطالة الشهادات العليا إلى التخصصات النظرية، فقد عزاها أيضاً إلى عدم تفرغ معظم من يعانونها أثناء دراستهم للحصول على الدرجة. وهذه تعمية أخرى بحَصْر السبب في عدم التفرغ، ثم في تعميمه على الجميع من تفرغ منهم ومن لم يتفرغ.
وليس عدم التفرغ شرطاً في التعيين على الوظيفة، بل هو شرط في بعض الجامعات للدراسة في مرحلة الدكتوراة. فالماجستير ليست مشروطة بالتفرغ، ولم تكن الدكتوراة مشروطة بذلك إلا بعد تعميم نظام جامعة الملك سعود على الجامعات في المملكة.
وأظن أن اشتراط التفرغ للحصول على الدرجة في التعيين على وظيفة، هو لغز في حد ذاته، إلا إذا كان لهذا الشرط نتيجة إيجابية فارقة يمكن قياسها بانتظام بين المتفرغ وغير المتفرغ من الحاصلين على شهادة عليا، وهذا ما لا يستطيع أحد إثباته.
أما إذا تجاوزنا التعمية في التعليل لبطالة الشهادات العليا، بتعميم نسبة البطالة إلى التخصصات النظرية، وإلى عدم التفرغ في الحصول على الدرجة، فسنجدها في تفسير آخر متداول يعزوها إلى جامعات التخرج.
وهنا تُنسَب البطالة إلى الحاصلين على الدرجات العليا من الداخل أو من جامعات عربية، في مقابل الحاصلين عليها من أوروبا وأميركا وأستراليا وغيرها، ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الذي تنظمه وتشرف عليه وزارة التعليم.
والتعمية هنا، مثلها هناك، ناتجة عن التعميم والإجمال وعن مخالفة الواقع؛ فالعديد من خريجي الابتعاث الخارجي يعانون من البطالة مثلما يعاني العديد من خريجي الداخل. وقَصْر نسبتها على خريجي الداخل، والصمت عن بطالة خريجي الابتعاث، يعمّي على السبب باجتزائه ثم تعميمه.
وهذا يقودنا إلى حالة يصعب فهمها لدى الجامعات السعودية، وهي انعدام ثقتها في خريجيها الذين تمتلك تصميم برامج دراستهم ومعايير قبولهم وامتياز أساتذتهم وشروط تخرجهم وحصولهم على الشهادة.
فإذا كانت الجامعات تُخرّج من لا تثق في مستواه، فكيف نثق في قدرتها على اختيار أعضاء هيئة التدريس فيها، وقبول المتقدمين إلى وظائفها الأكاديمية أو رفضهم؟!
وكيف نفهم رفضها للدكتور السعودي الذي حصل على درجته من جامعة عربية، في حين تقبل التعاقد مع أشقائه العرب الذين تخرجوا من نفس الجامعة التي تخرَّج منها؟!
إن من واجب الجامعات –بالطبع- أن تسد منافذ التسرب إلى هيئاتها الأكاديمية على عديمي الكفاءة والتأهيل، ولكن ذلك لا يحدث من دون معايير عملية وليست شكلية، وقياسية على الجميع وليست "مزاجية" وتكون نتائجها معلنة وإجراءاتها واضحة وشفافة.
لا يمكن قياس كفاءة حاصل على الدكتوراة، بالرجوع إلى تقدير تخرجه في البكالوريوس، ولا حاجة للاستدلال على جدارة تأهيله وصدقية شهادته، بتفرغه للدراسة وحصوله على إذن من عمله.
لذلك فإن الهمّ الذي يؤرق العاطلين من أصحاب الشهادات العليا، أكثر من عطالتهم، هو في عدم عثورهم على إجابة مقنعة لسبب رفضهم وعدم الالتفات إليهم والمبالاة بهم.
كل إجابة لا تطعن بالبرهان في كفاءتهم العلمية ليست إجابة مقنعة عنهم ولهم. وكل إجابة تكذب في وصفهم وفي وصف الواقع الأكاديمي الذي يحتاج إليهم، تقوّي ثقتهم بأنفسهم وثقتنا بهم.
لم تكن تلك الجامعة الخليجية لتقبل بتعيين الدكتور "سين" لو كان دون مستوى الكفاءة والتميز الذي تحرص عليه وتملك الخيار بشأنه على مستوى العالم. لكنها لم تكسبه إلا بعد أن فرطت فيه جامعاتنا وأضاعته. وإذا لم يكن ضياع أمثاله جناية توجب المساءلة والتحقيق وتقتضي إصلاحاً ومتابعة من أعلى المستويات في الجامعات والوزارة، فإن المأزق يتسع ويكبر... وقانا الله الشر.

عقود الإيجار.. فرز أعمق لمستحقي الدعم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572310

سليمان عبدالله الرويشد

عدم اعتبار عقد الإيجار، الذي لا يسجل في الشبكة الإليكترونية، عقداً صحيحاً منتجاً لآثاره الإدارية والقضائية، وما سبق ذلك من إلزام الوسطاء العقاريين المرخص لهم، بتسجيل جميع عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية من خلال تلك الشبكة الإليكترونية، التي صدرت موافقة مجلس الوزراء على إنشائها عام 1435هـ، والتأكيد على أن من يخالف ذلك ستطبق عليه العقوبات الواردة في لائحة تنظيم المكاتب العقارية هو مما يصب دون أدنى شك في تمتين قواعد الثقة في سوق إيجار المساكن، وبما يفضي إلى دعم وزارة الإسكان في تحقيق رؤيتها ورسالتها القائمة على محورين رئيسيين، أحدهما وربما أهمهما هو دعم العرض لمزيد من المساكن، فقضايا غياب بعض المستأجرين، أو هروبهم وفي ذممهم إيجارات متبقية، مع ترك العين المؤجرة مقفلة، هو مما يمكن أن يفضي إلى تراجع حجم الاستثمار في القطاع التأجيري السكني، وازدياد ما يعرض منها على المحاكم، وأقسام الشرطة لمعالجة تبعاتها، وهي وإن كان البعض يرى أنها قد وصلت لمرحلة الظاهرة، فتعود في الواقع -كما ذكرت في مقال سابق- لارتفاع نسبة الوحدات السكنية المؤجرة في المملكة، فبناء على آخر إحصائية رسمية عن المساكن لدينا، هناك ما يربو على (4.6) ملايين وحدة سكنية يزيد عدد المستأجر من هذه الوحدات السكنية عن (2.6) مليون وحدة سكنية بمختلف أنواعها، أي ما نسبته نحو (57%)، وتعود تلك النسبة المرتفعة للوحدات السكنية المؤجرة كما هو معروف للأيدي العاملة الوافدة التي تشغل نسبة (31 %)من إجمالي الوحدات السكنية في المملكة، ومع ذلك تشير بعض الدراسات الاقتصادية المبنية على نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة الذي تقوم به الهيئة العامة للإحصاء كل خمس سنوات لعينة من الأسر في جميع مناطق المملكة، إلى تقدير حجم إنفاق السعوديين على المساكن سنوياً، وأنه يزيد على الثمانين مليار ريال، وهو بلا شك مبلغ ضخم، خاصة إذا أضيف له ما ينفقه المقيمون أيضاً في المجال الأمر الذي يعطي انطباعاً بأن الاستثمار في القطاع التأجيري السكني لا يزال غير متأثر بالدرجة التي نتوقعها، وأن حجم قضايا عدم سداد إيجارات المساكن ربما لا زالت ضمن معدلاتها الطبيعية ولم تصل إلى مستوى الظاهرة.

في المقابل ما قد يمكن توقعه من إضافة ونتائج غير مباشرة لعملية تسجيل عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية في تلك الشبكة الإليكترونية هو إثراء قواعد البيانات في هذا الجانب، التي ستستفيد منها بالدرجة الأولى وزارة الإسكان، وبالذات في تحديد من هو مستحق بالفعل للدعم السكني، حيث من المحتمل أن يكون من ضمن المتقدمين لهذا الغرض مواطنون يمتلكون وحدات سكنية أو تجارية في المدن التي يقيمون بها، أو ربما خارجها ويقومون بتأجيرها للغير، أو حتى مستأجرين لوحدات تجارية استثمارية بمبالغ كبيرة تعكس ملاءتهم المالية، ويجعلهم بالتالي غير مستحقين لأن يشملهم برنامج الدعم السكني، الأمر الذي سيؤدي بتسجيل عقود إيجار الوحدات السكنية والتجارية لأن تكون وسيلة لفرز أعمق لطالبي الدعم السكني، ومن ثم توجيه هذا الدعم بالفعل لمستحقيه.

بـالـتـّأكـيد حماية للمواطِـن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/509879

عبدالله الجميلي

)*نهاية الأسبوع الماضي تناقلت مواقع التواصل الحديثة ما يفيد إلغاء مضاعفة المخالفات المرورية، وهو الذي نفَاه الـمُـعَـرّف الرسمي للمرور في (تويتر)، الذي دائماً ما يؤكد بأن لايوجَـد تَـدْبِـيْـل للمخالفات، بل هناك حَـدّ أدنى يتحول مع الوقت للَـحّـد الأعلَـى!(

*وهنا دعونا نتوقف مع حـال أحد المواطنين بعد تطبيق (المرور لأنظمته وعقوباته الجديدة)، فـ (ذاك المواطن الـعجوز صَـالِـح) كان يسير بمركبته الـهَـرِمَـة، ولأول مَـرّة في حياته تجاوز الإشارة وهي حمراء، إمّـا خوفاً من سيارة لمحها بالمِـرْآة وهي تسير خلفه بسرعة كبيرة، أو لأنه كان غافلاً وسابحاً في مراجعة ديونه وأعبائه المالية الكبيرة!

*المهم (المواطِـن صَـالح) وقع في المحذور، وجاءته رسالة خَـطَّـافِـيّـة صَـفَـعَـتُـه بأنّ في رقَـبَـتِـه غَـرامة بـ (3000 ريال)؛ فسقط في مستنقع عميق من الـهَـمّ والحُـزن؛ فراتبه أو معاشه التقاعدي لايتجاوز (2500 ريال)، فإنْ هوَ سَـدّد تلك المخالفة عَـاجِـلاً سيكون عاجزاً عن تأمين لقمة العيش لأطفاله؛ وإن أخّـرها؛ فسترتفع لـ (6000 ريال)، ومعها سيضطر للقروض أو أنْ يلزم أسرته الصغيرة بالصيام، وأن تـتَـوقّـف حياتها لـشـهرين؛ فماذا يفعَـل؟!

*بلاشَـك أن المقصود من القوانين المرورية حـفظ الأرواح، والممتلكات، وتحقيق الانضباط في الشارع، وحقيقة تطبيق عقوباتها على المخالفين عَـدَالَـة نبصم عليها؛ ولكن ما أرجوه أن تتصف بـ (الإنسانية والتحفيز والتشجيع..(

وذلك بتنفيذ عِـدة خطوات أقترح منها: (بداية إلغاء مضاعفة الـغَـرامة، ومِـن ثَـمَّ سقوطها على مَـن تكون هذه مخالفته الأولى، أو لأنه مـضى عليه مـدّة طويلة معينة لم يرتكب أية تجاوزات، والاكتفاء بتحذيره.(

*أيضاً أرى أن تبقى قيمة المخالفة معلقة فإذا أمضى مَـن فعلها ستة أشهر أو سنة لم يرتكب أخـرى يُـعْـفى منها!

*ثـمّ لعل من الأولى البدء بأن تكون عقوبات المخالفين (لمَـن يـرغب منهم) تنفيذ برامج تطوعية في خدمة المجتمع؛ كـ (المساعدة في رعاية مصابي الحوادث المرورية في المستشفيات ومراكز تأهيلهم)، ثم تأتي بعدها محطة العقوبات المالية.

* صَـدقوني تطبيق مثل تلك الخطوات وغيرها سيُسهم في زيادة الوعي، والرفع مِـن مُعدلات مراعاة أنظمة المرور، ومعها يتأكد للجميع بأنها للحِـمَـاية وليست للـجِـبَـايَـة.

ليس انتصاراً للمرأة.. بل للوطن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1572600

هيا عبدالعزيز المنيع

كلما مكنت الدولة -أي دولة- المرأة في مفاصل العمل الحكومي، حقق ذلك توازنا في الحراك التنموي واستثمار الطاقات البشرية المؤهلة.

من تعليم المرأة السعودية إلى تعيين مديرة لجامعة الأميرة نورة وتعيين ثلاثين سيدة في مجلس الشورى، ثم تبع ذلك فتح باب العمل للمرأة في القطاع الخاص وبقوة القرار السياسي تجاوز عدد من تم توظيفهن في القطاع الخاص خلال عامين عدد العاملات فيه خلال أكثر من عشرين عاما.. كان ومازال القرار السياسي السعودي أكبر داعم للمرأة السعودية في تعليمها وتأهيلها وتمكينها في كافة القطاعات التعليمية والصحية والاجتماعية.

ومع إعطاء صانع القرار حقا للمرأة في الانتخابات البلدية مرشحة ومنتخبة.. نجح المجتمع في أول اختبار ومحك عملي لاتجاهاته نحو المرأة العاملة وتوقعاته منها حيث تم انتخاب اثنتين وعشرين سيدة، اللافت أن بعضهن كن في الضواحي ومدن الأطراف مما يؤكد قوة المؤشر للنظرة الإيجابية تجاه عمل المرأة ومشاركتها في الفضاء العام وخارج المنزل، وجاء انتخاب السيدة سارة جماز السحيمي لرئاسة إدارة تداول شاهدا آخر على أن الثقة في المرأة السعودية تتزايد، والثقة لا تأتي إلا بالعمل والنجاح والتميز.

شخصيا لا أملك معلومات عن السيدة سارة، وبالتالي لن أذكر مهاراتها وقدراتها ونقاط قوتها.. ولكن أثق أن اختيار هؤلاء الرجال لها وهم من يدير أكبر سوق في الشرق الأوسط حسب التقارير الاقتصادية يدركون قدرتها، ويدركون إمكاناتها في الارتقاء بالسوق للأفضل، وأنها كانت ذات رؤى وأطروحات اقتصادية تطويرية مميزة ومتقدمة التفكير مع افتراض الموضوعية والوطنية في كل ذلك.

لن يرشحها هؤلاء الرجال من باب المجاملة والتحضر أو التأكيد للعالم الخارجي أن المرأة السعودية باتت جزءا فاعلا من المشهد الاقتصادي، لأن من يعتلي هذا المقعد يعتلي كرسيا يشرف على إدارة مليارات الريالات من ناحية، ومن ناحية أخرى هو يشرف على محافظ استثمارات تديرها بنوك وأفراد يدركون واقع الاقتصاد المحلي والعالمي، ويدركون أن العمل الاستثماري عموما وفي سوق الأسهم على وجه الخصوص يحتاج للضبط والشفافية، وأن نتخطى مرحلة تعميق السوق بشركات مفلسة إلى مرحلة يكون فيها السوق فعلا الحصان الرابح في عالم الاستثمار..

انتخاب الرجال لسيدة لتمسك البيرق -كما قال بذلك أستاذنا عبدالله الفوزان- شهادة للمرأة السعودية وتأكيد أن المجتمع والقطاع الخاص باتا شريكين في تمكين المرأة وأن سرعة التغير تتطلب من بقية المؤسسات الحكومية التسريع في الاستيعاب لهذا التغير وأن تكون جزءا من دعم عملية تمكين المرأة السعودية ليس لأن أكثر من 30% من السيدات يقمن بإعالة أسرهن، ولكن لأن الجسد السليم يتنفس بكامل رئتيه، ولأن مجتمعنا يثق في نسائه، ولأن نساءه يثبتن أنهن أهل لكل تلك الاستحقاقات وأكثر.

بوابة ذكية لتقليص أعباء السجون

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510090

عبدالله الجميلي

تناقلت وسائل الإعلام المحليَّة الأسبوع الماضي، خَبَر عَزْم (وزارة العَدل) إطلاق (بوابة علميَّة إلكترونيَّة ذكِيَّة)، تتضمَّن مصادر معلوماتيَّة شرعيَّة ونظاميَّة للقُضَاة، مصنَّفة ومفهرسة ومترابطة بشكلٍ تقنيٍّ وبحثيٍّ متقدمٍ؛ تختصر عليهم الجهد والوقت في العمليَّة القضائيَّة، وتقترح عليهم القضايا المتطابقة، أو القريبة من تلك التي ينظرونها، وما صدر فيها من أحكام، والمسبّبَات الشرعيَّة والقانونيَّة لها، وهذا كلُّه من شأنه توحيد الأحكام القضائيَّة في الوقائع المتشابهة.

*وهنا أمانة -وكما أكَّدتُ ذاتَ مقال- فإنَّ (وزارة العَدل) تشهد حِرَاكًا إيجابيًّا، لا يهدأ ولا يتثاءب، وتطويرًا في كُلِّ يوم يأتي لنا الجديد والمفيد من الأنظمة والبرامج التي تعمل على تَسْهِيْل الإجراءات وتسريعها؛ للوصول لمحطة (العدالة الناجِزة).

*ومِن ذلك على سبيل المثال، الإفادة من التقنية الحديثة في حجز المواعيد، وفي تنقلات المعاملات بين أروقة المحاكم، ومكاتب العدل، وكذا إطلاق خدمة التَّقَاضِي عن بُعْد، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وكذا التّصْريح لمكاتب خاصَّة تقوم بمهام الوكالات الشَّرعيَّة، وتسجيل وتوثيق العقارات.

*أمَّا مشروعها الجديد (البوابة العلميَّة الذكيَّة) فرائع بامتياز، فمع ثِقَتِنَا الدائمة بِقُضَاتِنَا، وبحثهم الجَاد عن (العَدَالَة) إلاَّ أنَّ اختلاف رؤاهم حَمَلَ خلال السنوات الماضية تفاوتًا في أحكام قضايا متطابقة تمامًا، أحيانًا في محكمة واحدة؛ وهذا -ودون قَصْد- قَد يَمَسُّ حياة المحكوم عليهم، ويؤثِّر عليها سلبًا أو إيجابًا بين تَشَدُّد الأحكام أو تخفيفها.

*فشكرًا لـ(وزارة العَدل) على تلك الخطوة الموفَّقة، التي أرجو أن تُتَوَّجَ بـ(التَّوسُّع في الأحكام البديلة، كخدمة المجتمع)، ولاسيما و(صحيفة المدينة في 4 أبريل 2016م) قَد نقلت تأكيد مجلس الوزراء للمؤسَّسات الحكوميَّة المعنيَّة على إنهاء دراسة مقترحها، واستكمال الإجراءات اللازمة لاعتمادها.

*فهناك مَن كان (السّجْن) دَرْسًا وتهذيبًا له.. وهناك مَن كَرَّس في نفسه (الجريمة)، والحِقْد على المجتمع، والسعي للانتقام منه.. وهناك -أيضًا- مَن دخلوه لِشبهة أو جنحة بسيطة -ولاسيما من الأحداث- وفيه تعلَّموا فنون (الجريمة) الكبيرة المنظَّمة.

ثمَّ أليس زيادة أعداد نزلاء السجون والصَّرف عليهم، وعلى حراستهم، ومعيشتهم يكلِّف الدولة الكثير من ميزانيتها؟! فهل نرى قريبًا من وزارة عَدْلِنَا العَزيزة (بَوابة ذَكِيَّة للأحكام البديلة؛ لِتُقلص أعباء السّجُون؟).

المادة 77

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510271

سالم بن أحمد سحاب

المادة (77) من نظام العمل تسمح بفصل الموظف السعودي دون شروط ومتطلبات مع منحه شيئًا من التعويض المالي الزهيد. المادة أقرّت لسد ثغرة العمالة الوطنية ضعيفة الأداء قليلة الإنتاج، لكن ممارسة واحدة أثارتها من جديد وأخرجتها إلى ضوء ساطع أثمر جدلًا واسعًا منذ أسابيع قليلة حتى يومنا هذا.

والسؤال الذي كثيرًا ما يُثار ثم يختفي عن الأضواء (لماذا يلجأ صاحب العمل السعودي لفصل الموظف السعودي؟)، منطقيًا هناك عدة أسباب محتملة منها على سبيل المثال إعادة هيكلة المؤسسة أو الشركة لمواجهة واقع اقتصادي جديد، وهو ما نُواجهه اليوم بصراحة، لا بد من الاعتراف بها والتعاون من أجل تخفيف آثارها وسلبياتها. ومن الأسباب ضعف الأداء المصحوب أحيانًا بتقصير متعمد وغياب وتأخر متكرر.

لنكن صرحاء وشفافين!! هذه المؤسسات التجارية ليست جمعيات خيرية تُنفق أموالها كيفما اتفق، وإنما هي تُعطي بمقابل، فإن لم تحصل على المقابل فلا مناص من الفصل! شخصيًا أستبعد (إلا ما ندر) لجوء صاحب عمل سعودي إلى تطبيق هذه المادة ما لم يكن المفصول هو الطرف المبادر لاستجلاب هذا التطبيق، الذي ربما كان أبغض المسموح.

أما لماذا يتهاون الموظف السعودي، فسؤال سيظل مسيطرًا على الساحة التجارية والاقتصادية لزمنٍ مقبل طويل! أول علامات التهاون عدم الانضباط في المواعيد والرغبة في التزويغ، وهي ظاهرة تبدأ في مرحلة مبكرة من العمر: في المدرسة! ولعل معالي وزير التعليم قد أوضحها في تغريدة كتبها في اليوم الأول بعد انتهاء الإجازة، عندما أشار إلى زيارته لمدرستين صباح ذلك اليوم ليكتشف فيهما غيابًا كبيرًا! هذه الثقافة هي سلوك متراكم يمتد حتى الجامعة، ففي الجامعة يبدأ مسلسل الغياب منذ لحظة علم الطالب أنَّ حضوره غير ملزم، وأن درجته أو تقديره في المادة مرتبط فقط بأداء الاختبارات. ويا ليت الجامعة تُدرك أن ضبط عمليات الحضور هو جزء من التربية العملية التي تنعكس عليه حين يصبح موظفًا مطالبًا بأكثر من مجرد الحضور.

ولنعترف أخيرًا بأن في الميدان شبابًا منضبطين محترمين يُقدِّرون نعمة العمل وفضيلة الإنتاج. هؤلاء يعضّ عليهم أصحاب العمل بالنواجذ، ولا يبخلون عليهم بأجور عادلة ومكافآت مجزية.

إلى وزارة العمل.. المواطن أولا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1528955

سطام بن خالد بن ناصر آل سعود

المتابع للشركات الخاصة يعلم أن أغلب العاملين، وخاصة أصحاب المناصب القيادية أو التنفيذية التي لها علاقة بمسألة التوظيف داخل هذه الشركات الخاصة داخل المملكة، ليسوا سعوديين، ولذلك أصدرت وزارة العمل قوانين وإلزامات وشروطا تهدف من خلالها إلى زيادة عدد الموظفين السعوديين داخل تلك الشركات في إطار سياسة السعودة، لكن تلك

القوانين في نظري كانت «قوانين مبوبة» ومن السهل التحايل والالتفاف عليها، لعل من أبسط مظاهرها توظيف سعوديين مقابل راتب زهيد لا يتجاوز 3000 ريال.. أين منه الموظف غير السعودي. وأصبح المواطن الذي يأخذ هذا الراتب عاطلا وغير عاطل عن العمل.. وأقصد غير عاطل لأنه مسجل موظفا مقابل هذا الراتب الزهيد.
وفي رأيي المتواضع أن حل هذا الإشكال يكمن في فرض قوانين إضافية تغلق الأبواب الالتفافية والطرق الملتوية لتلك الشركات من خلال إلزام الشركات بالإعلان عن الوظائف الشاغرة لديها للسعوديين ومميزاتها ضمن موقع إلكتروني يتبع لوزارة العمل.. فإن لم يتوفر السعودي فهي للمقيم وبعدها تكون لمن هم خارج الوطن على أن تقتصر الفترة الأولى للتقديم على السعوديين إن توافرت الشروط بهم وأن يكون لكل وظيفة راتب أساسي تحدده الشركة بالإعلان وتلتزم به ويخضع لرقابة وزارة العمل مع أحقية الوزارة في تتبع تلك الإعلانات وشروطها وفرض عقوبات مشددة على المخالفين لذلك.. ولعل من أبسط الأمور أن تقتصر وظائف مسؤولي التوظيف على أبناء البلد وحدهم.. ودون استثناءات.
ولا ننسى في هذا الإطار أن هناك خارطة طريق حدد أولوياتها خادم الحرمين الشريفين، قد منحت ثقة وتفاؤلا بقوة ومتانة اقتصادنا الوطني مبنية على رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني ومعتمدة على تعزيز التنافسية وتنويع الدعائم، مؤكدا حفظه الله أن هذا الهدف يتطلب جهوداً مخلصة ورؤى واضحة تمكن السوق السعودي من جذب الاستثمارات وتحسين قدرته على التنافس مع الاقتصادات العالمية.
وعندما يتحدث قائد البلاد عن الجهود المخلصة والرؤى الواضحة، فهذا يعني أننا جميعا معنيون بتسخير كل الإمكانات البشرية تحديدا من أجل الارتقاء إلى مصاف العالمية من خلال إجراءات تساعدنا على الوصول إلى أهدافنا وهذا لن يتحقق حال كانت الرؤية غير واضحة والجهود لم تكن مخلصة بالقدر الذي يجعلنا نعمل من أجل وطننا ومستقبلنا.
خاصة أننا نملك كل الإمكانات التي تتيح لنا أن نعزز من موقفنا الاقتصادي ونقود سفينة التنمية إلى آفاق أرحب وأوسع ستعود فائدتها بالتأكيد على الوطن والمواطن في المستقبل المنظور.

الرياض
www.Alriyadh.com

حساب المواطن.. ملاذ مالي لإعانات الأسر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.alriyadh.com/1573135

طلعت بن زكي حافظ

برنامج حساب المواطن، يُعد فكرة ذكية من الحكومة السعودية لتخفيف العبء المالي عن كاهل المواطنين، نتيجة لما تسببت فيه تعديل أسعار بعض المنتجات والسلع والخدمات في المرحلة الأولى في عام 2016، من ارتفاع مبدئي في الأسعار.
ويأتي إقرار برنامج حساب المواطن، بغية التخفيف من حدة التأثيرات المالية السلبية المتوقعة على الأسر من ذوي الدخول المنخفضة، نتيجة للإصلاحات المالية والاقتصادية التي اعتمدتها الدولة للفترة 2017 – 2020 سواء أكانت تلك التأثيرات مباشرة أم غير مباشرة، والتي من بينها التعديلات الأخيرة في أسعار منتجات الطاقة والمياه، والتي تسببت في حدوث تغير جذري في تكاليف تلك المنتجات لدى الأسر وفي تكلفة المعيشة كذلك، ويتوقع أن يكون الأثر مضاعفاً في حال تطبيق الحكومة في تسعيرها لمنتجات الطاقة لما يعرف بالمرجعيات والمؤشرات الدولية، كونها أضعاف مضاعفة لما هو عليه واقع الحال في المملكة.
وإلى جانب التخفيف من وطأة الآثار المالية الناجمة عن تلك الإصلاحات على ذوي الدخول المنخفضة من المواطنين، فإن برنامج حساب المواطن، يُعد تطويرا شاملا لنظام يُمكن من خلاله رفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطنين إلى الأكثر استحقاقاً خلاف ما كان يُعمل به في السابق بتوجيه الدعم لكافة شرائح المواطنين، بصرف النظر عن أحقية وعدالة هذا الدعم، إذ تشير المعلومات إلى أن الدعم الذي تقدمه الحكومة للمواطنين والذي يربو على 500 مليار سنوياً، يذهب إلى نحو 70 في المئة من غير المستحقين له .

لعله من المهم الإشارة إلى أن برنامج حساب المواطن قد تم تصميمه بشكلٍ يحاكي أفضل الممارسات الدولية International Best Practicesالناجحة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على برامج وطنية مماثلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون البدل المالي نقداً ويصرف بشكل مباشر للأسر السعودية؛ لمنحهم حرية الاختيار سواء بين الإنفاق أم الادخار. هذا بالإضافة إلى أن البدل سيصرف للأسر قبل تطبيق أي إصلاحات هيكلية تمسهم بغرض إتاحة الفرصة لهم للتخطيط والاستعداد المسبق للتغيير.

إن فكرة حساب المواطن جاءت في ظروف مالية مواتية في ظل برامج الإصلاح المالية التي تنفذها الدولة، والتي وكما أشرت يتوقع لها أن تُشكل أعباء مالية إضافية على الأسر، وبالذات من ذوى الدخول المنخفضة، وبالتالي فإن حساب المواطن يتوقع أن يكون له مردود إيجابي على تلك الأسر، بما سيحدثه من استقرار مالي قد يساعد على الإنفاق الرشيد والمتعقل وفي نفس الوقت على الادخار وتنمية المدخرات والثروات الشخصية عبر الوقت، إضافة إلى تمكين الدولة من تطبيق ما يعرف بالدعم الذكي.

المرأة وتسلسل ولاية الأمر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م
http://www.al-madina.com/article/510457

لمياء باعشن

ما زلتُ احتفظُ باستمارة عبَّأتُها للدِّراسة بالجامعة، لكنّي لم أوقِّع عليها، بلْ ذيَّلها والدي بتوقيعه؛ لكي تُقبل أوراقي مهما كانت نتيجتي في الثانويَّة. وحين سافرتُ للدِّراسة في أمريكا، لم تقبل الجامعة هناك توقيع شخص غيري على أوراق طلب التحاقي بها: لأوَّل مرَّة كان توقيعي معتمدًا، وكنتُ أنا مُلزمةً به كفردٍ مستقلٍّ، لأوَّل مرَّة شعرتُ بمسؤوليَّتي تجاه نفسي، إنسانة كاملة الأهليَّة.

حين عملتُ كوكيلةٍ للقبول والتسجيل في الجامعة، بعد سنين، عدتُ لاستقبال طلبات الالتحاق من الطالبات المستجدَّات، وكان الشرط ما زال قائمًا: توقيع ولي الأمر بالموافقة على الدِّراسة. وأكثر ما أحزنني هو أنَّ زوجَ أيِّ طالبة كان له الحقُّ أنْ يسحبَ ملفَّها، ويطوي قيدَها خلال دراستها مهما كانت متميِّزة. في مقابل موافقة ولي الأمر هناك دائمًا احتمال رفض ولي الأمر، وهو حقٌّ يمارسه دون شرط أو قيد، ولا يتمثَّل في منح المرأة بركاته، أو منعها في موقف واحد، بل هو حقٌّ يضمن له التحكُّم بها باستمرار، ففي سبيل إرضائه، والحصول على موافقته تضطر المرأة إلى الانحناء والمساومة، والحرص على عدم إغضابه، أو تعكير مزاجه، فهي تعلم من كل موقف في مسيرة حياتها أنَّ هذا الوليَّ يتحكَّم في مصيرها بكلمةٍ أو بتوقيع، بصمتٍ أو بإهمالٍ.

حين كانت بطاقة الهويَّة الوطنيَّة مرتبطةً بموافقته، لم تحصل عليها إلاَّ قلة من النساء، كان الوليُّ معارضًا ليس حرصًا على المرأة، لكن خوفًا من نقص سلطاته عليها. لم تصبح الهويَّة حقًّا للمرأة دون حاجة لموافقة ولي الأمر إلاَّ لدوافع أمنيَّة بعد أن وصل الاستغلال مداه، وبعد أن ضاعت الحقوق، وتفشى تزوير حضورها تحت الأغطية السوداء، بلا وجه، ولا بصمة، ولا إمكانيَّة للتحقق من هويَّتها. في جواز سفر قديم لعمة والدي، بلا صورة، خلت خانات الأوصاف من أيِّ إشارة إليها، وكان كافيًا أن تكون: «امرأة معفاة من الوصف.«

في وقتنا الحاضر يمكن للمرأة أنْ تحصلَ على بطاقة الهويَّة الوطنيَّة بسهولة، لكنَّها حين تريدُ إصدار جواز سفر، أو تجديده، أو تصريحًا بالسفر، تنحدر لوضعها السابق: صفر بحاجة إلى ولي أمر يحمل عن كاهلها مسؤوليَّة نفسها. ولو كانت الأوضاع مثاليَّة لهان الأمر، فالفتاة حين تكون في حمى والدها الحنون، قد لا تتأفَّف كثيرًا، ولن يضرها هذا الوضع إنْ كان لها زوجٌ كريمٌ لا يتنقصُ من قدرها، ولا يُعقِّدُ أمورها، لكن أن تصبح كسقط المتاع يُلقي بها هذا ليتلقَّاها ذاك، فهذه هي حالة الضيق والاختناق بعينها.

تنتقل ملكيَّة المرأة من الأب إلى الزوج، ومن الأخ إلى الأبناء، ومن العم إلى أولاده، ومن الأجداد إلى الأحفاد، ومن الأقرب إلى الأبعد، المهم أنَّ هناك رجلاً يتملَّك ناصيتها، ويتحكَّم في كلِّ شؤونها. ولي الأمر هو شخص يضع النظام أمر

المرأة بيده، ويجرّدها من قدرتها على إدارة خصوصيَّات حياتها، مادام بيده صكُّ الولاية. في كثير من الأحيان تبحث المرأة في أماكن لم تزرها قط، وبين وجوه لم ترها في عمرها عن رجل آل إليه أمرها، غريب عنها تمامًا يتحوَّل إلى مسؤول عن أدقِّ تفاصيل حياتها، وهي وحظها.
تمتدُّ سلسلة العصَبة الذكوريَّة من الأب لتصل إلى رجال المجتمع وقوانينه. حين يعترض رجل في المجتمع على تعبير حريَّة المرأة فهو لا يعترف بالتعبير المضاد لتلك الحريَّة، وحين يردد مقولة نحن لا نرضى بقيادة السيَّارة لنسائنا، فهو لا يقصد نساءه هو فقط، بل كل النساء حتَّى وأولياء أمورهنَّ قد ارتضوها لهنَّ. قد تتولَّى المرأة أمر الشورى، وأمر التعليم، وأمور المصارف والأسواق الماليَّة، لكنَّها تظلُّ عاجزةً عن تولِّي أمرها الخاص بها.

الدوحة تستضيف المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع

المصدر: جريدة الشرق الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م
http://al-sharq.com/news/details/471837

الدوحة - قنا

تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، تستضيف الدوحة بعد غد / الإثنين/ أعمال المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع بالمنطقة العربية، الذي تنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتضم قائمة الرعاة الشرفيين للمؤتمر كلا من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي والبرلمان العربي.

يهدف المؤتمر إلى تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح بالمنطقة العربية ومحاولة إيجاد حلول لهذه الأزمات كما هو الحال في كل من سوريا والعراق واليمن مثلا ، مع التركيز على ثلاثة محاور تتعلق بالوقاية من النزاعات وإدارة النزاعات ومقاربات ما بعد الأزمات ، ويدخل في هذه المحاور آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان وتعويض الضحايا وجبر الضرر ووضع استراتيجيات لما بعد الصراع وتبادل الممارسات الجيدة والمبادرات الناشئة في مجال التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وبعثات حفظ السلام والمجتمع المدني في هذا الخصوص.

كما يهدف إلى تحديد وتطوير آليات غير عسكرية لإدارة الصراعات وتعزيز سيادة القانون بغية ضمان حماية حقوق الإنسان في أوقات الصراع في المنطقة العربية."

ويؤكد عقد المؤتمر بالدوحة الدور الرائد الذي تضطلع به دولة قطر في مجال تعزيز حقوق الإنسان وفض النزاعات وحل الصراعات بما يسهم في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كما يؤكد على الدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذه المجالات ، وتواصلها وتنسيقها الدائمين مع جميع المعنيين إقليميا ودوليا لأجل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لا سيما في أوقات الصراعات والأزمات .

وتناقش جلسات وفرق العمل التي تنبثق عن المؤتمر قضايا ومواضيع حيوية مهمة في إطارعنوان المؤتمر ، وتعنى باحترام حقوق الإنسان كنهج وقائي ، والنهج القائم على حقوق الإنسان في الإستجابة لحالات الصراع ، ووضع حقوق الإنسان في حل النزاعات.

وتشمل محاور النقاش موضوعات من قبيل حماية الأطفال والنساء والأقليات في حالات النزاع ، وآليات حقوق الأقليات الدولية ، وكيفية تأثر الحق في التعليم في حالات النزاع المسلح والمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي المتعلق بالتعليم ، وكذا تجنب استخدام المدارس لأغراض عسكرية وإعلان المدارس الآمنة وكيفية التواصل مع الجهات المسلحة غير النظامية.

ومن بين محاور النقاش أيضا ، ما يعنى بموضوع المناصرة والمجتمع المدني والنهج القائم على حقوق الإنسان في العدالة الإنتقالية ومنظومة الأمم المتحدة في مجال العدالة الإنتقالية مع استعراض مقاربات ناجحة لهذا النواع من العدالة وأمثلة لتطبيقات العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية في بعض الدول العربية ، بالإضافة الي التحديات والحلول المرتبطة بالمساعدات الإنسانية للضحايا في مناطق النزاع بالمنطقة العربية وفي حالات النزوح الداخلي واللجوء والنداءات الإنسانية من حيث النجاحات والدروس المستفادة.

ومن المنتظر أن يخرج المؤتمر بتوصيات ومقترحات موجهة للدول والحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة ، تساعد وتسهم في تحقيق المحاور الثلاثة التي يركز عليها.
يشارك في المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع على مدى يومين بالدوحة ، أكثر من 320 منظمة إقليمية ودولية وحكومية وعير حكومية ، معنية بحماية حقوق الإنسان وفض النزاعات وحفظ السلام ، بالإضافة إلى ممثلي الحكومات والبرلمانات ورؤساء لجان وبعثات تحقيق للنزاعات في المنطقة العربية وأخرى إقليمية ودولية.
وتشمل قائمة المتحدثين في الجلسة الإفتتاحية كلا من السيدة كيث جيلمور ، نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان والدكتور محمد علي كومان ، الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب والدكتور الطيب البكوش الأمين العام لاتحاد المغرب العربي وسعادة السيد حمد بن راشد المري ، الأمين العام المساعد للشئون القانونية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية والسيد عادل عبدالرحمن العسومي نائب رئيس البرلمان العربي والدكتور عيسى بن راشد الكومي رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتخذ من الدوحة مقرا لها .
ومن بين المشاركين والمتحدثين في الجلسات الأخرى السيدة فاتو بن سودة ، المدعي العام للمحكمة الدولية الجنائية وسارة لياويتسون ، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية " هيومن رايتس ووش" والسيدة مليحة ماليك مستشارة أكاديمية لمؤسسة التعليم فوق الجميع والسيدة روبيكا شيلنغ من كلية القانون والسياسة العامة في جامعة حمد بن خليفة والسيد خالد خليفة الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللآجئين لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
وتكمن أهمية المؤتمر الذي ستقدم وتعقد خلاله العديد من أوراق وورش العمل باللغتين العربية والإنجليزية ، كونه سيجمع ولأول مرة منظمات حقوقية وإنسانية ومراكز فض النزاعات ، في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صراعات مسلحة متداخلة أثرت على الوضع الراهن في المنطقة بصورة كبيرة، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية.
ومن المقرر أن تشهد الجلسة الإفتتاحية التوقيع على مذكرة تفاهم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان العربي لتعزيز التعاون المشترك بينهما في مجالات حقوق الإنسان وتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال.

كاريكاتير

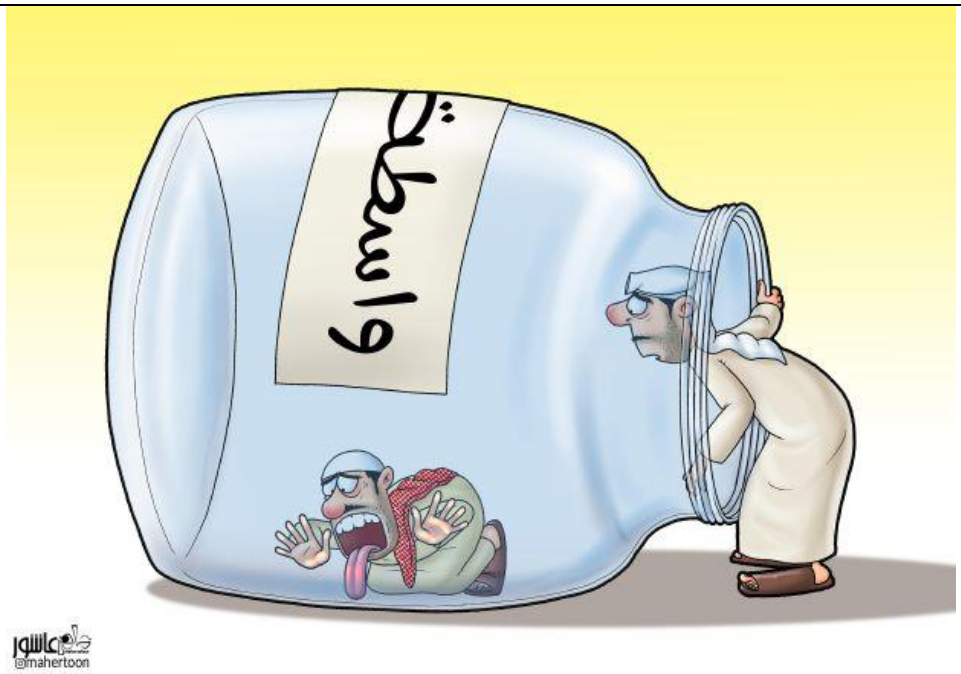

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/20208625

المصدر: جريدة الوطن الاحد 22 جماد اول 1438هـ - 19 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7698

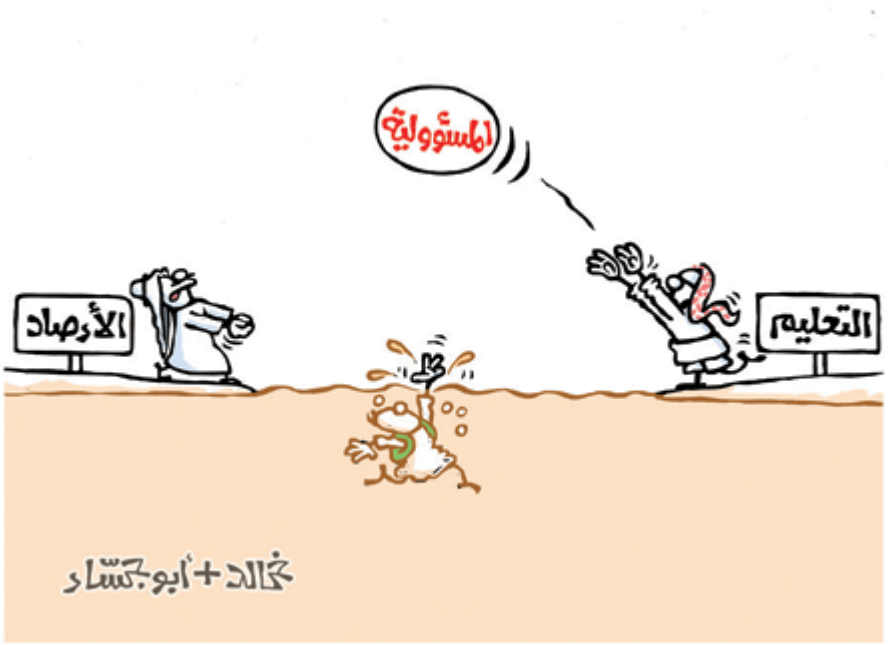

المصدر: جريدة الوطن
الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7700

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 23 جماد أول 1438هـ - 20 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20265730

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م

http://www.al-madina.com/article/510180

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 24 جماد أول 1438هـ - 21 فبراير 2017م

http://www.alriyadh.com/1572659

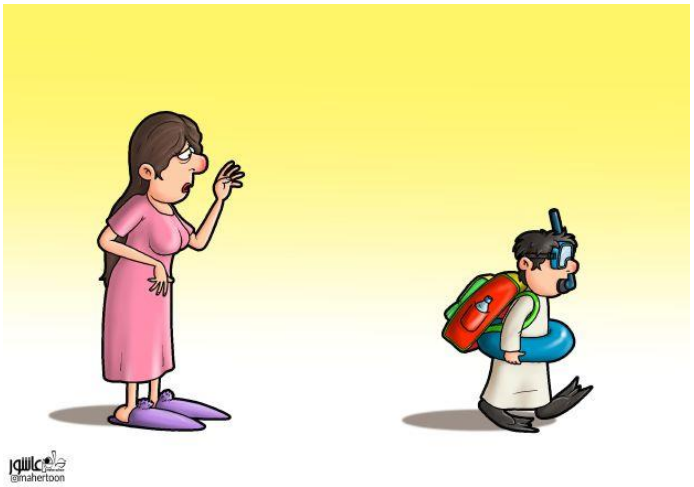

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/20301895

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
25 جماد أول 1438هـ - 22 فبراير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7703

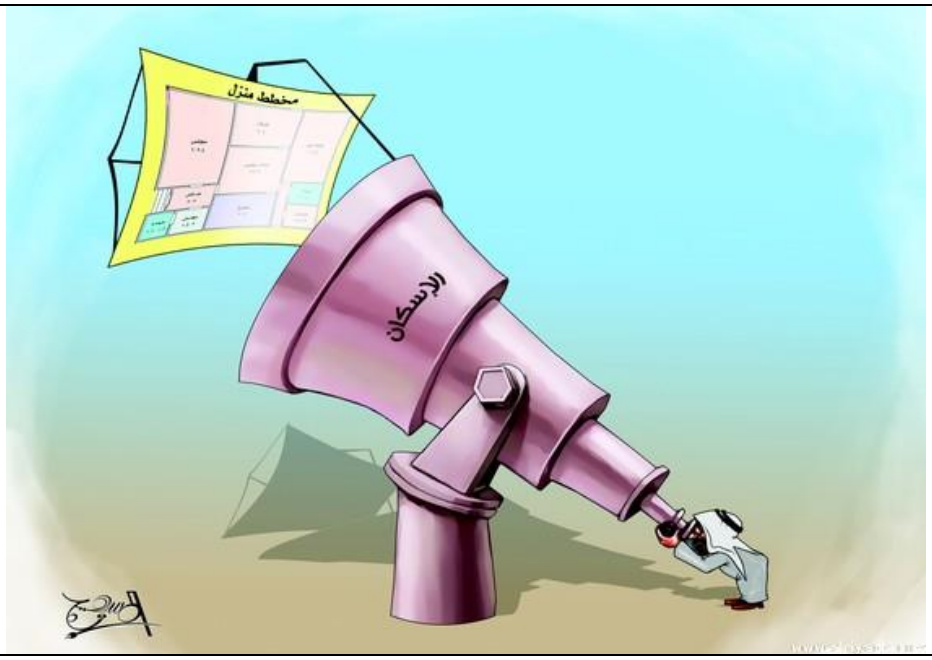

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م

http://www.alriyadh.com/1573198

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1438هـ - 23 فبراير 2017م

http://okaz.com.sa/article/1529351